



يونيسف



العنف ضد الأطفال في مصر



استطلاع كمي ودراسة كيفية في
محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط



العنف ضد الأطفال في مصر

استطلاع كمي ودراسة كيفية في
محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط

يمكن استخدام هذا الإصدار لأغراض تعليمية وفي أنشطة لا تهدف للربح باستخدام المرجع التالي:

المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف (٢٠١٥)، *العنف ضد الأطفال في مصر. استطلاع كمي ودراسة كيفية في القاهرة والاسكندرية وأسيوط*، المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف مصر، القاهرة

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مصر (يونيسف)
والمجلس القومي للطفولة والأمومة

يناير ٢٠١٥

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
٨٧، شارع مصر حلوان الزراعي، المعادي، القاهرة، مصر
هاتف: (٢٠٢) ٧-٢٥٢٦٥٠٨٣
فاكس: (٢٠٢) ٢٥٢٦٤٢١٨
الموقع على الانترنت: www.unicef.org/egypt

المجلس القومي للطفولة والأمومة
كورنيش النيل، المعادي، القاهرة
هاتف: (٢٠٢) ٢٥٢٤٠٢٧٧، ٢٥٢٤٠٢٨٨، ٢٥٢٤٠٤٠٦
فاكس: (٢٠٢) ٢٥٢٤٠٧٠١
الموقع على الانترنت: www.nccm.gov.eg

مركز خدمات التنمية
٤ شارع أحمد باشا، الدور العاشر
جاردن سيتي، القاهرة، مصر
هاتف: (٢٠٢) ٢٧٩٥٧٥٥٨
فاكس: (٢٠٢) ٢٧٩٤٧٢٧٨
الموقع على الانترنت: www.cds-mena.com

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر باحثي التقرير ولا تعبر بالضرورة عن آراء منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو المجلس القومي للطفولة والأمومة أو مركز خدمات التنمية

تقديم

تقدم هذه الدراسة الأدلة على حجم ونمط العنف الجسدي، والنفسي، والنوعي، الذي يتعرض له الأطفال في مصر في محافظات القاهرة، والإسكندرية، وأسيوط، كما يلقي الضوء على وجهات نظر الأطفال والبالغين بشأن هذه القضية.

في العام السابق على إجراء الدراسة تعرض حوالي ثلاثة أرباع الأطفال في المناطق التي شملتها الدراسة للعنف الجسدي، كما كان ٧٨% من إجمالي الأطفال ضحايا للعنف النفسي. كذلك كشفت الدراسة عن النسبة العالية للغاية لضحايا تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) حيث كانت نسبته ٦٥% في القاهرة، و٣٩% في الإسكندرية، و٩٤% في أسيوط، كما أظهرت الدراسة أن الأطفال والبالغين - بشكل عام - يعتبرون العنف ضد الأطفال وسيلة مقبولة من وسائل التأديب.

ولا يقتصر هذا الأمر على مصر، بل إن العنف ضد الأطفال يحدث في كل بلد، وكل مجتمع، وفي كل يوم؛ حيث كشف تحليل إحصائي للعنف ضد الأطفال - أجرته يونيسف في عام ٢٠١٤ - أن أكثر من مليون طفل في مختلف أنحاء العالم مما بين سن سنتين و ١٤ سنة يعانون من العقوبة الجسدية، كما أن واحدة من كل ٤ فتيات مما بين سن ١٥ عاما و ١٩ عاما يتعرضن للعنف الجسدي. وهناك الكثير من النتائج والتبعات لهذا العنف - وقد يكون من الصعب علاجه - حيث يؤثر سلبا على نمو الأطفال في كافة المجالات، سواء كان جسديا، أو نفسيا، أو إجتماعيا.

إن العنف ضد الأطفال يمكن الوقاية منه. وقد أثبتت التجارب - في العديد من البلدان - أن السياسات الجيدة، والتناول المنتظم، والمتكامل، من قبل كافة الهيئات الحكومية - بمساعدة المجتمع المدني - يمكن أن تحدث فرقا.

وفي هذا المجال، ناشدت الدراسة كافة الجهات المعنية في مصر، بالإعراب عن الرفض التام للعنف ضد الأطفال، وتوفير السبل، والأدوات لمساعدة الآباء، والأمهات، ومقدمي الرعاية، والعاملين في المدارس على استخدام وسائل تأديبية إيجابية مع الأطفال.

كذلك يدعو دستور ٢٠١٤، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وقانون الطفل المصري إلى أن يحيا الأطفال حياة خالية من العنف في المنزل، والمدرسة، وبين أقرانهم. إن توثيق طبيعة ومعدل انتشار هذه المشكلة - كما في هذه الدراسة - هو بمثابة خطوة هامة في سبيل تناول الصحيح للعنف ضد الأطفال في مصر.

السيد فيليب دوامال
ممثل منظمة يونيسف في مصر

د. عزة العشماوي
أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة

شكر واجب

صدرت دراسة العنف ضد الأطفال في مصر نتيجة جهد مشترك بين المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف؛ حيث أجراها مركز خدمات التنمية، وراجعها المجلس القومي للطفولة والأمومة، وكل من قسم حماية الطفل، وقسم السياسات الاجتماعية، والمتابعة والتقييم بيونيسف.

تود منظمة يونيسف ومركز خدمات التنمية أن يتوجها بالشكر - على وجه الخصوص - للدكتورة عزة العشماوي، الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة، التي شجعت على إجراء وإصدار هذه الدراسة، وقادت المجموعة الاستشارية التي راجعت أدوات ونتائج هذا البحث. كذلك، شكرا خاصا لأعضاء اللجنة الاستشارية التي ضمت ممثلين عن وزارة التضامن الإجتماعي، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمجلس القومي للسكان.

كذلك نود أن نتوجه بالشكر لفريق العمل في مركز خدمات التنمية، ومستشاريه، وباحثيه الميدانيين لما بذلوه من جهد خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ في جمع البيانات وصياغة مسودة التقرير، مع امتنان خاص للدكتور محمد نبيل حمد، والدكتورة ماريان ميلاد حنا، والسيدة زينب أحمد فرحات، والدكتور محمود محمود.

لقد تمكنا من إجراء هذه الدراسة من خلال المساهمة المالية لمنظمة يونيسف في فرنسا.

أخيرا فإن مسؤولية الآراء الواردة في هذه الدراسة وطريقة إستخدامها وعرضها في التقرير تبقى للباحثين والمساهمين.

المحتويات

١	ملخص تنفيذي
٧	١. مقدمة
٨	٢. العنف الجسدي ضد الأطفال
١٨	٣. العنف النفسي والإهمال
٢٥	٤. العنف الجنسي والممارسات التقليدية الضارة (تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث/ختان الإناث وزواج الأطفال)
٤٠	٥. خدمات الدعم والأساليب البديلة للتأديب
٤٦	٦. الخلاصة والتوصيات
٥٠	الملحق: المنهجية والتعريفات

ملخص تنفيذي

يتعرض الكثير من الأطفال في مصر للعنف على يد الذين يفترض أن يوفر لهم الحماية والرعاية، وذلك بحسب دراسة تفصيلية أجريت عام ٢٠١٣ بواسطة مركز خدمات التنمية لصالح المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسيف. الأكثر من ذلك أنه في كثير من الأحيان، يُعتبر هذا العنف - وبعضه شديد القسوة - مقبولا وطبيعيا من قبل الذين يمارسونه؛ بل وأحيانا من قبل الأطفال أنفسهم.

العنف ضد الأطفال بكل أشكاله - وبغض النظر عن الظروف المحيطة به - أمر غير مقبول؛ فالعنف يهدد وجودهم، ويقلل من فرص نموهم (انظر مربع ١). كذلك فإن العنف يفكك الهياكل الأسرية، ويؤثر على تماسك المجتمعات، ويهدد التعليم، ويستهلك موارد وطنية ثمينة. والتحرر من مثل هذا العنف هو حق أساسي، حق تعهدت القيادات في مصر - مثلما في بلدان أخرى - بحمايته وكفالاته لكل الأطفال في كل مكان، وفي كل الأوقات. وتكشف هذه الدراسة أن العنف لا يزال يمثل واقعا حياتيا لكثير من الأطفال المصريين، وأن الأطفال يتعرضون لمخاطر هذا العنف - تحديدا - في الأماكن التي يفترض أن تكون الأكثر أمانا لهم؛ في منازلهم وفي مدارسهم.

ومع ذلك، فإنه كثيرا ما يتم التغاضي عن هذا العنف - أو على الأقل يتم التسامح معه - كأسلوب لتأديب الأطفال ولتعليمهم السلوك المناسب، أو لاستغلالهم، أو لفرض علاقات قوى معينة. وفي أغلب الأحيان يكون العنف ضد الأطفال خفيا عن الأنظار - بإعتباره أمر مخجل - يسعى من يمارسه وضحيته على حد سواء إلى عدم الكشف عنه. لكن أغلب الأطفال - الفتيان والفتيات - الذين يتعرضون للعنف يعيشون في عزلة، ووحدة، وخوف، ولا يعلم الكثير من الأطفال إلى أين يتجهون طلبا للمساعدة، خاصة حينما يكون من يمارس العنف من بين الأهل، أو المعلم، أو أي شخص آخر يفترض فيه حمايتهم.

وفي حين يقع العنف ضد الأطفال في ظروف متعددة؛ إلا أن هذه الدراسة تركز في بحثها عن العنف ضد الأطفال فيما بين ١٣ - ١٧ عاما، سواء وقع عليهم العنف في منازلهم أو مدارسهم. وتبحث الدراسة في الأشكال المختلفة للعنف الجسدي والنفسي؛ مستنتية من ذلك القتل والتعذيب.

تعتمد هذه الدراسة على البحث الكيفي، إضافة إلى استطلاع كمي أجري في محافظات القاهرة، والإسكندرية، وأسيوط، في الفترة من مارس إلى مايو ٢٠١٣ (انظر مربع ٢). وشارك في الاستطلاع ٢٤٠٠ أسرة و ١١٠ مدرسة، لتقييم خبرات، ومواقف، ومعارف الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما، وأهلهم، ومدرسيهم والقيادات المحلية، والدينية، بشأن هذا الموضوع الحساس. وتبحث الدراسة في أربع موضوعات رئيسية يتناولها هذا التقرير:

١. العنف الجسدي ضد الأطفال
٢. العنف النفسي والإهمال
٣. العنف الجنسي والممارسات التقليدية الضارة (تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث-ختان الإناث- وزواج الأطفال)
٤. خدمات الدعم والأساليب البديلة للتأديب

مربع ١ تأثير العنف على الأطفال

- للعنف تأثير مدمر على الأطفال، يهدد وجودهم ونموهم، وقد رصدت اللجنة الدولية لحقوق الطفل آثاره فيما يلي:
- إصابات مميّنة أو غير مميّنة (قد تؤدي إلى الإعاقة)
 - مشاكل صحية (بما في ذلك تأخر في النمو، وأمراض الرئة، والقلب، والكبد، والأمراض المنقولة جنسيا، في مراحل لاحقة من الحياة)
 - اضطرابات معرفية (بما في ذلك اختلال الأداء في المدرسة والعمل)
 - آثار نفسية ووجدانية (شعور بالرفض، وعدم القدرة على الإرتباط، والصدمة، والخوف، والقلق، وعدم الشعور بالأمان، وفقدان الثقة بالنفس)
 - اضطرابات في الصحة العقلية (قلق، وإكتئاب، وهلاوس، واضطرابات في الذاكرة، ومحاولات انتحار)
 - إتيان سلوكيات خطيرة (استخدام المخدرات والإنخراط مبكرا في ممارسات جنسية)
 - آثار إرتقائية وسلوكية مثل: الهروب من المدرسة، وسلوكيات معادية للمجتمع، ومدمرة، مما يؤدي إلى علاقات سيئة بالآخرين، واستبعاد من الدراسة، ومخالفة القانون.

١. العنف الجسدي

من المثير للقلق، كشف الدراسة عن أن أغلب الأطفال ما بين ١٣ - ١٧ سنة الذين شاركوا في البحث - ٦١% في القاهرة، و ٦٥% في الإسكندرية، و ٦٧% في القاهرة - ذكروا أنهم قد تعرضوا لشكل ما من أشكال العنف الجسدي في العام السابق على البحث، وأن الفتيان يتعرضون له بدرجة أكثر من الفتيات.

كما أكد البحث الكيفي على أنّ الكثير من الأهل، والمدرسين، والقيادات الدينية؛ بل وحتى من الأطفال أنفسهم، لا يزالون يعتبرون أن العقاب الجسدي أسلوب مقبول تماما من أساليب التأديب. فالكثير من الفتيات اللاتي شاركن في المقابلات - على سبيل المثال - يعتقدن أنه من حق أفراد الأسرة الأكبر منهن سنا ضربهن كنوع من العقاب، وأن أهلهن يضربنهن لأنهم "يهتمون" بهن، وأن مثل هذه المعاملة تجعل الأطفال أكثر طاعة واحتراما. كما رأين أيضا أن من حق المدرسين أن يضربنهن وأن ذلك يحفزهن على الدراسة. أما الفتيان فلم يعترضوا على العنف الجسدي إذا ما ارتكبوا خطأ ما، بل إن أحد الفتيان ادعى أنّ إهانة وضرب الولد تجعله شخصا أكثر تواضعا.

مثل هذا العنف كان - في الأغلب - يحدث داخل المنزل أكثر منه في المدرسة أو الشارع، وقد اعترف الآباء أن الضغوط والإحباط غالبا ما يلعبان دورا في استخدام العنف لتأديب أطفالهم. وعلى الرغم من ميل المدرسين إلى إنكار استخدام العنف كوسيلة لتأديب تلاميذهم؛ إلا أنّ التلاميذ أنفسهم - الفتيان غالبا - رسموا صورة مختلفة حين ذكروا أنهم يتعرضون للصفع، والضرب بالعصا، أو الجلد في المدرسة. كما وجدت الدراسة أن الفتيات أكثر عرضة للضرب بأدوات صلبة في المنزل، على حين أنّ الفتيان كانوا أكثر عرضة لمثل هذا العنف في المدرسة. أما العنف في شكل الركل أو الضرب بواسطة أطفال آخرين (غالبا من الأصدقاء) فكان أمرا شائعا، حيث ذكر ٢٩ إلى ٤٧% من الأطفال أنهم تعرضوا لمثل هذا العنف. وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع البحث العالمي الذي أجرته يونيسف، والذي وجد أن طفا من بين كل ثلاثة أطفال ما بين ١٣ إلى ١٥ عام يتعرضون لمثل هذا الشكل من البلطجة بشكل منتظم.^٢

وقد ذكر الأطفال أنهم يشعرون بالحزن، والبؤس، والضعف، والتوتر، والإهانة، و/أو الإحراج حين يتعرضون للعنف الجسدي. كما أضاف بعض الأطفال في المناقشات البؤرية أنهم يشعرون بالإكتئاب؛ بل إن بعضهم فكر في الإنتحار. ورغم أن الضرب يؤدي أحيانا إلى مزيد من الطاعة - لتجنب مزيد من الضرب في المستقبل - إلا أنه في حالات أخرى فقد الأطفال حساسيتهم للعنف، وأصبحوا أكثر عندا وأقل قدرة على التركيز فيما يفعلون. وقال بعض الآباء أنهم أحيانا يشعرون بالندم حين يضربون أطفالهم.

وفي حالة العنف في المدارس، لا يتم تناول أغلب أشكال سوء المعاملة على الإطلاق. ففي بعض الحالات قُدمت الشكاوى لمديري المدارس، وفي حالات أخرى توقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، الأمر الذي يمثل خطرا واضحا على إمكانيات تطوّرهم في المستقبل.

٢. العنف النفسي والإهمال

العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف التي تعرض لها الأطفال الذين شاركوا في البحث (٧٢% في الإسكندرية، و ٧٦% في القاهرة، و ٨٦% في أسيوط) في العام السابق على الدراسة. كما يعتبر الإهمال أمرا آخر يثير القلق وتعرض له ٢٥% تقريبا من الأطفال الذين شاركوا في الاستطلاع في كل من الإسكندرية والقاهرة. إنّ الكثير من الأطفال قد شهدوا أعمال عنف أسري (أي عنف فيما بين أفراد الأسرة الواحدة) الأمر الذي كان له تأثيره على حالتهم الوجدانية: ٦٦% في أسيوط وحوالي ٤٠% في كل من الإسكندرية والقاهرة. في أغلب الأحوال تعرض الأطفال للصراخ في وجوههم، أو الإهانة، أو اللعن، أو السب في الشهر السابق على هذا الاستطلاع.

وقد كشف البحث الكيفي أن أغلب الفتيان في المحافظات الثلاث قد تعرضوا لعنف لفظي بأشكال مختلفة؛ بما في ذلك من طرف مدرسيهم. وبعضهم قد وجد صعوبة في التعامل مع تلك الإهانة أمام زملائهم في الفصل، وأضافوا أنهم يفضلون الضرب عن هذا النوع من المعاملة. وبشكل عام كان الفتيان أكثر حساسية للإهانة أمام الآخرين سواء في المنزل أو المدرسة. كما تعرضت الفتيات لسوء معاملة شبيه بما تعرض له الفتيان حيث ذكرت الفتيات في أسيوط على وجه الخصوص أن زملائهن من الفتيان يضايقونهن ويتحرشون بهن، وأنهن كن سيشعرن بدرجة

أكبر من الأمان لو كن في مدرسة للفتيات فقط. كما قبلت أغلب الفتيات أن يتعرضن للصراخ فيهن، سواء في المدرسة أو المنزل، إذا ارتكبن خطأ ما. لكن مثلهن مثل الفتيات قلن أنهن يستأن أن يحدث ذلك أمام الآخرين لأنه يشعرهن بالإهانة والإذلال.

على حين اعترف أغلب الآباء أنهم لجئوا إلى استخدام العنف النفسي ضد الأطفال في وقت ما؛ إلا أن بعضهم قد شعر أن ذلك لا يأتي بنتيجة؛ بل يجعل الأطفال أكثر عدوانية و عنفا. وفصل عدد كبير من الآباء استخدام أساليب أخرى مثل حرمان الأطفال من الخروج في حال إساءتهم التصرف. أما المدرسون فقد ادعى أغلبهم أنهم يعارضون سب أو إهانة الأطفال؛ حيث يشعرون أن ذلك قد يدفع الأطفال إلى كراهية المدرسة. لكن مرة أخرى؛ يتناقض هذا الادعاء مع ما رواه الأطفال المشاركون في هذه الدراسة؛ حيث أصروا على أن المدرسين يهينونهم، ويصرخون في وجوههم، ويسبونهم طوال الوقت. وقد ذكر أحد القيادات الدينية المشاركة في هذه الدراسة، أنه يجب مدح الأطفال على إنجازاتهم بدلا من توبيخهم على إخفاقاتهم.

٣. العنف الجنسي والممارسات التقليدية الضارة (ختان الإناث وزواج الأطفال)

يُعتبر العنف الجنسي موضوعا شديد الحساسية بالنسبة للفتيان والفتيات على السواء. وقد أثرت هذه الطبيعة الحساسة للموضوع على استجابات الاستطلاع حيث ذكر ٢-٦% فقط من الأطفال ما بين سن ١٣ إلى ١٧ سنة - وأغلبهم من الفتيات- أنهم تعرضوا للملامسة الجنسية. لكن أغلب الفتيات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش الجنسي اللفظي - وحوالي ثلثي الفتيات المشاركات في البحث كن في القاهرة. كما تكشف الدراسة عن وجود اعتقاد شائع - نوعا ما - بين الآباء والفتيان أن سلوك وملابس الفتيات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي هو الذي يؤدي بهن للتحرش، وأن الفتيات اللاتي يتعرضن لذلك يستمتعن به، ولذلك فهن "مستحقات لما يتعرضن له". وفي أغلب الأحوال تواجه الفتيات تحديا مزدوجا، فهن مسؤولات عن استفزاز المتحرش؛ وفي نفس الوقت مسؤولات عن تجنبه من خلال الابتعاد عن الذكور، والاحتشام في الملابس، وتجاهل مثل هذا التحرش حين يحدث. ومن الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين المواقف والمعتقدات في هذا الشأن. كما أن قلة قليلة من الفتيان في كل المناطق التي أجري فيها البحث ذكروا أمثلة على تعرضهم أو تعرض فتيان آخرين للعنف الجنسي.

كانت أكثر أشكال العنف الجنسي شيوعا - التي ذكرها الأطفال المشاركون في البحث - هي التحرش اللفظي، يليه الملامسة الجنسية. ولم يكن هناك ذكر لحالات أجبر فيها الأطفال، أو تم الضغط عليهم لممارسة الجنس، لكن ذلك لا يعني أن ذلك لم يحدث أبدا في ضوء السرية والعار المحيطين بهذا الأمر، والممانعة الشديدة في التحدث عنه.

وأرجع العديد من الآباء والأمهات مثل هذه الإساءات إلى شبكة الإنترنت، في حين اتهم الفتيان والفتيات التراجع في الأمن، وإنفاذ القانون منذ قيام الثورة في عام ٢٠١١. أما المدرسون فقد اعتبروا أن الهوائف المحمولة، والإنترنت، والتلفزيون، ودور السينما مسؤولون عن ذلك. وفي نفس الوقت ألقى القادة الدينيون اللوم على تأثير الثقافة الغربية، والإنترنت، والاكتظاظ السكاني، وتدهور الوضع الاقتصادي (حيث يتقاسم المزيد من الأفراد العيش في مساحات صغيرة).

وقد أكد البحث الكيفي على أن موضوع ختان الإناث موضوع شائك وحساس؛ حيث أنه يُعتبر وثيق الصلة بأخلاق الفتاة، وشكل هام من أشكال "الطهارة". إن ختان الإناث مجرم في القانون المصري، والكثير من الناس يرون فيه انتهاكا للحقوق، ومع ذلك تستمر ممارسته بسرية تامة في أغلب الأحوال، خوفا من التبعات القانونية، بل ويظل شائعا في بعض محافظات الصعيد. وتمتد جذور هذه الممارسة إلى أساطير مرتبطة بجسد/أنوثة الفتاة وحاجتها إلى النقاء والطهارة، وفي كثير من الأحيان أصبح يُعتبر إجراء طبيا حيث يقوم به الأطباء في حالات كثيرة.

وتأتي نسبة الإناث اللاتي تعرضن للختان في مصر ضمن أعلى النسب عالميا، ٢٧ مليون من بين ١٢٥ مليون على المستوى العالمي^٢. وفي هذا الاستطلاع سئلت كل الفتيات ما إذا كن قد تعرضن للتشويه الجنسي؟ فكان الرد بالإيجاب في ٩٤% من الفتيات في أسيوط، و ٦٥% في القاهرة و ٣٩% في الإسكندرية، وذلك رغم وجود قانون

يجرم الممارسة. ورأت ٤٠% من الفتيات المشاركات في الاستطلاع في القاهرة و ٤٨% من الفتيات المشاركات في الإسكندرية أن لختان الإناث آثارا ضارة مقارنة بسبعة في المائة فقط في أسيوط.

ويبدو أن التعليم عنصر هام في تحديد الوعي بهذا الأمر، فأكثر من نصف الفتيات اللاتي استكملن أو التحقن بالدراسة الثانوية في القاهرة (٥٢%) والإسكندرية (٥٣%) ذكرن أن ختان الإناث ممارسة ضارة.

أما الفتيان في المرحلة العمرية ما بين ١٣ إلى ١٧ سنة فكان وعيهم ضعيفا بالأمر المرتبطة بختان الإناث، وكانوا غير متأكدين فيما إذا كانت ممارسته صحيحة أم خطأ. كان الفتيان في أسيوط - حيث تكاد الممارسة تشمل جميع الفتيات بالمحافظة - كانوا من أكثر المجموعات وعيا بأنها ممارسة غير قانونية، ومع ذلك ذكروا أنها أمر طبيعي حيث تجعل الفتيات أكثر احتشاما واحتراما، وأنهم يوافقون عليها لبناتهن. وقد تبين أن أقل من نصف الأطفال الذين تمت مقابلتهم في أسيوط ذكروا أنهم سيفعلون ذلك مع بناتهم في المستقبل؛ مقارنة بخمسة في المائة من الأطفال المشاركين في الاستطلاع بالقاهرة والإسكندرية.

وفي الوقت الذي رفضت فيه نسبة كبيرة من الآباء والأمهات ممارسة ختان الإناث، إلا أن غالبية الآباء والأمهات والمدرسين يعتقدون أنه في مصلحة الفتاة؛ حيث يحافظ على عفتها وسمعتها، وذلك رغم المخاطر الواضحة على صحتها ورفاهتها.

وفي كل الحالات، يميل الفتيان والفتيات - الذين شملهم الاستطلاع- إلى الاتفاق على أن زواج الأطفال تقليد ضار وأنهم لن يفكروا في الزواج قبل الانتهاء من تعليمهم.

يُعد زواج الأطفال أيضا مجرم في القانون المصري، ولكن - مثله مثل ختان الإناث - لا يزال يستخدم كوسيلة للسيطرة على الفتيات -على وجه الخصوص- وكوسيلة لإعفاء الأسر من تحمل المسؤولية الاقتصادية لرعاية فتياتهن يعتقد نحو ٧٥ بالمائة من الآباء الذين شملهم الاستطلاع في كل محافظة من المحافظات الثلاث؛ أن لزواج الأطفال آثارا ضارة، وكانت ممارساتهم متوافقة مع مواقفهم، فأقل من ١٠ بالمائة من الآباء والأمهات في القاهرة وأسيوط والإسكندرية كان لديهم فتيات تزوجن قبل بلوغ سن ١٨ سنة. ولكن البحث الكيفي- على الرغم من ذلك - كشف عن آراء أكثر تنوعا؛ حيث ذكر بعض الآباء أن سن الـ ١٤ سنة هو العمر المناسب لزواج الفتيات، وأن الفتاة التي تبقى غير متزوجة حتى سن العشرين سوف ينظر إليها باعتبارها "عقيمة".

٤. خدمات الدعم والأساليب البديلة للتأديب

يميل الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة إلى الصمت بدلا من الإبلاغ عن ذلك. وأقل من نصف الأطفال الذين شملتهم الدراسة يعرفون ما يجب القيام به عند التعرض لسوء المعاملة. وأقل من ١٠ بالمائة كانوا يعرفون نوع الخدمات التي يمكن أن تساعدهم. إن أحد الأطفال الذين أبلغوا عن سوء المعاملة تلقى بعض المساعدة من شخص ما - لحسن الحظ - ومع ذلك، فإن عددا قليلا من الآباء والأمهات، والأطفال، أو العاملين في المدرسة كانوا على علم بوجود خط لنجدة الطفل، أو كانوا على علم برقمه سهل التذكر: ١٦٠٠٠.

وقد كان معظم الآباء الذين شملهم الاستطلاع على بينة بحقوق الطفل، ومعظمهم كانوا متفقين مع القرار الوزاري الصادر في عام ١٩٩٨ الذي حظر العقاب الجسدي في المدارس (والذي استبدل بالقرار الوزاري رقم ٢٣٤ لعام ٢٠١٤). ومع ذلك أقل من ٢٠ بالمائة منهم فقط كانوا على علم بتعديلات قانون الطفل لعام ٢٠٠٨، وقد تمكن عدد صغير منهم من ذكر بعض من القضايا التي تضمنها، مع استثناء للمادة التي تنص على سن ١٨ سنة كحد أدنى للسن القانوني لتوثيق الزواج.

شعر ما يقرب من نصف العاملين في المدرسة - الذين شملهم الاستطلاع - أنَّ حظر العقاب الجسدي في المدارس يجب تطبيقه فقط في بعض الحالات، في حين رأى خُمسهم أن الحظر يؤدي إلى عدم الانضباط وعدم الاحترام.

بينما قد لا يعلم الآباء، والأمهات والعاملون بالمدرسة المصطلحات الخاصة بالأشكال البديلة للتأديب، مثل المناقشة، والثناء والتشجيع. وقد وجدت الدراسة أنهم يستخدمون هذه النهج فعليا وبدرجة كبيرة مع الأطفال. على سبيل المثال، لا يعرف سوى ١٢ بالمائة من العاملين في المدارس (ليس من بينهم من شملهم الاستطلاع في المناطق

الحضرية) أشكالاً بديلة للتأديب. واللافت للنظر -مع ذلك- أن العاملين في المدارس من غير الحاصلين على الدرجات الجامعية كانوا الأكثر ميلاً لاستخدام المناقشة والثناء لتحفيز الأطفال.

الخطوات المستقبلية

إن ارتفاع معدل انتشار العنف ضد الأطفال في مصر، واستمرار الاعتقاد بجذواه كأسلوب من أساليب تحقيق الانضباط؛ يتطلب استجابة وتنسيقاً وطنياً للتعامل معه. ومن الضروري اتخاذ تدابير وطنية واضحة لمنع العنف، وحماية الأطفال، وتوصيل الخدمات المطلوبة إلى الأسر، ووضع آليات للمتابعة. كما ينبغي أن يقرن ذلك بجهود مضمّنة لتشجيع تغيير السلوك الاجتماعي بين البالغين والأطفال، فضلاً عن إيجاد سبل انضباط إيجابية بديلة. كما يجب تعميم برامج للوقاية، والحماية، ورفع الوعي داخل الهياكل الحالية لمؤسسات رعاية وحماية حقوق الطفل.

خلصت هذه الدراسة إلى ثماني توصيات أساسية:

- على الحكومة المصرية أن تدعم جهودها من أجل الوقاية من العنف ضد الأطفال، والاستجابة لاحتياجاتهم من ذلك. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في تحديد ونشر سياسة عدم التسامح مع العنف ضد الأطفال، مع الحظر الصريح لأي شكل من أشكال العنف - الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي - ضدهم. وينبغي على الحكومة أن تحدد الأدوار والمسئوليات لكل الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه القضية، كما يجب إشراك الأطفال أنفسهم في صياغة السياسات لمنع العنف والإستجابة له.
- يجب أن يحصل الآباء والأسر على الدعم الذي يحتاجونه لتربية الأطفال تربية سليمة دون استخدام العنف ضدهم. ينبغي على الحكومة والمجتمع المدني والقادة الدينيين تطوير التدخلات لمنع العنف؛ عن طريق الحد من قابلية تعرض الأسر والأطفال للعنف، و تستطيع منظمات المجتمع التنموية والشبكات المحلية الأخرى أن تلعب دوراً محورياً في معالجة مثل هذه القضايا. ويمكن أن تشمل التدخلات المحددة برامج توعية جيدة للآباء والأمهات عن الأساليب البديلة للتربية، يطبقها العاملون في مجال الصحة، والعاملون الاجتماعيون مستهدفين الأسر الأكثر ضعفاً، والإحالة إلى خدمات حماية الطفل، والحماية الاجتماعية عند الحاجة.
- إعداد حملة إعلامية وطنية طويلة المدى لتعزيز الوسائل التربوية غير العنيفة؛ لتحقيق انضباط الأطفال ورفع مستوى الوعي بتأثير العنف عليهم. كما يجب على الحملات الإعلامية المدعومة من الحكومة والخاصة، أن ترفض الاعتقاد السائد بأن العنف ضد الأطفال وسيلة مقبولة من وسائل التأديب، وكذلك الأعراف التي تضيء الشرعية على مثل هذا العنف، وأن تسعى إلى تعزيز النهج البديل في التربية.
- إعداد وتفعيل برامج للأطفال والمراهقين بشأن منع العنف، بما في ذلك برامج لمعالجة البلطجة. وتشمل المناهج المختلفة، وتغيير الثقافة ما بين الأقران، ووضع برامج مدرسية، فضلاً عن دعم الأنشطة الرياضية، والترفيهية، وتدابير لمعالجة البلطجة عبر الإنترنت.
- وضع سياسة وطنية لحماية الأطفال في المدارس، مع تحديد آلية لمراقبة ومتابعة تنفيذها. بما في ذلك تحسين مرافق المدرسة، وظروف العمل للعاملين فيها، ووضع سياسات حماية مدرسية، وكلها شروط لازمة للحصول على بيئة خالية من العنف في المدارس، مدعومة بسياسات لحماية الطفل، تتبنى موقف عدم التسامح مع العنف - بأي شكل من الأشكال - وضرورة التدخل لمواجهة ومنعه.
- توفير وتطوير خدمات دعم متخصصة للأطفال الذين يتعرضون للإيذاء والعنف الشديدين. إن كسر حلقة العنف في حياة الأطفال ومساعدتهم على التأقلم مع عواقبه؛ يتطلب خدمات متخصصة تركز على الطفل، مثل مشورة آمنة، وآليات آمنة لتقديم الشكوى والإبلاغ.° ويشمل ذلك خطوط مساندة الطفل، وخدمات إحالة عالية الجودة، يتم إدارتها من قبل شرطة تتعامل من منظور حقوقي مع الأطفال، وأطباء مهرة، وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين.
- تفعيل الملاحقة الأمنية والقضائية لمرتكبي العنف ضد الأطفال. فالملاحقة الفعالة لمرتكبي العنف ضد الأطفال، يمكن أن تؤثر على مواقف وسلوكيات الرأي العام. ومع ذلك، فإن تطبيق القوانين النافذة في مصر - في هذا الشأن- يبقى ضعيفاً للغاية، حيث جرت محاكمة عدد قليل من الجناة، ولم يتم إبلاغ الشرطة سوى في حالات شديدة الخطورة.

° UNICEF (2014 b)

° UN (2010 a)

- وضع نظام مركزي للمتابعة وتجميع البيانات، يعتمد على مؤشرات وطنية واضحة، لمتابعة الوضع بصفة دورية. فالبيانات عنصر ضروري للتأكد - بدقة - من خطورة وحجم مشكلة العنف ضد الأطفال في مصر، خاصة البيانات ذات الصلة بالقتل والاستغلال الجنسي وانتشار الممارسات الضارة. مثل هذه البيانات قادرة على توجيه السياسات والأولويات والتنسيق. ويمكن أن تشمل الخطوات المقبلة تعزيز أنظمة مراقبة الإصابات، بما يضمن الإبلاغ الإلزامي، وتقارير سنوية عن العنف ضد الأطفال، وتعزيز النظم القائمة لجمع البيانات.

مربع ٢ المنهجية

أجري البحث عن العنف ضد الأطفال في محافظات الإسكندرية، وأسيوط، والقاهرة، في الفترة من مارس إلى مايو ٢٠١٣، وذلك باستخدام مناهج كمية وكيفية في جمع المعلومات، ودعم كل منهما الآخر.

البحث الكمي ركز على مجموعتين، الأسر في المنازل، والعاملون مباشرة مع الأطفال في المدارس. استهدفت العينة المنزلية الأطفال ما بين سن ١٣ إلى ١٧ سنة، إضافة إلى واحد/واحدة من مقدمي الرعاية لهم، في حين استهدفت العينة المدرسية خمسة أشخاص من كل مدرسة، أربعة مدرسين وناظر المدرسة و/أو الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة.

استخدم نهج العينة الطبقيّة متعددة المراحل لتحديد عينة الدراسة من ٢٤٠٠ أسرة و ١١٠ مدرسة، مع اختيار ٤ إلى ٥ مدارس (ابتدائي وإعدادي وثانوي) لكل وحدة معاينة أولية (PSU). ٨٠% من المدارس كانت مدارس حكومية، و ٢٠% منها كانت إما مدارس خاصة أو أهلية. مع الأخذ في الاعتبار التناسب مع حجم السكان في الثلاث محافظات، عُقدت المقابلات مع ١٠٠٠ أسرة في القاهرة، و ٧٠٠ في الإسكندرية، و ٧٠٠ في أسيوط. وفي حالة الإسكندرية والقاهرة كانت ٧٠% من أسر المعاينة الأولية تعيش في سكن عشوائي، و ٣٠% في سكن غير عشوائي. أما في حالة أسيوط فقد كانت ٤٣% من الأسر من المدن بآماكن حضرية، في حين كان باقي الأسر من القرى بآماكن ريفية.

استخدمت الدراسة ثلاثة استبيانات، الأول استهدف التعرف على نسبة الأطفال الذين تعرضوا أو شاهدوا أي شكل من أشكال العنف، ورد فعلهم اتجاه ذلك العنف، ومدى معرفتهم بأية قوانين، أو آليات دعم، أو إبلاغ ذات صلة. الاستبيان الثاني استهدف أولياء الأمور؛ بهدف جمع البيانات بشأن مواقفهم، ومدى معرفتهم، وممارساتهم بشأن أشكال العنف المختلفة، وأدائهم في الإبلاغ عنه. الاستبيان الثالث استهدف التعرف على معارف، ومواقف، وممارسات العاملين في المدرسة فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال. وقد صممت الاستبيانات الثلاثة لتتضمن متغيرات مثل: النوع، والفئة العمرية، ومكان الإقامة، ومكان التعرض للعنف، والحالة الاجتماعية للأهل، ومستوى تعليمهم، والممارس للعنف. وقد تم اختبار الاستبيان أولاً مع أولياء الأمور والأطفال والمدرسين في القاهرة في فبراير ٢٠١٣ ثم تم تعديله لضمان وضوح الأسئلة.

البحث الكيفي تناول أربع مجموعات، الفتيان والفتيات ما بين ١٣ إلى ١٧ سنة، وأولياء الأمور (ليسوا بالضرورة أولياء أمور أطفال المجموعة الأولى)، والعاملين بالمدارس والقيادات المحلية والدينية. خلال عمل الدراسة عقدت ٤٨ مناقشة بؤرية، و ١٢ مقابلة متعمقة. في كل من المحافظات الثلاث عقدت ثمان مناقشات بؤرية مع الفتيان وثمان مع الفتيات وأربع مع أولياء الأمور وأربع مع المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين. كما عقدت مقابلاتين متعمقتين في كل محافظة مع مديري المدارس، واثنين مع القيادات المحلية والدينية.

وقد أعطى البحث أولوية للاعتبارات الثقافية والأخلاقية لضمان خصوصية وأمان كل طفل من المشاركين. فكانت المشاركة في الاستطلاع - على سبيل المثال - تستدعي الموافقة الكاملة للطفل، إضافة إلى موافقة ولي أمره أو القائم على رعايته. كما تم توضيح الغرض من البحث، وانتماءات الباحثين لكل المشاركين، والفوائد المحتملة، وكذلك المخاطر المحتملة للمشاركة - بما في ذلك إمكانية اضطراب المشاعر. كذلك تم التأكيد على المشاركين أن بإمكانهم اختيار عدم الرد على أي سؤال، وأن من حقهم إنهاء المقابلة في أي وقت إذا ما رغبوا في ذلك. وقد أمد الباحثون كل المشاركين - على قدم المساواة - بالمعلومات المتوفرة عن خدمات الإحالة، للتأكد من عدم تمييز مشاركين بعينه على أنه تعرض للعنف. حفظت كل استمارات الاستطلاع وملاحظات النقاشات البؤرية في مكان آمن، ولم يطلع عليها سوى الباحثين الرئيسيين.

١. مقدمة

يجب حماية جميع الأطفال من العنف، وسوء المعاملة، والإهمال. حيث إن ذلك حق أساسي تكفله اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، والاتفاقيات والمواثيق النافذة في مصر. وترى منظمة يونيسف أنه يمكن الوقاية من العنف ضد الأطفال، إلا أن الواقع يبقى بعيدا جدا عن الوضع المثالي، حيث ذكر آخر إصدار عن منظمة يونيسف حول العنف ضد الأطفال^٦: "... يظل العنف يمثل واقعا حقيقيا في حياة الأطفال في كافة أنحاء العالم - بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية، والاجتماعية، أو الثقافية، أو الدينية، أو الإثنية - بما لذلك من تبعات مباشرة وطويلة المدى."

كشفت التحليل الإحصائي العالمي الذي أجرته منظمة يونيسف عن نتائج مقلقة للغاية:

- في المتوسط يتعرض كل عام من ٦ إلى ١٠ أطفال ما بين عامين إلى ١٤ عاما في شتى أنحاء العالم - حوالي بليون طفل- إلى عقاب جسدي بواسطة القائمين على رعايتهم.
- يعتقد ٣ من كل عشرين شخص بالغ أن العقاب الجسدي شكل مقبول من أشكال التأديب، وهي نتيجة مشابهة لنتائج هذه الدراسة في الثلاث محافظات المختارة في مصر.
- البلطجة والعنف بين الأطفال أمر شائع في كافة أنحاء العالم.
- يتجاوز عدد الإناث اللاتي أجريت لهن عملية ختان الإناث إجمالي ١٢٥ مليون أنثى في ٢٩ دولة؛ حيث جاءت مصر بأعلى نسبة للفتيات والنساء (ما بين ١٥ إلى ٤٩ سنة) اللاتي تعرضن لختان الإناث، وذلك نتيجة كثرة عدد السكان، وارتفاع معدل انتشار تلك الظاهرة. وبدون تدخل سريع يتوقع أن ٣٠ مليون فتاة دوليا سوف يتعرضن لختان الإناث في العقد القادم وحده^٧.

يقدم هذا التقرير شرحا لحجم ونمط العنف الجسدي، والنفسي، والمرتبط بالأنواع الاجتماعية ضد الأطفال في محافظات مختارة في مصر. إضافة إلى عرض لمدى إدراك الأطفال والبالغين لهذه الظاهرة. مع ذلك فإننا نلفت الانتباه إلى أن تقدير معدل انتشار العنف ضد الأطفال سوف يظل دائما أقل منه في الواقع؛ بسبب الطبيعة الحساسة للقضية؛ حيث غالبا ما يتردد الأطفال في الحديث عنه.

إن إيجاد الحلول للمشكلات الموثقة في هذه الدراسة، يؤكد على الحاجة إلى تغيير تصور الرأي العام بشأن العنف ضد الأطفال وارتباطا بذلك، قيمة الفتيات.

يعرض هذا التقرير لنتائج الدراسة التي قام بها مركز خدمات التنمية لصالح المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف مصر في الفترة من مارس إلى مايو ٢٠١٣، ويتناول العنف الجسدي والنفسي في المنزل والمدرسة، ودرجة أقل، في المجتمع. كما يتناول أيضا العنف الجنسي ممثلا في ختان الإناث، وزواج الأطفال. ويبحث فيما هو متوفر حاليا من أشكال الدعم والمعرفة بشأن أساليب بديلة للتأديب. استهدفت الدراسة الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما، وآباءهم، وأمهاتهم، ومعلمي المدارس، ومديري المدارس، والأخصائيين الاجتماعيين، والقيادات المجتمعية المحلية. وفي كل أسرة اختير طفل واحد مما بين ١٣ إلى ١٧ عاما لإجراء المقابلة (٥٠% فتيان و ٥٠% فتيات) إضافة إلى آبائهم أو أمهاتهم أو من يقوم على رعايتهم. في كل من المدارس المائة التي تضمنتها الدراسة اختير أربعة مدرسين لعقد المقابلة، إضافة إلى مدير المدرسة، أو الأخصائي الاجتماعي. كما عقدت أربع مناقشات بؤرية ومقابلات فردية لتوفير المعلومات الكيفية التي سمحت بفهم أعمق لوجهات النظر والخبرات.

٢. العنف الجسدي ضد الأطفال

أبرز النقاط

- ذكر أغلب الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ سنة الذين تمت مقابلتهم (٦١-٦٧% في القاهرة والإسكندرية وأسيوط) أنهم تعرضوا للعنف الجسدي في العام السابق على الدراسة.
- هناك رأي شائع بين الأطفال والآباء والمدرسين بأن العقوبة الجسدية وسيلة تأديبية مشروعة، وأنها تستخدم بالأساس لأغراض تأديبية.
- في بعض الحالات ذكر الآباء والمدرسون والأطفال المشتركين في الدراسة، أن الضغوط يمكن أن تكون عاملاً مساهماً في استخدام العنف الجسدي.
- كان الفتيان أكثر عرضة للعنف الجسدي، ٧٨% مقارنة بـ ٥٣% من الفتيات في العام السابق على الاستطلاع.
- أنكر أغلب المدرسين استخدام العنف الجسدي في المدرسة، إلا أن ذلك تناقض مع الروايات التي جاءت على لسان الأطفال

٢.١ تعريف

يُعرف العنف الجسدي أو سوء المعاملة الجسدية المرتبطة بالأطفال، بأنه الاستخدام المتعمد للقوة الجسدية ضد الطفل، مما يؤدي- أو قد يؤدي- إلى إيذاء جسدي لبقاء، أو نمو، أو كرامة هذا الطفل. وتُعتبر العقوبة الجسدية أحد أشكال العنف الجسدي الذي عرّفته اللجنة الدولية لحقوق الطفل بجنيف - في التعليق العام رقم ٨ - بأنه "أي عقوبة تستخدم فيها، أو يبتغى فيها استخدام القوة الجسدية، ويكون الغرض منها إلحاق درجة معينة من الألم أو الأذى، مهما قلت شدتهما" وفي الأغلب يتضمن ذلك "الصفع" أو "اللطم" أو "الضرب على الردفين" باليد أو باستخدام أداة. وترى اللجنة أن العقوبة الجسدية في كل الأحوال عقوبة مهينة.

يتناول هذا البحث أربعة أنواع من العنف الجسدي:

النوع الأول: الدفع أو شد الشعر أو الأذنين، أو القرص، أو الجذب من الملابس أو الرج. (الشكل ٢،٣)

النوع الثاني: الركل أو الضرب (الشكل ٢،٤)

النوع الثالث: الضرب بالعصا أو الحزام أو أداة خشبية أو الكرياج (الشكل ٢،٥)

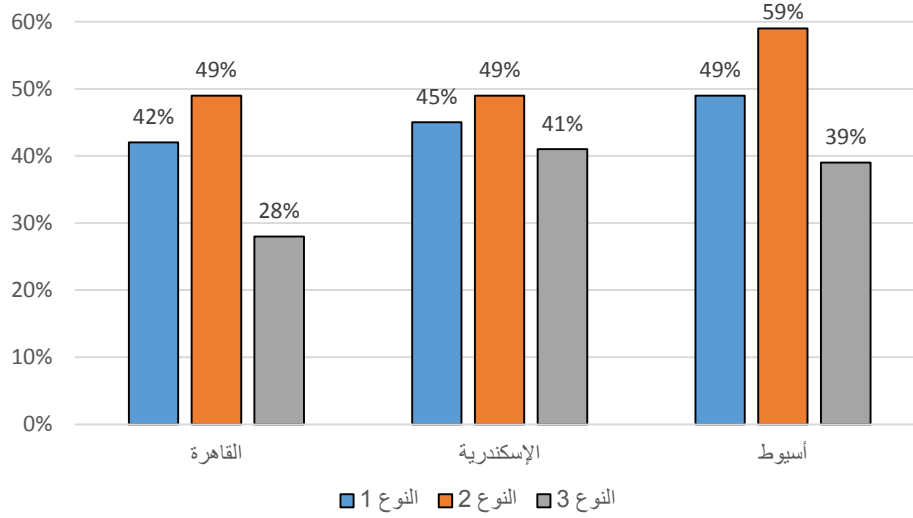
النوع الرابع (جسيم): الحرق بمياه ساخنة، أو الحرق بأداة معدنية، أو الإجبار على تناول مواد حارة، أو الحبس في مكان مغلق، أو التقييد بحبل، أو الخنق، أو التهديد ببندقية، أو سكين، أو أداة حادة (الشكل ٢،٦)

٢.٢ خبرة التعرض للعنف الجسدي كما يرويها الأطفال

كشف البحث الكمي عن تعرض أغلب الأطفال المشاركين في الاستطلاع للعنف الجسدي. وأن أغلب هؤلاء الأطفال قد تعرضوا لهذا العنف في العام السابق على الاستطلاع كالتالي: ٦١% في القاهرة، و ٦٥% في الإسكندرية و ٦٧% في أسيوط.

يوضح الشكل ٢،١ نسبة تعرض الأطفال لكل شكل من أشكال العنف الجسدي في العام السابق على الاستطلاع (بما في ذلك من تعرضوا له في الأسبوع أو الشهر أو الإثنى عشر شهراً السابقين على الدراسة)، حيث يظهر أن النوع الثاني من العنف (التعرض للركل أو الضرب) هو أكثر أشكال العنف الجسدي الذي تعرض له الأطفال، يليه النوع الأول (الدفع، وشد الشعر، وجذب الأذنين، والقرص، والجذب من الملابس، أو الرج) ثم النوع الثالث، الضرب بعصا، أو حزام، أو أداة خشبية، أو كرياج. أظهرت النتائج أيضاً أن ١١% من الأطفال المشاركين في الاستطلاع في القاهرة، و ١٥% في الإسكندرية، و ٢١% في أسيوط قد تعرضوا للثلاثة أنواع الأولى من العنف، في حين تعرض ٥% للأربعة أنواع كلها؛ بما فيها الأنواع الأكثر جسامة. وبشكل عام يمكن القول أنه في العام السابق على الاستطلاع تعرض الفتيان للعنف الجسدي أكثر مما تعرضت له الفتيات، وأن ٧٣% من الفتيان المشاركين في الاستطلاع تعرضوا لنوع واحد من العنف على الأقل مقارنة بـ ٥٣% من الفتيات.

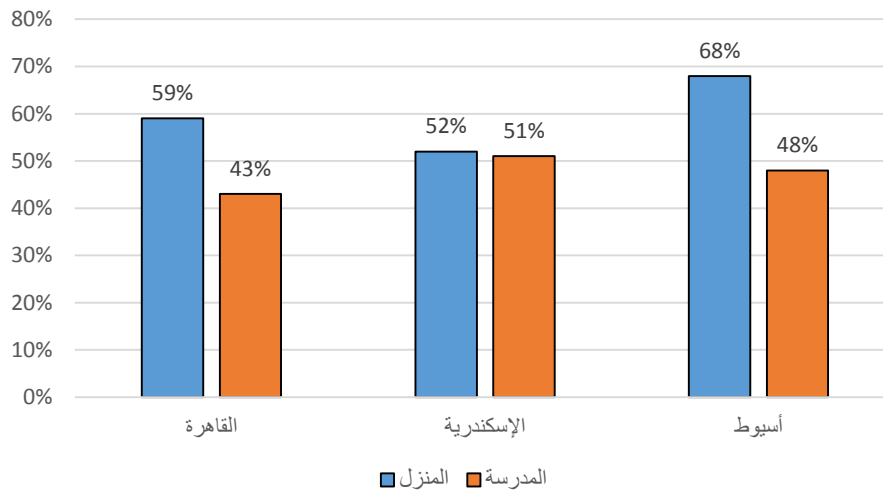
الشكل ٢,١: نسبة الأطفال ما بين ١٣-١٧ عاماً الذين تعرضوا للنوع الأول والثاني والثالث من العنف الجسدي في العام السابق على الاستطلاع (بحسب المحافظات)



أين يحدث العنف الجسدي

في العام السابق على الاستطلاع كانت مستويات التعرض للعنف الجسدي في المنازل أعلى بكثير منها في المدارس في كل من القاهرة والإسكندرية (الشكل ٢,٢)

الشكل ٢,٢: الأماكن التي تعرض فيها الأطفال ما بين ١٣ - ١٧ سنة للأنواع الأول والثاني والثالث من العنف الجسدي في العام السابق على الاستطلاع (بحسب المحافظة)



تأكد ارتفاع معدل انتشار العنف الجسدي ضد الأطفال في المنزل والمدارس من خلال روايات الأطفال، والمدرسين، والقيادات المجتمعية، والدينية أثناء إجراء البحث الكيفي. وقال الفتيان أنهم يعاملون معاملة أسوأ ويضربون بمعدل أعلى من الفتيات؛ لأن الفتيات أكثر رقة وغير قادرات على تحمل تلك المعاملة. وقد أكد المدرسون على هذا الرأي، واعترفوا أنهم يميزون بين الفتيان والفتيات في استخدامهم للعقوبة الجسدية، وأنهم يفرضون عقوبة جسدية أشد على الفتيان منها على الفتيات. وقالوا أن الفتيان يُضربون بأدوات مثل الخرزانة، والشباشب، والخرطوم، والأحزمة، أو السكاكين، أو أنهم حتى يتلقون الصدمات الكهربائية، أو يتعرضون لأسلاك عارية؛ على حين تُضرب الفتيات فقط على أيديهن بالمسطرة وبدرجة أقل. أما الفتيات فقد رُسمن صورة مختلفة وذكرن أنهن يتعرضن للصفع، والضرب على اليدين، أو على أجزاء أخرى من الجسد باستخدام أدوات مختلفة، أو أنهن حتى يتعرضن للركل. كما تتعرض الفتيات أحياناً للضرب من قبل الفتيان في المدرسة. بينما قال أحد القيادات المجتمعية في الإسكندرية أن الأطفال في كل المراحل العمرية يتعرضون للضرب بشكل عام، إلا أن الفتيات يتعرضن للضرب

أكثر من الفتيان لأنهن يرتكبن أخطاء أكثر. بالإضافة إلى ذلك، أحيانا يعاقب الأطفال عقابا جماعيا بواسطة مدرسيهم إذا عجز المدرسون عن تحديد الطفل الذي أثار المشاكل.

يوضح الجدول ٢,١ أن النوع الأول والثاني من العنف خلال العام السابق على الاستطلاع كانا أكثر شيوعا في المنزل (٤٠ إلى ٦٠% من الحالات) في حين كان النوع الثالث أكثر شيوعا في المدرسة.

الجدول ٢,١: مكان حدوث العنف الجسدي (%) في العام السابق على الاستطلاع

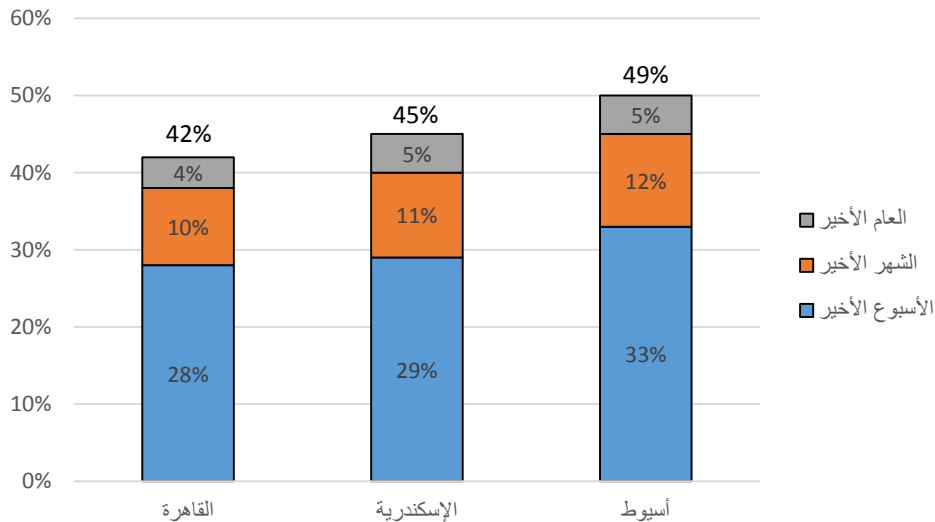
نوع العنف	المحافظة	المنزل	المدرسة	الشارع
النوع الأول: الدفع، شد الشعر، جذب الأذنين، القرص، الجذب من الملابس، الرج	القاهرة	٤٥	٢٦	٢٨
	الإسكندرية	٤١	١١	٤٤
	أسيوط	٦١	٥	٣٣
النوع الثاني: الركل أو الضرب	القاهرة	٥٣	٢٢	٥٥
	الإسكندرية	٤٦	١٠	٤٢
	أسيوط	٥٨	١١	٣٠
النوع الثالث: الضرب بعصا أو حزام أو كراباج أو أداة خشبية	القاهرة	٤١	٥٠	٣
	الإسكندرية	٢٧	٦٢	٣
	أسيوط	١٧	٧٠	١١

لا يساوي حاصل جميع الفئات الثلاثة ١٠٠% بسبب إدراج فئة "أخرى"

خبرات تعرض الأطفال للأربع أنواع من العنف في العام السابق

النوع الأول من العنف يحدث غالبا في المنزل (٤٠ إلى ٦٠% من الحالات)، يليه سوء المعاملة في الشارع والحي (٢٨ إلى ٤٤%) وأخيرا في المدرسة من ٥ إلى ٢٥% من الحالات. السمة الهامة الأخرى هي أن ممارسي هذا النوع من العنف هم في الأغلب أطفال آخرون، مثل أبناء الحيران أو بلطجية أو آخرون (٣٧ إلى ٥٦% من الحالات) يليهم الأخوة (١٣ إلى ٢٦%) ثم أخيرا الآباء والأمهات (١١ إلى ٢٠% للأمهات و٣ إلى ١٠% للآباء)

الشكل ٢,٣: النوع الأول من العنف: نسبة الأطفال ما بين ١٣ - ١٧ عاما ممن تعرضوا للدفع أو شد الشعر أو الأذنين أو الجذب من الملابس أو الرج (بحسب المحافظة)



ملحوظة: تم تصنيف الأطفال بحسب أحدث تعرض لهذا النوع من العنف. "الأسبوع الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الأسبوع السابق على الاستطلاع. "الشهر الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الشهر السابق على الاستطلاع دون الأسبوع السابق عليه. "العام الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف خلال العام السابق على الاستطلاع دون الشهر الأخير. الأرقام أعلى الشكل تشير إلى النسبة الإجمالية للأطفال الذين تعرضوا للعنف في العام الأخير إجمالا.

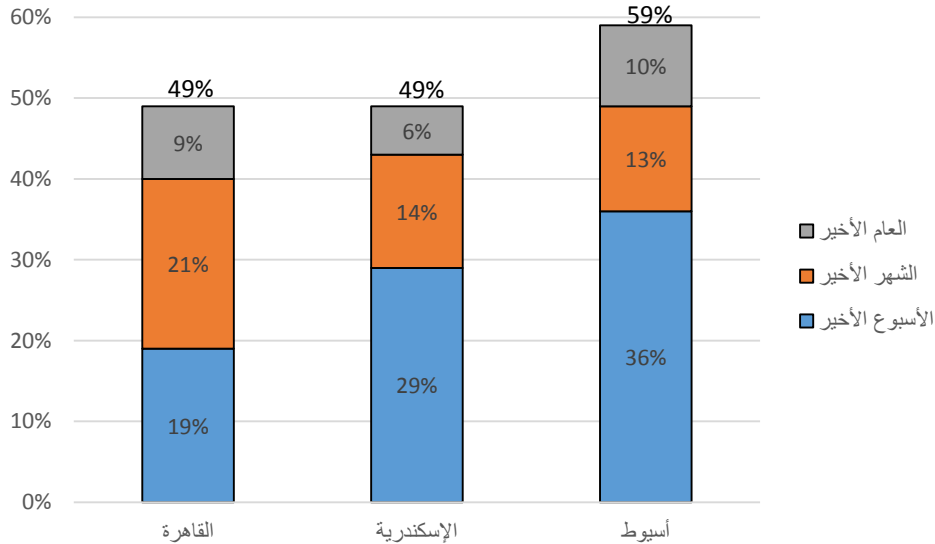
كانت نسبة الآباء هي الأعلى بين الممارسين للنوع الثاني من العنف (الركل أو الضرب) من ١٩ إلى ٢٣% من الأطفال، يليهم الأمهات من ١٤ إلى ٢٠% منهن. كما ذكر ٢٩ إلى ٤٧% من الحالات أن أطفالا آخرين هم من مارسوا هذا النوع من العنف، إضافة إلى بعض الغرباء والجيران. وقد يشير ذلك إلى وجود مستويات عالية من البلطجة والمضايقات، مما يتفق مع الاستطلاع المدرسي العالمي لصحة الطلاب الذي أجري في عام ٢٠١١ ووجد أن ٦١% من الطلاب و ٢٨% من الطالبات ما بين ١٣ إلى ١٥ عاما ذكروا أنهم كانوا طرفا في شجار جسدي مرة أو أكثر في العام السابق على ذلك الاستطلاع.^٨ كذلك لوحظ بعض الفروق بين المناطق المختلفة؛ ففي الإسكندرية كان الأطفال هم الأعلى نسبة بين الممارسين للعنف، على حين مثل الآباء وأقارب آخرون في أسبوط النسبة الأعلى. في العام السابق على الاستطلاع تعرض الأطفال للنوع الثاني من العنف وفي المتوسط ١٦ مرة في القاهرة و ٢٤ مرة في الإسكندرية و ٣١ مرة في أسبوط.^٩

قالت إحدى الفتيات في أسبوط:

"أفضل أن تكون أمي هي من تضربني لأنها تندم على ذلك فيما بعد وتحدث معي؛ ولا أحب أن يضربني أبي، وأحيانا يجبرني على النزول وتنظيف الشارع. وإن لم أفعل ذلك بشكل جيد جدا يصرخ في وجهي أمام الفتيان في الشارع وأشعر بالإهانة."

تباينت مستويات التعرض في المحافظات الثلاث تبعا للسمات الديموغرافية للأطفال، خاصة المنطقة الجغرافية والنوع والعمر. يتعرض الأطفال في المناطق السكنية الرسمية في القاهرة بدرجة أقل للنوع الثاني من العنف عن الأطفال في المناطق العشوائية. وفي الإسكندرية وأسبوط كانت الفتيات أميل إلى إنكار تعرضهن للركل أو الضرب خلال الإثني عشر شهرا السابقة على الاستطلاع. وفي الإسكندرية فقط كان الأطفال الأصغر سنا (١٣ إلى ١٥ عاما) أكثر تعرضا للركل والضرب عن الأطفال الأكبر سنا (١٦ إلى ١٧ عاما)

الشكل ٢،٤: النوع الثاني من العنف: نسبة الأطفال بين ١٣-١٧ عاما الذين تعرضوا للرفس أو الضرب (بحسب المحافظة)



ملحوظة: تم تصنيف الأطفال بحسب أحدث تعرض لهذا النوع من العنف. "الأسبوع الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الأسبوع السابق على الاستطلاع. "الشهر الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الشهر السابق على الاستطلاع دون الأسبوع السابق عليه. "العام الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف خلال العام السابق على الاستطلاع دون الشهر الأخير. الأرقام أعلى الشكل تشير إلى النسبة الإجمالية للأطفال الذين تعرضوا للعنف في العام الأخير إجمالا.

^٨ WHO (2011)

^٩ الأطفال في كل من المحافظات الثلاثة الذين أكدوا تعرضهم للضرب أو الركل تعرضوا للنوع الثاني من العنف مرتين في المتوسط خلال الشهر السابق للاستطلاع.

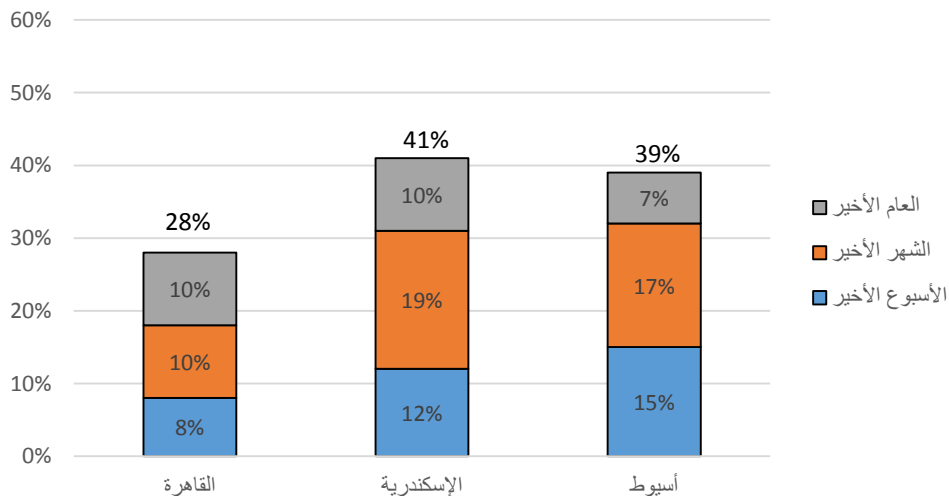
النوع الثالث من العنف (الضرب بالعصا، أو الحزام، أو العصا الخشبية، أو الكرياج) مارسه المدرسون والعاملون بالمدرسة طبقاً لـ ٥٨ إلى ٧٢% من الأطفال، يليهم الآباء في ١٧ إلى ٣٥% من الحالات. من ناحية أخرى تباينت معدلات تعرض الفتيان والفتيات في الإسكندرية والقاهرة للنوع الثالث من العنف، سواء من قبل آبائهم أو مدرسهم أو العاملين بالمدارس. وبشكل عام كان تعرض الفتيات لهذا النوع من العنف أعلى من قبل آبائهن، في حين كان تعرض الفتيان له أعلى من مدرسهم والعاملين بالمدرسة. فعلى سبيل المثال فإن ٣٠% من الفتيات مقارنة بـ ٢% من الفتيان في القاهرة، و ٣١% من الفتيات مقارنة بـ ٥% من الفتيان في الإسكندرية ذكروا أن الأمهات كن أكثر ممارسة للنوع الثالث من العنف. كذلك ذكرت الفتيات - أكثر من الفتيان- أن الأب (٣٠% مقابل ١٠%) هو الممارس الأساسي لهذا النوع من العنف. وحدد ٨٣% من الفتيان مقابل ٣٢% من الفتيات في القاهرة، و ٨٢% من الفتيان مقابل ٤١% من الفتيات في الإسكندرية، أن المدرسين والعاملين بالمدرسة كانوا أكثر الممارسين للنوع الثالث من العنف. وفي أسيوط حدد ٥% فقط من الأطفال الأم على أنها من تمارس النوع الثالث من العنف مقارنة بـ ١٢% حددوا الأب.

ذكر إثنان من الفتيان في القاهرة أنهما تعرضا للضرب بالعصا بواسطة المعلم في المدرسة. وقال أحد الفتيان إن ذلك كان بسبب الشرب من زجاجة مياه في الفصل، أما الفتى الآخر فقال أن المعلم يضربه كلما طلب أن يذهب إلى دورة المياه ثم يسمح له بذلك.

في المتوسط ذكر الأطفال الذين ضربوا بالعصا، أو الحزام، أو العصا الخشبية، أو الكرياج أنهم تعرضوا لذلك مرتين في الإسكندرية وأسيوط، ومرة في القاهرة في الشهر السابق على الاستطلاع. أما في العام السابق على الاستطلاع فقد تعرض الأطفال لذلك حوالي ٥ مرات في القاهرة، و ٢٢ مرة في الإسكندرية، و ٢٣ مرة في أسيوط. كذلك فإن الأطفال الذين قالوا أنهم تغيّبوا عن الدروس أو تركوا المدرسة تماماً في العام السابق كان بسبب تعرضهم لهذا النوع من سوء المعاملة. فقد تعرضوا لها في المتوسط مرتين في القاهرة وثلاث مرات في الإسكندرية وعشر مرات في أسيوط.

لم نلاحظ فروقا ضخمة بين الأطفال في القاهرة سواء من حيث العمر أو النوع أو المنطقة الجغرافية. لكن الفتيات في الإسكندرية (٧٥%) وأسيوط (٧٧%) كن أميل إلى إنكار تعرضهن للضرب من أي طرف عن الفتيان (٤٤%) و ٤٨% على التوالي). كذلك كان الأطفال ما بين ١٦ إلى ١٧ عاماً بالإسكندرية أقل عرضة للنوع الثالث من العنف عن الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٥ عاماً؛ ٢٩% مقابل ٤٨% بالإسكندرية، و ٣١% مقابل ٤٣% بأسيوط، ولم نلاحظ فروقا دالة فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية في هاتين المحافظتين.

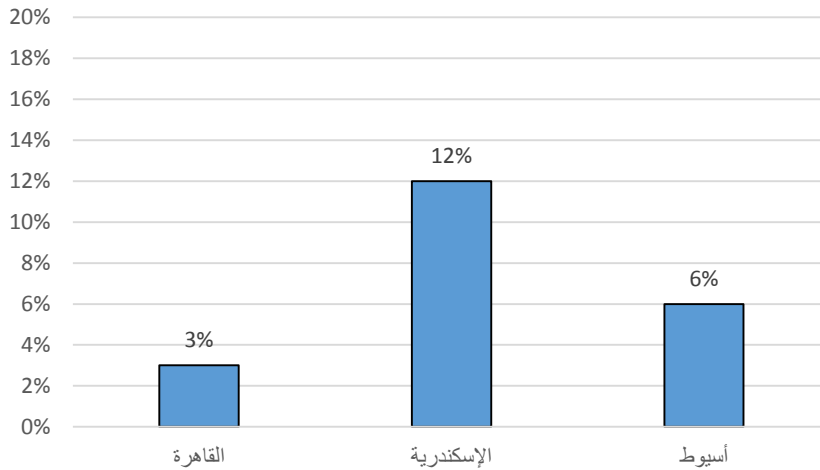
الشكل ٢,٥: النوع الثالث من العنف: نسبة الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ عاماً الذين تعرضوا للضرب بالعصا أو الحزام أو العصا الخشبية أو الكرياج (حسب المحافظات)



ملحوظة: تم تصنيف الأطفال بحسب أحدث تعرض لهذا النوع من العنف. "الأسبوع الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الأسبوع السابق على الاستطلاع. "الشهر الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الشهر السابق على الاستطلاع دون الأسبوع السابق عليه. "العام الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف خلال العام السابق على الاستطلاع دون الشهر الأخير. الأرقام أعلى الشكل تشير إلى النسبة الإجمالية للأطفال الذين تعرضوا للعنف في العام الأخير إجمالاً.

النوع الرابع من العنف يتضمن التهديد ببندقية، أو سكين، أو أداة حادة، أو الحرق بمياه ساخنة، أو الحرق بأداة معدنية، أو الإجبار على تناول طعام حار للغاية، أو الحبس في مكان مغلق، أو التقييد بحبل، أو الإغراق، أو الخنق. وقد تبين من خلال الاستطلاع أن 5% من الأطفال في القاهرة وأسيوط، وحوالي 12% من الأطفال في الإسكندرية تعرضوا للتهديد ببندقية، أو سكين، أو أداة حادة، في خلال الإثنى عشر شهرا السابقين على الاستطلاع. وكان الأطفال في الإسكندرية الأكثر عرضة للتعرض لمثل تلك الخبرة؛ حيث وقع عليهم العنف غالبا في الشارع وبواسطة فرد (على سبيل المثال صديق أو جار أو بلطجي). الشكل ٢,٦ يعرض نسبة الأطفال المشاركين في الاستطلاع الذين تعرضوا لواحد على الأقل من أشكال العنف الجسدي الجسيم خلال الإثنى عشر شهرا السابقين على الاستطلاع.

الشكل ٢,٦: النوع الرابع من العنف: نسبة الأطفال ما بين ١٣-١٧ عاما الذين تعرضوا لأحد أشكال العنف الجسدي الجسيم خلال العام السابق على الاستطلاع (بحسب المحافظات)



وفي المتوسط قال الأطفال في المحافظات الثلاث الذين أكدوا مشاهدة شخص يستخدم سكيناً، أو ببندقية، أو أي أدوات أخرى لإخافة أو أذى آخرين، أنهم تعرضوا أنفسهم لمثل هذا العنف مرة واحدة خلال الشهر السابق على الاستطلاع. وعلى مدى العام السابق على الاستطلاع تعرض الأطفال لهذا النوع من العنف في المتوسط ثلاث مرات في القاهرة وست مرات في الإسكندرية وأربع مرات في أسيوط.

"هادي"

شاهد والد هادي ابنه يدخل السجائر؛ فجنبه إلى السطح ونزع عنه ملابسه حتى أصبح عاريا وقيد يديه وراءه في لوح خشب، ثم دلق عسلا وسكر على كامل جسده وتركه لعدة ساعات متعرضا للحشرات.

٣,٣ مواقف العقاب الجسدي

الوعي والمواقف والمعتقدات

كشفت الدراسة الكيفية عن وجود تقبل واسع للعقوبة الجسدية باعتبارها شكلا مشروعاً من أشكال التأديب. ورأت الفتيات أن كل أفراد الأسرة الأكبر سناً لديهم الحق في ضربهن كشكل من أشكال العقاب، وأن لمدرسيهن أيضاً الحق في فعل ذلك، وقلن إن ذلك يحفزهن على الدراسة وعمل الواجبات المدرسية. أما الفتيان فلم يعترضوا على العنف الجسدي في حال ارتكابهم خطأ ما. بل إن أحد الفتيان قال أن إهانة وضرب الفتى تجعله إنساناً أكثر تواضعاً.

بعض اللوائح المدرسية تمنع ضرب الأطفال. إلا أن المناقشات البؤرية التي أجريت في إطار هذه الدراسة توضح أن قليلاً من المدرسين يعتقدون أنه لا يجوز استخدام العنف الجسدي؛ بل ويشعرون أن الأمر متروك للمدرس ليقرر ما إذا كان ضرب تلميذ معين في ظرف معين أمراً ملائماً أم لا. وأضاف أحد المدرسين أن الضرب لا بد وأن يضيف شيئاً إلى الهدف التعليمي وهو جعل الأطفال يتعلمون.

أما القادة الدينيون فقد رأوا أن الضرب أمر مطلوب خلال الطفولة، لكن على الأهل أن يتحولوا إلى النصح والإرشاد كلما كبر الأطفال واقتربوا من الرشد. بعض الآباء والأمهات وافقوا على الضرب في المدارس، لكن آباء آخرين فضلوا استخدام وسائل غير عنيفة مثل إعطاء واجبات منزلية إضافية. بعض الآباء قالوا أن استخدام مسطرة خشبية لضرب الطفل على يده أمر مقبول، لكن الصفح على الوجه غير مقبول. إحدى الأمهات في القاهرة طلبت من المدرس أن يضرب ابنها إذا تسبب في مشاكل، بينما قالت أم أخرى أنها لا تريد أن يهان طفلها بالإساءة اللفظية في المدرسة؛ لكنها لا تمنع من أن يُضرب إذا كان ذلك لأغراض تعليمية.

بعض المشاركين في المناقشات البورية ذكروا أن التفهم والنقاش وسائل أفضل لتحقيق الانضباط، لكنهم كانوا أقلية. وبشكل عام قالت الأمهات أنهن سوف يضربن أطفالهن إن لم يؤت الكلام نتيجة.

كثير من الفتيات ادعين أن آباءهن وأمهاتهن يضربونهن لأنهم يهتمون بهن وأن ذلك يجعل الأطفال أكثر طاعة وإحتراما. كما قلن أنه من الأفضل أن يتعرضن للضرب داخل المنزل عن خارجه.

الأسباب المفترضة للعنف الجسدي

السبب الرئيسي وراء استمرار استخدام العنف الجسدي - كوسيلة لتحقيق الانضباط - هو الاعتقاد بأن العقوبة الجسدية فعالة وصالحة للتأديب. الأسباب التي وردت في الدراسة تضمنت "سوء السلوك" مثل عدم الطاعة، أو العناد، أو الوقاحة، أو التوتر، أو التأخر خارج المنزل، أو الأداء السيئ في المدرسة، أو التدخين، أو التفوه باللعنات، أو سب الدين. كذلك ذكر الآباء والأمهات أن حالتهم النفسية يمكن أن تكون سببا آخر وراء ممارسة العنف - مع وجود الضغوط النفسية والإحباط أو العصبية، التي قد تكون بسبب عوامل خارجية مثل المشاكل المادية - مما قد يؤدي إلى إثارة العنف ومن ثم ضرب أطفالهم.

"ليلي"

تعرضت ليلي للصفع والشدة من شعرها أمام أصدقائها حين اكتشفت والدتها أنها تغيبت عن دروسها الخصوصية. حين وصلت إلى المنزل ظلت والدتها تضربها وجرحت ذراعها بالسكين.

تباينت درجة العقوبة الممارسة على الأطفال تبعا لعمر ونوع الطفل. فعلى سبيل المثال، فإن الكثير من الأمهات في الأحياء العشوائية في القاهرة، وفي المناطق الحضرية في أسيوط، رفضن استخدام العنف الجسدي مع الأبناء في المراحل المتأخرة من المراهقة لأنهن يشعرن أن أبنائهن قد يتغلبن عليهن.

وذكر القادة الدينيون أن المستوى التعليمي للآباء والأمهات قد يؤثر على أسلوب التأديب، وأن الأمر لا يتعلق بالدين في حد ذاته.

ادّعى المدرسون أنهم لا يفضلون ضرب الأطفال، لكن أحيانا يبدو أن الضرب هو الطريقة الوحيدة للحصول على النتيجة. أما الطلاب - من ناحية أخرى - فيقال أنهم أصبحوا أكثر عنفا نتيجة للعنف الذي يشاهدونه في الشوارع والإعلام. كذلك قال المدرسون أن حجم الفصول كبير بالدرجة التي لا تسمح لهم بالتحكم في الفصل بدون عنف، ولو أن عدد التلاميذ في الفصل اقتصر على ٣٠ تلميذا لما اضطروا إلى اللجوء للعنف لتحقيق الانضباط.

مواقف وممارسات الآباء والأمهات

لم تختلف آراء الآباء والأمهات بشأن فاعلية العقوبة الجسدية مع الأطفال في المحافظات الثلاث، إلا أن الرأي بشأن جدوى ضرب الأطفال - كوسيلة تأديب جيدة - اختلف باختلاف المستوى التعليمي للآباء والأمهات في المحافظات الثلاث.

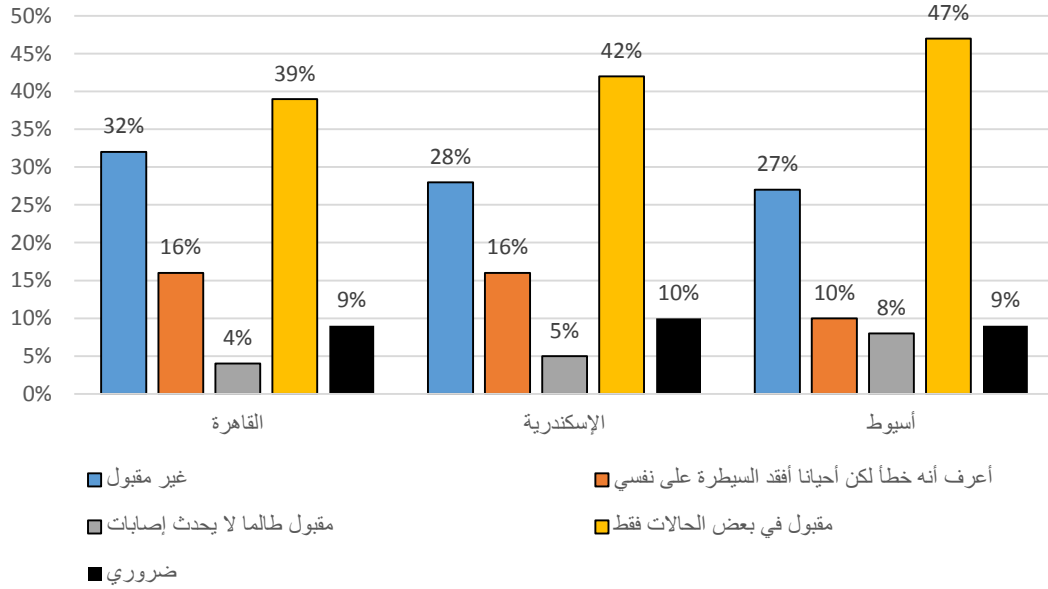
أحد نتائج البحث غير المتوقعة أن الآباء والأمهات الذين لم يلتحقوا بالدراسة أو تسربوا من الدراسة في كل من القاهرة والإسكندرية، كانوا الأقل ميلا لاعتبار الضرب وسيلة فعالة لتأديب الأطفال، وهي نتيجة تستدعي بحثا أكثر تفصيلا وعمقا.

انقسمت الآراء بشأن استخدام العقوبة الجسدية بالأساس بين الآباء والأمهات الذين اعتبروا أن الضرب أمر مقبول في ظروف معينة، وبين هؤلاء الذين اعتبروه غير مقبول تماما، مثلما يوضح الشكل ٢,٧. كذلك سئل الآباء والأمهات عن نوع السلوك الذي قد يجعل الضرب ضروريا، فجاء التغيب عن الفصل على رأس قائمة الأسباب يليه عدم طاعة الأهل.

أكثر من ٥٥% من الآباء والأمهات في المحافظات الثلاث لم يوافقوا على ضرب الأطفال في المدرسة، يليهم الثلث ممن رأوا أنه مقبول شرط أن يكون في حدود معينة. الغالبية العظمى من الذين وافقوا على ضرب الأطفال في المدارس فضلوا أن يكون ذلك بعصا خشبية وعلى كف الطفل (حوالي ٨٨% في القاهرة والإسكندرية، و ٩٥% في أسيوط).

أحد الفتيان الذي يعيش في حي رسمي بالإسكندرية أمضى الليل كاملا مع أصدقائه وعاد إلى المنزل في السادسة صباحا، فقيدته والده وعمه في الكرسي وضرباه بالحزام.

الشكل ٢,٧: آراء الآباء والأمهات بشأن استخدام العنف الجسدي (بحسب المحافظة)



انقسم الآباء والأمهات بالتساوي تقريبا بين من استخدم العقوبة الجسدية في الماضي، وبين من لم يستخدمها، فأقل من ٥% من الآباء والأمهات الذين ضربوا أطفالهم في كل من المحافظات الثلاث ذكروا أن أطفالهم احتاجوا إلى رعاية طبية على الأقل مرة واحدة نتيجة لهذا العنف.

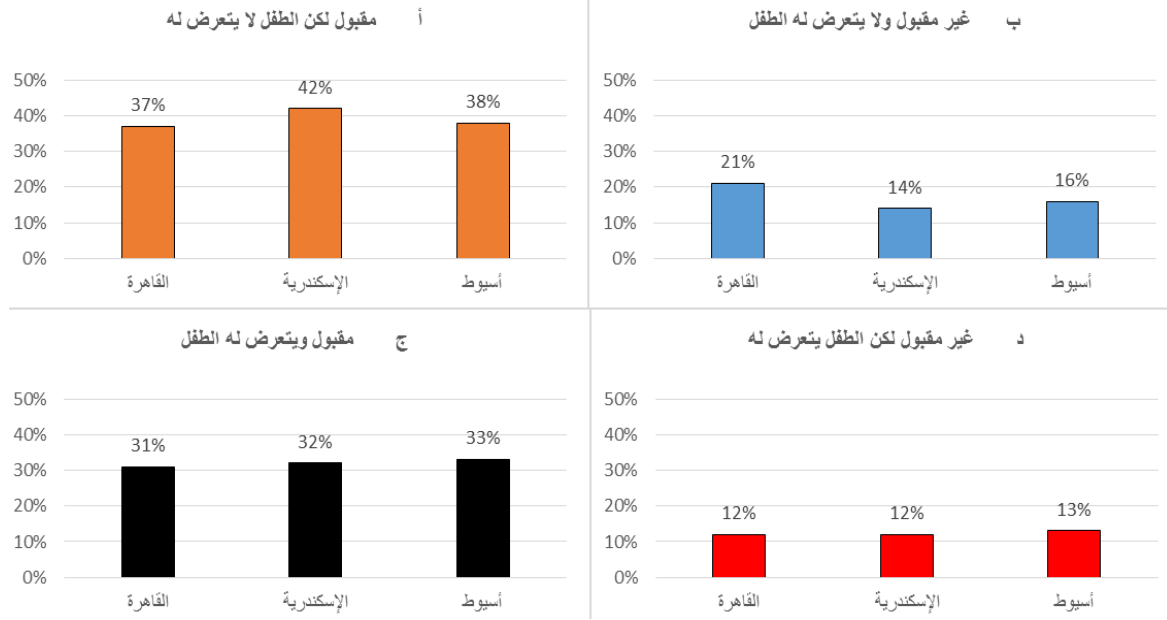
أحد النتائج الأخرى غير المتوقعة كانت أن الآباء والأمهات من المستويات التعليمية الأقل في الإسكندرية كانوا أقل ميلا لاستخدام العقوبة الجسدية في المنزل (لم نلاحظ فروق بحسب المستوى التعليمي في المحافظتين الأخرين).

أخيرا سئل الآباء والأمهات الذين استخدموا العنف الجسدي ضد أطفالهم، عن عدد المرات التي لجئوا فيها إلى العنف في كل شهر. في كل محافظة من المحافظات الثلاث استخدم الضرب على الردفين أو المؤخرة حوالي ثلاث مرات شهريا في المتوسط، في حين استخدم الضرب بأداة، أو الصفع، أو القرص، أو شد الشعر، أو جذب الأذنين في المتوسط مرة أو مرتين شهريا.

الشكل ٢,٨ يلخص مواقف الآباء والأمهات مقارنة بخبرات أطفالهم عن العنف الجسدي، حيث يوضح عدم تطابق بين قبول الآباء والأمهات للعنف الجسدي كأسلوب للتأديب وتعرض الأطفال الفعلي له. فحوالي ٧٠% من آباء وأمهات الأطفال المشاركين في الاستطلاع في المحافظات المختلفة قبلوا العقوبة الجسدية باعتبارها أسلوبا صالحا للتأديب (الشكل ٢,٨، ١ و ٢). ولكن ثلث الآباء والأمهات فقط قبلوا بالعنف الجسدي كوسيلة للتأديب، وفي نفس الوقت مارسوا ذلك مع أطفالهم (ج). وفي نفس الوقت وجدنا أن واحدا من كل عشرة آباء أعلنوا عدم

قبولهم للعقوبة الجسدية ولكنهم مارسوا تلك العقوبة على أطفالهم بحسب روايات الأطفال (د). واعتبر ١٤% من الآباء والأمهات في الإسكندرية، و ٢١% منهم في القاهرة أن العنف غير مقبول، وأكد أطفالهم أنهم لم يتعرضوا للعقوبة الجسدية على يد أهلهم (ب).

الشكل ٢,٨: توزيع نسبة مواقف الآباء والأمهات وخبرات الأطفال مع العنف الجسدي (بحسب المحافظة)



وتتشابه هذه النتائج مع نتائج استطلاع صحة الأسرة، الذي أجراه مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار في عام ٢٠٠٩؛ حيث رأى ٦٠% من البالغين المصريين أن العقوبة الجسدية غير ضرورية لتربية وتعليم الأطفال؛ مع ذلك فإن ٩١% من الأطفال المصريين بين سنتين إلى ١٤ سنة تعرضوا لنوع ما من التأديب العنيف (العنف النفسي و/أو العقوبة الجسدية) في الشهر السابق على الاستطلاع، والأغلبية تعرضت للنوعين معا.

مواقف وممارسات المدرسين والعاملين بالمدارس

سئل جميع العاملين بالمدرسة عن رأيهم بشأن العقوبة الجسدية، فبرز رأيان رئيسيان: منهم من وجد أنه غير مقبول تماما (٤٠%)، ومنهم من شعر أنه مقبول في حالات معينة (٣٥%). وبسؤال من رأوا أن الضرب ضروري - أو مقبول في بعض الأحوال- عن آرائهم بشأن أكثر أساليب الضرب قبولا، اتضح لنا أن الغالبية العظمى من المدرسين والعاملين في المدارس (٧٧%) يفضلون ضرب الطفل بالعصا على كفه يده. وكانت تلك هي الطريقة المفضلة لدى العاملين في المدارس في أسيوط (حوالي ٩٠%) والأقل قبولا بين العاملات في المدارس (٦٩%).

رغم أن غالبية العاملين في المدارس قالوا أنهم لم يضربوا الأطفال على الردفين، أو المؤخرة، أو قرصوهم، أو ضربوهم بأداة، أو شذوا شعرهم في الشهر السابق، إلا أن حوالي ٢٠% منهم اعترفوا أنهم ضربوا الأطفال على الردفين، أو المؤخرة، أو شذوا شعرهم، أو أذنيهم ما بين مرة إلى أربع مرات خلال الشهر السابق. ولم يذكر أي من العاملين بالمدرسة الذين أقرروا بأنهم استخدموا العنف الجسدي خلال الشهر السابق أن أيًا من الأطفال احتاج إلى رعاية طبية بعد أن تعرض للضرب.

تبعات استخدام العنف الجسدي مع الأطفال

في كثير من الأحيان قال الأطفال المشاركون في البحث الكيفي أنهم كانوا يشعرون بالحزن، والبؤس، والضعف، والتوتر، والإهانة، و/أو الإحراج بعد التعرض للعنف الجسدي. وفي بعض الحالات أصيب الأطفال بالاكنتاب بل أن البعض راودته أفكار انتحارية.



سحر فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاماً، حاولت الانتحار ثلاث مرات. سحر تتعرض للضرب بانتظام من قبل والديها

في حين يؤدي الضرب في بعض الأحيان إلى مزيد من الطاعة، تجنباً لمزيد من الضرب في المستقبل؛ إلا أنه في حالات أخرى يفقد الأطفال حساسيتهم للعنف، ويصبحون أكثر عناداً وأقل قدرة على التركيز على ما يقومون به.

وعلى المدى البعيد، قد يؤدي العنف إلى أن يصبح الأطفال أنفسهم أكثر عنفاً، إضافة إلى معاناتهم من مشكلات نفسية. بعض الآباء والأمهات يقولون أنهم يندمون أحياناً على ضرب أطفالهم. وفي حالة المدارس قُدمت بعض الشكاوى للمديرين، لكن في حالات أخرى توقف الأطفال المعنيين عن الذهاب إلى المدرسة، -الأمر الذي يشكل خطورة واضحة على مستقبلهم.

ذكر أحد الفتيان من حي عشوائي بالإسكندرية أنه ترك المدرسة لأنه صرخ في معلمه حين أهانه، فقال المعلم أنه سوف يعمل على فصله من المدرسة كما اتفق مع مجموعة من الفتيان على ضربه خارج المدرسة.

٣. العنف النفسي والإهمال

أبرز النقاط

- كان العنف النفسي أكثر أشكال العنف التي تعرض لها الأطفال خلال العام السابق على الاستطلاع، حيث تعرض له ٨٦% من الأطفال في أسيوط و ٧٦% من الأطفال في القاهرة و ٧٣% من الأطفال في الإسكندرية.
- تلى ذلك الشعور بالإهمال حيث ذكر ٢٥% من الأطفال المشاركين في الاستطلاع في الإسكندرية والقاهرة أنهم تعرضوا له في العام السابق على الاستطلاع، وانخفضت النسبة كثيرا في أسيوط (١٠%) في تناقض واضح مع نسبة الأطفال الذين ذكروا أنهم تعرضوا للعنف النفسي بها.
- شهد الكثير من الأطفال حدوث العنف المنزلي بين أفراد الأسرة في العام السابق على الاستطلاع وكانت نسبتهم كالتالي: ٦٠% في أسيوط، ٤٠% في الإسكندرية، ٤١% في القاهرة.

٣.١ تعريفات

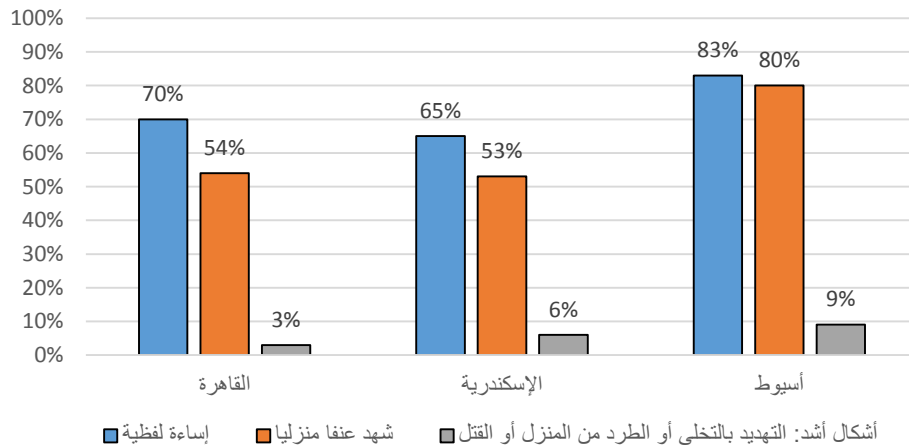
العنف النفسي هو سلوك متعمد ينقل للأطفال رسالة سلبية بأنهم عديموا القيمة، أو مليئين بالعيوب أو غير محبوبين، أو غير مرغوب فيهم، أو مهددون بالخطر، أو أن قيمتهم مشروطة بمدى تلبية احتياجات الآخرين. يمكن أن يتخذ العنف النفسي شكل الإهانات، أو السب، أو التجاهل، أو العزل، أو الرفض، أو التهديد، أو اللامبالاة العاطفية. كما يمكن أن يتضمن اللوم، والتقليل من الشأن، والإهانة، والتخويف، والترهيب، والعزل. بمعنى أن العنف النفسي هو سلوك يضر - في الحال أو المستقبل - باحتياجات نمو الطفل ويهملها؛ مما قد يتسبب في ضرر نفسي أو عاطفي للطفل. كذلك فإن مشاهدة العنف المنزلي يمكن تصنيفها باعتبارها تعرض لعنف نفسي.

والإهمال يعني تقاعس الآباء والأمهات أو مقدمي الرعاية عن الاستجابة لاحتياجات الأطفال الجسدية والنفسية، في ظل وجود الإمكانيات والمعرفة وتوافر الخدمات التي تساعد على ذلك؛ أو تقاعسهم في حماية الأطفال من التعرض للخطر.

٣.٢ خبرة العنف والإهمال النفسي كما يرويها الأطفال

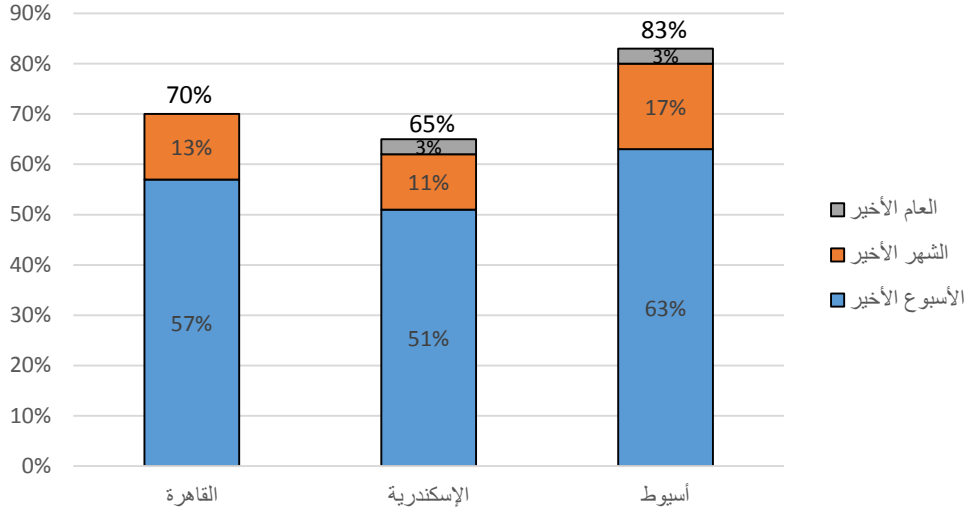
خلال العام السابق على الاستطلاع ذكرت غالبية الأطفال في كل من المحافظات الثلاث - ٧٢% إلى ٨٦% - أنهم تعرضوا للعنف النفسي بجميع أشكاله، وكانت أعلى نسبة في محافظة أسيوط ويوضح الشكل ٣,١ النسب بالتفصيل؛ حيث كانت أعلى معدلات التعرض للإساءة اللفظية، ومشاهدة العنف المنزلي، والتهديد في محافظة أسيوط. وفي القاهرة والإسكندرية كانت الإساءة اللفظية هي أكثر أشكال العنف النفسي شيوعا يليها مشاهدة العنف المنزلي.

الشكل ٣,١: نسبة الأطفال ما بين ١٣ - ١٧ سنة الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من العنف النفسي في العام السابق على الاستطلاع (بحسب المحافظة)



سُئل الأطفال عن آخر مرة تعرضوا فيها للصراخ في وجوههم، أو الإهانة، أو اللعن، أو السب خلال الإثني عشر شهرا السابقة، حيث اتضح تعرض أغلبية الأطفال لمتل هذه الإساءة في الشهر السابق -بمن فيهم من تعرضوا لها في الأسبوع السابق- كما يوضح الشكل ٣,٢. كما سُئل الأطفال عن تعرضهم لأشكال أشد من الإساءة النفسية مثل التهديد بالتخلي عنهم، أو طردهم من المنزل، أو قتلهم؛ حيث ذكر ١٠% من الأطفال في أسبوط أنهم تعرضوا لمتل هذه الإساءة، مقارنة بسبعة في المائة في الإسكندرية و٣% في القاهرة في العام السابق على الاستطلاع.

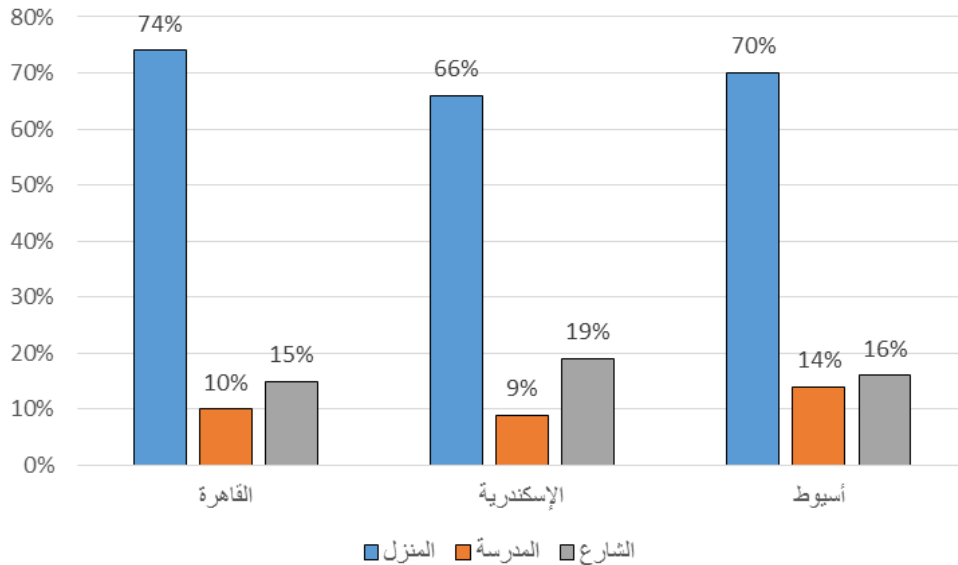
الشكل ٣,٢: نسبة الأطفال ما بين ١٣ - ١٧ سنة الذين تعرضوا للعنف النفسي في شكل إساءة لفظية (بحسب المحافظة)



ملحوظة: تم تصنيف الأطفال طبقا لآخر نوع من العنف تعرضوا له. "الأسبوع الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الأسبوع السابق على الاستطلاع. "الشهر الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الشهر السابق على الاستطلاع دون الأسبوع السابق عليه. "العام الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف خلال العام السابق على الاستطلاع دون الشهر الأخير. الأرقام أعلى الشكل تشير إلى النسبة الإجمالية للأطفال الذين تعرضوا للعنف في العام الأخير إجمالاً.

بحسب الجدول رقم ٣,١ تعرض أغلب الأطفال للإساءة اللفظية خلال الإثني عشر شهرا السابقين في المنزل (٦٦ إلى ٧٤%)، حيث كانت الفتيات أكثر عرضة للتعرض له عن الفتيان (٧٣ إلى ٨٢% مقارنة بـ ٦٠-٦٥% على التوالي). أما في الشارع فكان معدل تعرض الفتيان للإساءة اللفظية أعلى من الفتيات (٢٠ إلى ٢٩% مقارنة بـ ٣ إلى ١١% على التوالي). في أسبوط ذكرت ٢٠% من الفتيات أنهن تعرضن للإساءة اللفظية في المدرسة.

الشكل ٣,٣: الأماكن التي تعرض فيها الأطفال ١٣ - ١٧ عاما للعنف النفسي في شكل إساءة لفظية، بحسب المحافظة



جدول ٣,١: المكان الذي يحدث فيه العنف النفسي في شكل إساءة لفظية (بحسب النوع والمحافظة)

المكان	المحافظة					
	أسبوط		الإسكندرية		القاهرة	
	إجمالي	فتيات	إجمالي	فتيات	إجمالي	فتيات
المنزل (%)	70	77	66	73	60	74
الشارع (%)	16	3	19	11	26	15
المدرسة (%)	14	21	9	7	11	10

لا يصل إجمالي الفئات في كل منطقة جغرافية إلى ١٠٠% بسبب وجود فئة "أخرى"

ممارسوا هذا العنف كانوا الآباء، والأمهات، والأخوة، وأطفال آخرون (على سبيل المثال أصدقاء، وجيران وبلطجية). في كل من المحافظات الثلاث كان الفتيان أكثر ذكرا للآباء كمصدر للإساءة اللفظية (٢٦ إلى ٣٠%) عن الفتيات (١٢ إلى ١٦%) في حين كانت الأمهات يليهن الأخوة أكثر ذكرا بين الفتيات (٣١ إلى ٤٦% و ١٨ إلى ٣٥% على التوالي) عن الفتيان (٢٧ إلى ٢٩% و ٦ إلى ١٦% على التوالي).

أكدت نتائج البحث الكيفي على انتشار الإساءة اللفظية ضد الأطفال. وأن أغلب الفتيان يتعرضون للإساءة اللفظية من المدرسين في المدرسة، حيث قال الفتيان في الإسكندرية والقاهرة على وجه الخصوص أن المدرسين يلعنونهم ويهينونهم ويسبونهم طوال الوقت. أما أسباب هذه الإساءة فمتعددة؛ لكنها تتضمن الغضب من عدم التسجيل لدى المدرسين للدروس الخصوصية، أو لعدم فهم شيء ما في الفصل، أو لعدم قدرتهم على الإجابة على سؤال ما، أو لعدم أداء الواجبات المنزلية. وقال الأطفال أنهم يشعرون أن ذلك يقلل من شأنهم ويهينهم أمام زملائهم في الفصل، كما قال البعض أنهم يفضلون الضرب على أن يعاملوا بهذه الطريقة.

كذلك يتعرض الفتيان للإساءة اللفظية في المنزل بواسطة آبائهم وأمهاتهم؛ لكنهم يجدون في ذلك أمرا مختلفا، في حين يشعر أغلبهم بالإهانة حين يسبب بواسطة مدرسيهم، إلا أنهم يعتبرون أن ذلك أمر طبيعي، وعنصر مقبول من عناصر التربية إذا صدر عن الأهل طالما ليس فيه إفراط. مع ذلك فإنهم يمتعضون من الإساءة اللفظية من أهلهم بدون سبب، أو حين تحدث أمام أصدقائهم، أو أمام غرباء، لأن ذلك يقلل من شأنهم. بعض الفتيان، خاصة الذين يسكنون في أحياء عشوائية في الإسكندرية والقاهرة يرون أنه أحيانا يكون السبب فعلا، على حين يرى أغلبهم أن السبب واستخدام الألفاظ المهينة يجعلهم أكثر عدوانية وعنادا وسيئي السلوك.

تباينت طبيعة واستجابة الطفل للعنف اللفظي بحسب الموقع الجغرافي: فالأطفال في القاهرة والإسكندرية يتعرضون، ويشاهدون عنفا لفظيا وإهانات في الشوارع. ذكر طفل من حي رسمي في القاهرة أنه يرد الإهانة لمن أهانه وأساء إليه لفظيا، على حين قال طفل آخر من حي عشوائي أن البلطجية يكونون عصابات ويستخدمون ألفاظا مهينة ويسبون الناس. أما الأطفال في الأحياء الرسمية في الإسكندرية فقالوا أنهم يرغبون في الهروب ويشعرون بالإهانة حين يتعرضون للعنف اللفظي.

قال الفتيان في أسبوط أنهم لا يحبون أن يصرخ والديهم فيهم، وأنهم لن يستخدموا هذه الطريقة حين يكبرون، وأكدوا أيضا أن آبائهم يصرخون دائما في أمهاتهم. وقال بعض الأولاد أن الشباب الذين هم دائما في الشوارع، أو في عصابات الشوارع، يلعنون ويستخدمون كلمات مهينة طوال الوقت. وعندما يتعرضون للإهانة من قبل شخص ما في الشارع، فإن رد فعلهم هو رد الإهانة باستخدام نفس اللغة أو لغة أكثر هجومية. وكانت النتائج مشابهة لمحافظة القاهرة من حيث رد إهانة البلطجية.

الإساءة اللفظية التي تواجهها الفتيات مماثلة لتلك التي يواجهها الفتيان. ففي المدرسة، يوجه المدرسون والمدرسات على السواء الإهانة للفتيات، ويصرخون فيهن ويسبونهن في بعض الأحوال - مرة أخرى حين يرفضن أخذ الدروس الخصوصية أو لا يعرفن الإجابة على سؤال في الفصل. وذكرت الفتيات في المناطق الريفية في أسبوط أن زملائهن يضايقونهن ويزعجنهن وأنهن سوف يشعرن بأمان أكثر لو كن في مدرسة للفتيات فقط.

معظم الفتيات يقبلن الصراخ كعقاب، أو أداة تأديبية، سواء في المدرسة أو في المنزل عندما يعرفن أنهن ارتكبن خطأ ما. ومع ذلك، قالت جميع الفتيات أنهن لا يقبلن الصراخ أمام الآخرين - وخاصة الفتيان - لأنه يهينهن ويذلهن. وفي المنزل، يستخدم والديهن نفس الأساليب إذا بقين خارج المنزل لوقت متأخر. وأكدت الفتيات في القاهرة وأسبوط

أيضا أنهم مستاءات من كون والديهن يصرخون فيهن دائما، ولا يعاملون إخوانهن بنفس الطريقة حين يرتكبون خطأ ما. وذكرن أنه عند حدوث مشاجرة بينهن وبين إخوانهن، عادة ما يصرخ الوالدان فيهن حتى لو لم يكن هن المسئولات.

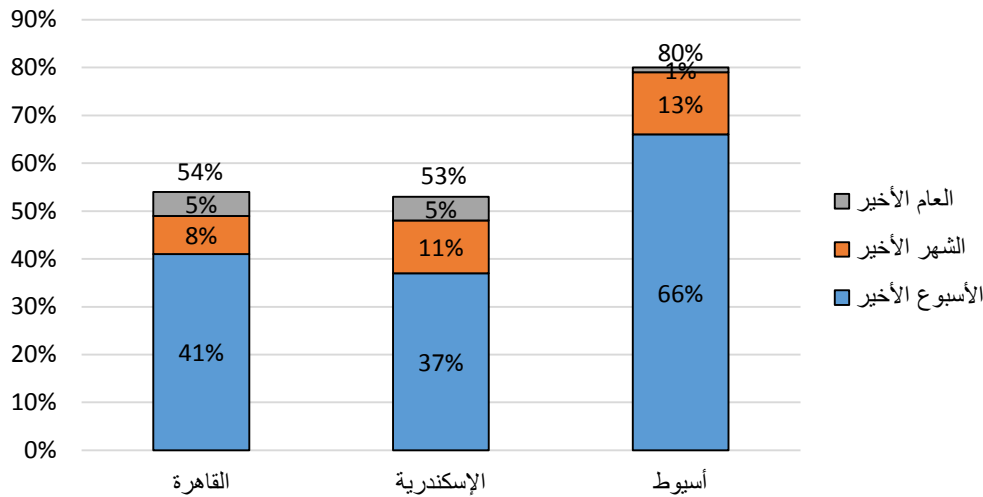
أوضحت بعض الفتيات أنهم في بعض الأحيان يعتبرن السب مزحة إذا صدر عن والديهن أو أصدقاء مقربين. ومع ذلك، قليل من الفتيات رأين أن السب والصراخ يجعل الأطفال أغبياء، وأن استخدام القوة والعنف يسبب الضغوط النفسية للشخص ويجعله غير مسؤولا، وأنه إذا تعرض شخص ما للإهانة يصبح مضطرا إلى الرد بالعنف أو الإهانات أو الشتائم.

تعتقد فتاة تسكن في حي رسمي في الإسكندرية أن "اللسان سلاح ذو حدين، وأن الكلمة قادرة على بناء أو هدم أي شيء في ثانية".

مشاهدة العنف في المنزل

أكثر من نصف الأطفال المشاركين في الاستطلاع في الإسكندرية والقاهرة شاهدوا أفراد من أسرهم يتشاجرون في المنزل خلال العام السابق، وارتفعت النسبة إلى ثلاثة أرباع الأطفال في أسبوط. الشكل ٣، ٤ يوضح أن نسبة الأطفال الذين شاهدوا هذا النوع من العنف خلال العام السابق كانت متساوية في القاهرة والإسكندرية.

الشكل ٣، ٤: الأطفال ما بين ١٣-١٧ عاما الذين شاهدوا شجارا بين أفراد الأسرة في المنزل (بحسب المحافظة)



ملحوظة: تم تصنيف الأطفال طبقا لآخر نوع من العنف تعرضوا له. "الأسبوع الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الأسبوع السابق على الاستطلاع. "الشهر الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف في الشهر السابق على الاستطلاع دون الأسبوع السابق عليه. "العام الأخير" يشير إلى مرات التعرض للعنف خلال العام السابق على الاستطلاع دون الشهر الأخير. الأرقام أعلى الشكل تشير إلى النسبة الإجمالية للأطفال الذين تعرضوا للعنف في العام الأخير إجمالا.

الجدول ٣، ٢ يوضح بعض الفروق الهامة بين ممارسي العنف المنزلي كما شاهده الأطفال. في حين تم اعتبار الآباء الأكثر ممارسة للعنف في المنزل في كل من الإسكندرية والقاهرة، وكان الشجار بين الأخوة هو المصدر الأساسي للعنف في أسبوط. وبشكل عام انقسمت مسئولية ممارسة العنف المنزلي بين والديهن والأخوة في كل من القاهرة والإسكندرية.

الجدول ٣، ٢: ممارسو العنف المنزلي بشهادة الأطفال خلال العام السابق على الاستطلاع (بحسب المحافظة)

المحافظة	الأخوة	الأم	الأب
القاهرة (%)	٣٥	٢٢	٣٧
الإسكندرية (%)	٢٨	٢٩	٣٧
أسيوط (%)	٥٨	٢٠	١٨

لا يصل إجمالي الفئات في كل منطقة جغرافية إلى ١٠٠% بسبب وجود فئة "أخرى"

قال الأطفال الذين ذكروا أنهم شاهدوا عنفا منزليا، أنهم قد تعرضوا لذلك في المتوسط مرتين في الشهر السابق في القاهرة والإسكندرية، وأربع مرات في أسيوط. وبالنظر إلى مجمل العام السابق شاهد الأطفال هذا النوع من العنف في المتوسط ٢٤ مرة في القاهرة والإسكندرية و٤٦ مرة في أسيوط.

على مستوى الحي ذكر ٧٠% من الأطفال أنهم شاهدوا استخدام السكاكين، أو سمعوا صوت إطلاق رصاص في القاهرة والإسكندرية، على حين انخفضت نسبة ذلك إلى ٥٠% في أسيوط. وكل الأطفال تقريبا الذين شاهدوا هذا النوع من العنف في الشارع قالوا أن الذي قام به كان صديقا أو جارا أو بلطجيا.

كذلك ذكر ٨٠% من الأطفال أنهم شاهدوا مشاهد شديدة العنف على الانترنت أو التلفزيون.

خبرات الأطفال مع الإهمال

عُرِضَ على الأطفال المشاركين في الدراسة قائمة بالأشكال المختلفة للإهمال، وطلب منهم تحديد ما إذا كانوا قد تعرضوا لأيا منها أم لا، ثم سُئِلَ الأطفال الذين قالوا أنهم قد تعرضوا لفعل الإهمال عن السياق الذي حدث فيه وكيفية تأثيره عليهم.

تقريبا ٢٥% من الأطفال المشاركين في الاستطلاع في الإسكندرية والقاهرة قالوا أنهم تعرضوا للإهمال، على حين انخفضت النسبة إلى ١٠% في أسيوط - في تناقض حاد مع نسبة من قالوا أنهم تعرضوا للعنف النفسي.

"الحرمان يجعلني أشعر أنهم يكرهوني" هكذا وصف طفل من حي رسمي في الإسكندرية خبرته ومشاعره.

حوالي ١٠% من الأطفال في كل من المحافظات الثلاث قالوا أنهم شعروا:

- بالإهمال، ولم يتلقوا الحنان أو الرعاية النفسية من أي شخص، أو أن أحدا لا يستمع إليهم.
- بأنهم غير مرغوب فيهم أو أنهم غير مهمين.
- بالوحدة ولم يتلقوا المساعدة أو الدعم من أحد.
- أن الأسرة تفضل أخ أو أخت عليهم وتعامله/ها بشكل أفضل بسبب النوع.
- بالضغط أو الحزن لتفضيل أهلهم أشقائهم عليهم.

حوالي ٥% من الأطفال في كل من المحافظات الثلاث قالوا أنهم:

- ظلوا جائعين أو عطشى رغم توافر الطعام والمياه للآخرين.
- تُركوا بملابس قذرة، أو ممزقة، وغير مناسبة للطقس، أو أحذية ضيقة، رغم توافر الأموال لشراء أحذية وملابس جديدة.
- كانوا مرضى أو مصابين جسديا ومع ذلك لم يعرضوا على طبيب ولم يأخذوا العلاج اللازم لهم.
- يشعرون أن آباءهم وأمهاتهم لا يوفر لهم الاحتياجات الأساسية (على سبيل المثال مصاريف المدرسة) رغم أنهم قادرين على ذلك ماديا.
- حصلوا على فرص أو خدمات أقل من إخوانهم بسبب نوعهم.

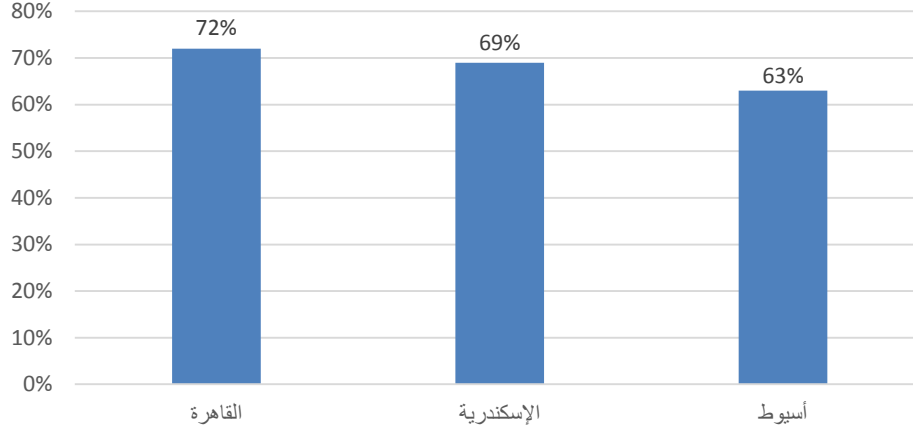
٣.٣ المواقف والممارسات بشأن العنف والإهمال النفسي

الوالدين

طُلب من الآباء والأمهات أن يختاروا أفضل الأساليب التي يجب أن تستخدم في تربية الأطفال من قائمة تضمنت أساليب مختلفة لتحقيق الانضباط. وكان الحرمان من الخروج، أو المنع من الاشتراك في نشاط ترفيهي ما، هو الأسلوب المفضل في المحافظات الثلاث. وكانت تلك الاستجابة الأعلى بين الوالدين في المناطق الرسمية في القاهرة، ومن المثير للإهتمام أنها كانت كذلك أيضا بين الآباء والأمهات الذين لم يلتحقوا بالمدارس أبدا في الإسكندرية. لم نلاحظ اختلافا بين الاستجابات في أسيوط. أما أسلوب الصمت - أي التوقف عن التحدث مع الأطفال لفترة من الوقت - فكان الأكثر استخداما مع الفتيات في الإسكندرية وأسيوط عنه مع الفتيان.

كذلك سُئل الآباء والأمهات عن استخدامهم للعنف النفسي ضد أطفالهم في أي وقت مضى، فذكرت الأغلبية أنها فعلت ذلك (الشكل ٣,٥)

الشكل ٣,٥: توزيع نسبة الأهالي الذين مارسوا العنف النفسي في أي وقت سابق (بحسب المحافظة)

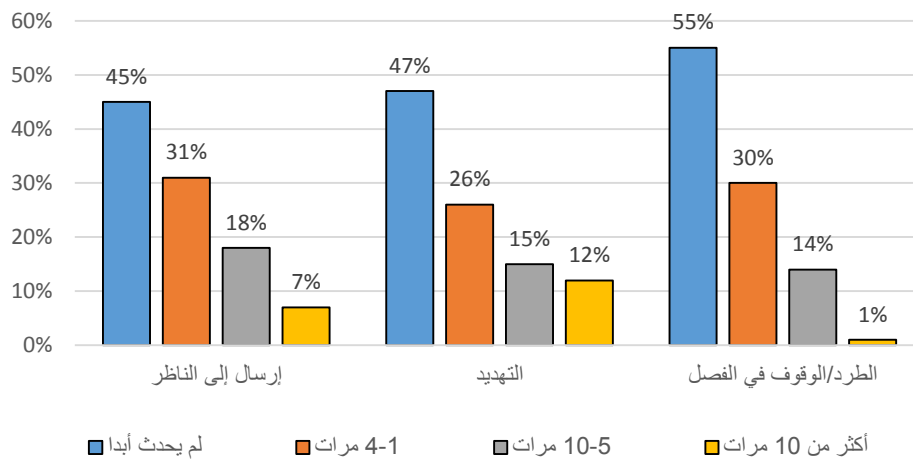


أظهرت نتائج البحث الكيفي أن كل الآباء والأمهات تقريباً يصرخون في أطفالهم حين يقتربون خطأ ما، وحين يشعرون بالعصبية والتوتر. على حين ذكر بعض الآباء والأمهات أن الأطفال عادة ما يطيعونهم بعد الصراخ فيهم؛ إلا أن آخرين ذكروا أن الأطفال يردون بالصراخ الذي أحيانا ما يكون أعلى صوتاً. الصراخ والتوبيخ هما ردود الفعل أو الخطوات الأولى التي يتخذها الآباء والأمهات في عملية التربية. إذا لم ينجح ذلك في إحداث السلوك المطلوب، قد يلجأ الآباء والأمهات إلى العنف الجسدي. وبحسب بعض الأهل فإن أحد النتائج السلبية لمثل هذا العنف اللفظي على الأطفال؛ هو أنه يجعل الأطفال أنفسهم أكثر عدوانية وعنفاً.

المدرسون والعاملون في المدارس

سُئل العاملون في المدارس عن آرائهم بشأن الأساليب التي يجب أن تستخدم في تربية الأطفال. أكثر من نصفهم بقليل ذكر الحرمان من الخروج، أو المشاركة في أنشطة ترفيهية، حيث كان أعلى دعم لهذه الطريقة بين العاملين في المدارس في المناطق الريفية (٨٢%)، والمناطق العشوائية (٦٧%). كما ذكرت وسائل نفسية أخرى مثل تهديد الأطفال (١٨%)، وعدم الحديث معهم (١١%). واعترف العاملون في المدرسة أنهم مارسوا أساليب مختلفة من التأديب النفسي المسيء وغير المسيء خلال الشهر السابق، كما يتضح في الشكل ٣,٦.

الشكل ٣,٦: توزيع العاملين في المدارس بحسب ممارستهم لأشكال التأديب النفسية المختلفة، المسيئة وغير المسيئة، خلال الشهر السابق على الإستطلاع



أظهرت الدراسة الكيفية أن المدرسين في المحافظات الثلاث كان لهم آراء مختلفة بشأن الإساءة اللفظية. وقال المدرسون في القاهرة أنهم يحاولون أن يكونوا حازمين، ليجعلوا الطلاب يخافونهم ويحترمونهم ويحبونهم في ذات الوقت. وادعى معظمهم أنهم يعارضون السب والإهانة، ويعتبرون هذه الأدوات عديمة الفائدة، أو حتى ضارة، لأنها قد تؤدي إلى كراهية الطلاب للمدرسة. وكان للأطفال وجهة نظر مختلفة بشأن هذه المسألة، حيث قال من شملهم الاستطلاع أن المدرسين يهينونهم ويصرخون فيهم ويسبونهم طوال الوقت؛ ومع ذلك، يمكن أن يكونوا يتحدثون عن عدد قليل من المعلمين.

اعترف المدرسون في الإسكندرية أنهم أحيانا يستخدمون الصراخ والتوبيخ لتأديب الطلاب حين يتأخرون في الحضور إلى المدرسة، أو حين يتشاجرون فيما بينهم. لكن بعضهم رأى أن الصراخ في الطلاب غالبا ما يجعل الطلاب يصرخون بصوت أعلى ويصبحون أكثر عدوانية و عنفا.

في أسبوط أكد المدرسون ومديرو المدارس أن الطلاب أحيانا ما يُسيبون لهم التوتر، ويدفعونهم إلى فقدان أعصابهم، ومن ثم يلجئون إلى السب. وادّعوا أنهم قد يجبرون الطلاب على أخذ الدروس الخصوصية معهم للتخفيف من الشعور بالحاجة إلى سبهم وإهانتهم. بعض المدرسين الذكور قالوا أنهم لا يميزون بين الطلاب والطالبات فيما يتعلق بالسب واستخدام الكلمات المهينة - الأمر الذي قد يدفع الفتيات بالذات إلى كراهية المدرسة.

٤. العنف الجنسي والممارسات التقليدية الضارة (تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث-ختان الإناث- وزواج الأطفال)

أبرز النقاط

- العنف الجنسي موضوع شائك للغاية ومحاط بالسرية، والقليلون ممن شاركوا في الاستطلاع تحدثوا عن خبرة التعرض لمثل هذا النوع من العنف. وعن كل الخبرات التي ذكرت، قال المشاركون أنهم سمعوا بها ولم يتعرضوا لها شخصياً. مع ذلك كان هناك اعتقاد شائع - نوعاً ما - بأن الفتيات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي يتسببون في هذه المعاملة بسبب سلوكهن، أو ملاسهن، وأن الفتاة التي ترد على مثل هذه المضايقات تستمتع بالتحرش و"تستحق ما يحدث لها".
- تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) يعتبر جريمة في مصر ومن يعارضون تلك الممارسة يرون فيها انتهاكاً للحقوق. تمتد جذور الممارسة إلى معتقدات خاطئة بشأن أنوثة الفتيات، وارتباطها بإمكانيات الزواج والحاجة إلى الطهارة والنقاء. وقد تحولت الممارسة إلى إجراء طبي يمارسه الأطباء في كثير من الأحوال.
- كذلك فإن زواج الأطفال مجرم في مصر؛ إلا أنه على العكس من ختان الإناث لا يزال يحدث كوسيلة للتحكم في الفتيات (على وجه الخصوص وطريقة لتحرير الأسرة من المسؤولية الاقتصادية لتربية الفتيات).

٤.١ التعريفات

يتناول هذا القسم الأشكال المختلفة للعنف الجنسي، والممارسات التقليدية الضارة مثل ختان الإناث، وزواج الأطفال.

العنف الجنسي هو واحد من أكثر انتهاكات حقوق الأطفال إثارة للقلق. تتراوح أعمال العنف الجنسي بين الاتصال الجسدي المباشر الذي يجبر الطفل على أداء الفعل الجنسي، وعادة ما يكون الفاعل من القائمين على رعاية الطفل أو أحد الجيران، أو ضغط من أجل ممارسة جماع جنسي غير مرغوب فيه من قبل صديق، أو التعرض لتعليقات أو تحرشات جنسية من طرف أحد الزملاء أو الكبار، أو الإكراه على ممارسة الجنس مقابل أموال أو هدايا أو خدمات، أو الإكراه على كشف أعضائها أو أعضائه الجنسية، سواء بشكل مباشر أو عبر الإنترنت، أو التعرض لمشاهدة أنشطة جنسية، أو أعضاء جنسية بدون موافقة الطفل، أو التعرض للاغتصاب من قبل جماعة من الأشخاص كجزء من طقس ما أو شكل من أشكال العقوبة أو القسوة.^{١١}

يشير ختان الإناث إلى كل الممارسات التي تتضمن الإزالة الجزئية أو الكاملة للأعضاء الجنسية الخارجية أو أي إصابات أخرى للأعضاء التناسلية للإناث، بدون دواعي طبية ولأسباب ثقافية أو غيرها. تمثل هذه الممارسة تهديداً شديداً لحياة ورفاهة الفتيات، بل إن بعض الفتيات توفين نتيجة ختان الإناث، كما أن الممارسة يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات طبية مستمرة مثل النزيف الشديد، ومشاكل مصاحبة للتبول، وفيما بعد قد تتسبب في تكوين الحويصلات، أو الانتهابات أو العقم، إضافة إلى صعوبات أثناء الولادة، وزيادة في معدلات وفاة حديثي الولادة. كذلك فإن ختان الإناث يحرم الفتيات من حياة جنسية طبيعية وكاملة، وقد تترتب عليه مضاعفات نفسية وجنسية تلازمها مدى الحياة.

تعريف زواج الأطفال هو الزواج الرسمي أو العرفي الذي يتم قبل سن الثمانية عشر، ويحمل مخاطر أن يكون الزواج جبرياً، أو أن يكون ميزان العلاقة في غير صالح الطرف الأصغر سناً.

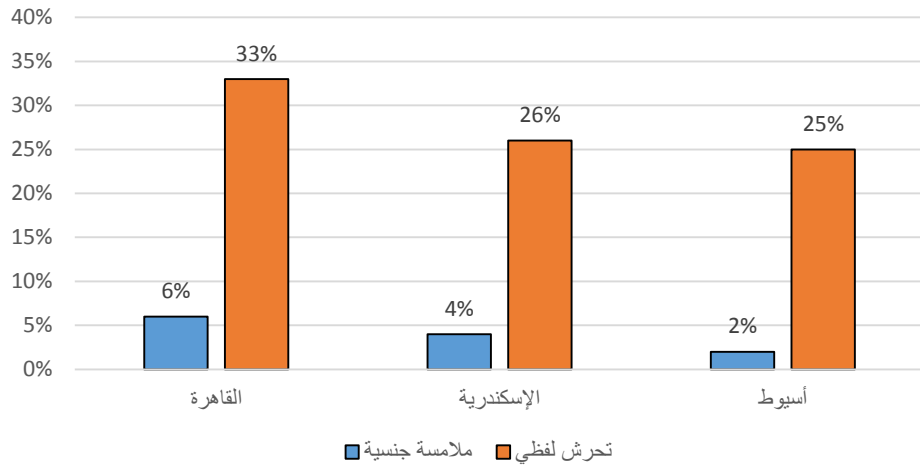
كذلك هناك أوجه قلق خاصة بشأن زواج الفتيات الصغار؛ حيث لا يكن مستعدات، لا جسدياً ولا نفسياً، لتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية، وعبء الحمل المبكر. بل أن هناك فتيات أقدمن على الإنجاب بعد أن أجبرن على الزواج.

وقد يؤدي زواج الأطفال أيضا إلى ترك الدراسة من أجل الزواج، إضافة إلى إمكانية حدوث الطلاق مما يترك الفتيات المطلقات بدون تعليم وبدون منزل.

٤,٢ خبرات التعرض للعنف الجنسي كما يرويها الأطفال

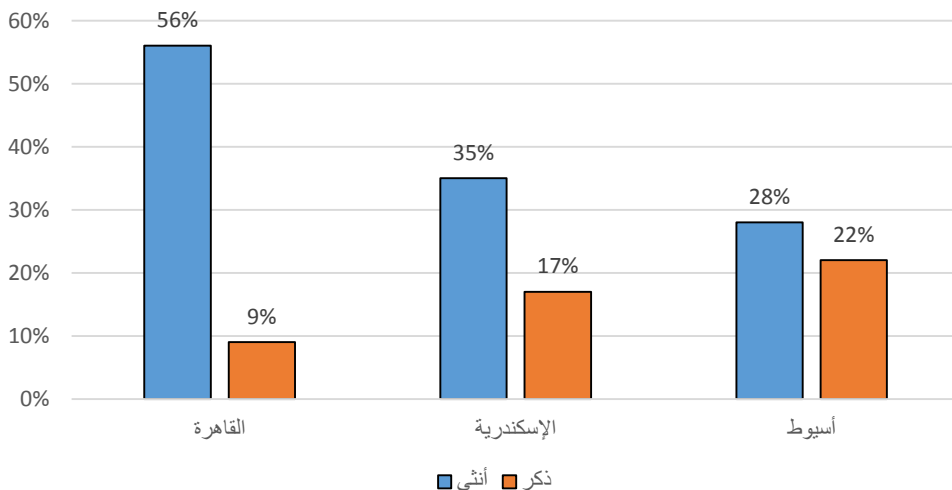
أكثر أشكال العنف الجنسي التي ذكرتها الفتيات والفتيان ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما الذين شاركوا في الاستطلاع كانت التحرش اللفظي، يليه التلامس الجنسي (الشكل ٤,١). ولم يذكر أحد من الأطفال أنه أجبر على الجماع الجنسي، أو تعرض لأي محاولات إجبار على الجماع الجنسي. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن ذلك لم يحدث نظرا لما يحيط بهذا الأمر من سرية ومن شعور بالعار.

الشكل ٤,١: الأطفال ما بين ١٣-١٧ عاما الذين تعرضوا للتحرش الجنسي، بحسب طبيعة العنف والمحافظة في العام السابق على الإستطلاع



الشكل ٤,٢ يوضح الفرق بحسب النوع الاجتماعي بين من تعرضوا للتحرش اللفظي. ذكرت أيضا الفتيات أنهن تعرضن للتحرش الجنسي، خاصة في القاهرة حيث تأثرت فتاتان من بين ثلاثة من التعرض لمثل هذا النوع من العنف. وأكد البحث الكيفي أن الفتيات يتأثرن بدرجة أكبر من الفتيان بالتحرش الجنسي، وأنه كثيرا ما يوجه لهن اللوم بسبب "تحفيز واستحقاق" التحرش. لكن من الهام أن ننوه إلى أن الفتيان أيضا تعرضوا للتحرش الجنسي، مثلما يوضح الشكل رقم ٤,٢.

الشكل ٤,٢: الأطفال ما بين ١٣-١٧ عاما الذين تعرضوا لتحرش لفظي بحسب النوع والمحافظة خلال العام السابق على الإستطلاع



لم يقدم الفتيان في كل المناطق التي شهدت تطبيق الاستطلاع أي أمثلة على خبرات التعرض للعنف الجنسي، سواء فيما يخصهم أو يخص الآخرين. والأرجح أنه إذا كان العنف والتحرش الجنسي موضوعا يصعب الحديث عنه بالنسبة للفتيات، فإن الأمر قد يكون أكثر صعوبة بالنسبة للفتيان.

سئل الأطفال عما إذا كانوا قد تعرضوا في الإثنى عشر شهرا السابقة على الدراسة، لموقف تحدث فيه شخص ما إليهم بما يحمل إيحاءات جنسية (على سبيل المثال وصف أعضائهم الجنسية، أو المناطق الخاصة من أجسادهم، أو الحديث عن الجنس بشكل عام) وكان ذلك مزعجا لهم أو ضد إرادتهم. تقريبا كل من تعرضوا لمثل هذا النوع من الحديث (٩٧ إلى ٩٩%) قالوا أن من ضايقهم شخص من الأصدقاء أو الجيران أو أحد البلطجية.

أشار البحث الكيفي أن الجناة يمكن أن يكونوا من الشباب أو الكبار، ومن الذكور أو الإناث. وقد يكونون غرباء، أو معارف، أو حتى أفرادا من الأسرة. وقد ذكر سائقي التوك توك والمدرسين - بشكل خاص - في هذا الشأن - الأمر الذي أكده بعض المدرسين الذين ذكروا أن مدرسين آخرين غيرهم أحيانا يتحرشون بالأطفال الصغار.

لم يعتبر الفتيان في المحافظات الثلاث أن النظر إلى جسد الفتاة أو التعليق لفظيا يعتبر تحرشا. كما رأوا أن بعض حالات التحرش الجنسي لا يجوز اعتبارها "عنفا"؛ لأنه من الجائز أن تكون الفتيات استدعين هذه المعاملة بسبب ارتداء ملابس غير ملائمة، أو التصرف بشكل غير ملائم. ويعتقد بعض الفتيان أنهم حين يضايقون فتاة ما، فإن كيفية التعامل مع ذلك الأمر متروك للفتاة نفسها سواء بالقبول أو الرفض. والفتاة المحتشمة المحترمة سوف تتجنب الفتيان ببساطة و/أو تتصرف وكأنها لم تسمع أي شيء يضايقها. أما إذا تفاعلت مع الجاني بأي شكل، فإنها بذلك تشجعه على التمادي. بل وقد يرى البعض أنها تستحق ما يحدث لها.

بعض الآباء والأمهات قالوا أن الفتيات أنفسهن قد يجذبن المتحرشين بأسلوب حديثهن أو ملابسهن، خاصة إذا اعتبر سلوكهن مستفزا. وقالوا أن الأنثى التي ترتدي النقاب لن تتعرض للتحرش؛ ولكن أي أنثى ترتدي ملابس غير ملائمة تستحق ما يحدث لها. الحقيقة هي أن الفتيات يتعرضن للتحرش سواء كن محجبات أو غير محجبات، وسواء ارتدين النقاب أم لا.. إلخ. وقالت الفتيات أن حتى من يرتدين الملابس الواسعة والمحتشمة يتعرضن للتحرش اللفظي، وأن التحرش يحدث أيضا في المدارس. ومن الواضح أن هناك فروقا خطيرة وشديدة في المواقف والمعتقدات في هذا الشأن.

في المتوسط أكد الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما الذين وجه إليهم كلام يحمل إيحاءات جنسية، أنهم تعرضوا لمثل هذه الإساءة ثلاث مرات في القاهرة، ومرتين في الإسكندرية وأسيوط في الشهر الأخير. أما في العام السابق على الاستطلاع فقد تعرضوا لمثل تلك الإساءة في المتوسط ٢٠ مرة في القاهرة، و ١٠ مرات في الإسكندرية و ٢٤ مرة في أسيوط. على العكس من الفتيان في القاهرة والإسكندرية حيث كشفت الدراسة أن الفتيان في أسيوط قد تعرضوا للحديث الجنسي في العام السابق على البحث أكثر مما تعرضت له الفتيات.

الجدول ٤,١: متوسط عدد المرات التي تعرض فيها الأطفال لحديث يحمل إيحاءات جنسية (بحسب النوع والمحافظة)

المحافظة	الفترة الزمنية			
	خلال الشهر الأخير		خلال العام الأخير	
	الفتيان	الفتيات	الفتيان	الفتيات
القاهرة	١	٤	١	٣٦
الإسكندرية	١	٢	١	١٥
أسيوط	٢	١	٢٤	٢٠

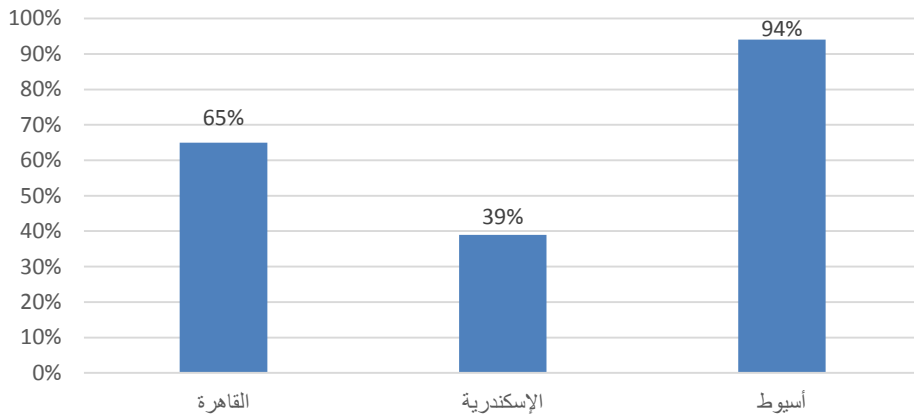
٤,٣ ختان الإناث

تشير الأرقام العالمية إلى أن ٣٠ مليون فتاة قد يتعرضن لختان الإناث في العقد القادم وحده - وذلك بحسب إحصائيات يونسيف^{١٢} - ومن بين ٢٩ بلدا تمارس فيه عادة ختان الإناث وتتوافر عنها بيانات، تأتي مصر على رأس القائمة، فيما يخص الفتيات والنساء ما بين ١٥ إلى ٤٩ عاما ممن تعرضن للختان؛ و٢٧ مليون امرأة وفتاة من بين ١٢٥ مليون على المستوى العالمي.^{١٣}

تعود جذور ممارسة ختان الإناث إلى العادات والتقاليد القديمة. كما يساهم في استمرارها المعتقدات الثقافية والدينية، وذلك على الرغم من تجريمها في القانون المصري الحديث. ويمثل غياب الوعي بمخاطرها مشكلة مستمرة؛ حيث يلجأ الناس إلى استشارة بعضهم البعض (خاصة الجيران والأقارب)، - وبشكل متزايد - أصبح الأهل يطلبون موافقة الأطباء للتأكد، ويطلبون من الأطباء أن يمارسوا ختان الإناث على بناتهم في المنزل؛ حيث أن الأطباء معرضون للقبض عليهم إذا أجروا هذه العملية على الفتيات في عياداتهم أو المستشفيات، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن كلا من الآباء والأطباء يدركون جيدا أن ختان الإناث ممارسة غير قانونية.

جميع الفتيات ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما المشاركات في البحث سئلن عن تعرضهن للختان. ويوضح الشكل ٤,٣ أن هناك فروق هامة بين المناطق المختلفة حيث كانت الفتيات في محافظة أسيوط الأكثر تعرضا له (٩٤%) يليها محافظة القاهرة (٦٥%) والإسكندرية (٣٩%) وذلك رغم التشريع الوطني الذي يجرم الممارسة.

الشكل ٤,٣: الفتيات ما بين ١٣-١٧ عاما اللاتي قلن أنهن تعرضن لختان الإناث بحسب المحافظة



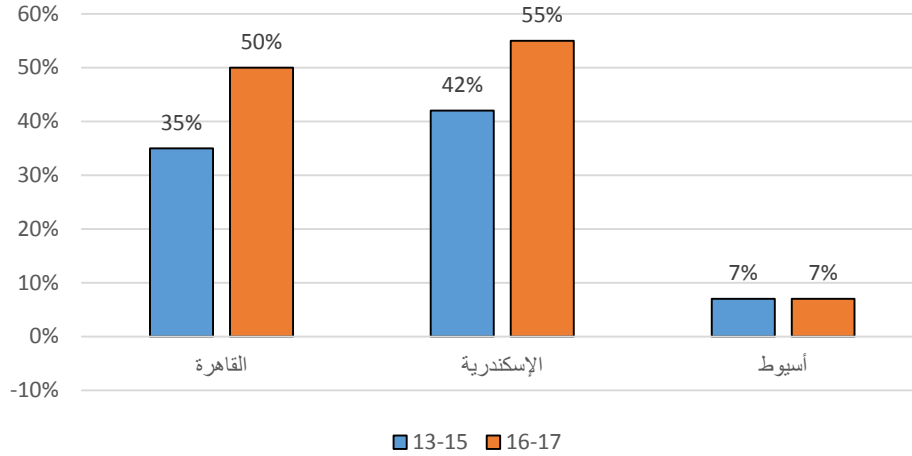
معارف الأطفال بشأن ختان الإناث

حوالي ٤٠% من الفتيات في القاهرة، و ٤٨% في الإسكندرية، يعتقدن أن لختان الإناث آثارا ضارة، مقارنة بسبعة بالمائة من الفتيات في أسيوط. أحد أهم العوامل المرتبطة بالوعي بمخاطر ختان الإناث هو عنصر العمر. في القاهرة والإسكندرية كانت الفتيات ما بين ١٣ إلى ١٥ عاما أقل ميلا لاعتبار ختان الإناث عملية ضارة مقارنة بالفتيات ما بين ١٦ إلى ١٧ عاما (الشكل ٤,٤). كذلك فإن الفتيات من المناطق السكنية الرسمية في الإسكندرية كن أكثر وعيا بأضرارها من الفتيات في المناطق العشوائية (٥٤% مقابل ٤٤%) الأمر الذي تناسب إلى حد كبير مع نسبة الفتيات المختنات في تلك المناطق.

١٢ UNICEF (2014 c)

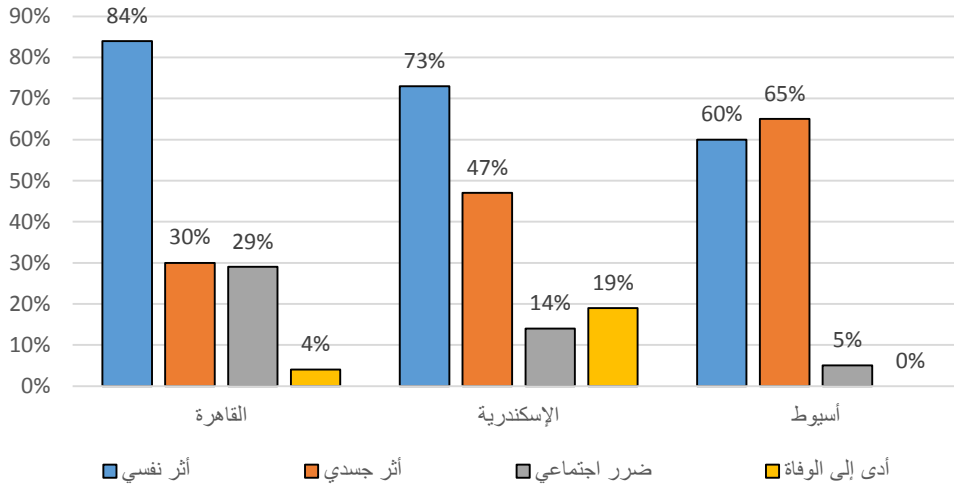
١٣ UNICEF (2013 a)

الشكل ٤,٤ : توزيع نسبة الفتيات اللاتي يعتقدن أن ختان الإناث ممارسة ضارة (بحسب العمر والمحافظة)



طُلب من الفتيات اللاتي اعتبرن ختان الإناث ممارسة ضارة أن يحددوا آثارها -كما يتضح من الشكل ٤,٥-. اتفقت الأغلبية على أن لختان الإناث آثارا نفسية (على سبيل المثال الخوف، والصدمة)، يليها الآثار الجسدية مثل الندوب والنزيف. وكانت الفتيات في القاهرة أيضا على وعي بالتأثير الاجتماعي بما في ذلك المشاكل التي يسببها ختان الإناث في الزواج/العلاقات الجنسية. لكن، بشكل عام، كان وعي الفتيات منخفضا بشأن القانون المطبق في مصر والذي يجرم ختان الإناث: ١٣% في الإسكندرية، ١٤% في أسيوط، و٢٢% في القاهرة.

الشكل ٤,٥ : معارف الفتيات ما بين ١٣-١٧ عاما بالآثار الضارة لختان الإناث (بحسب المحافظة)



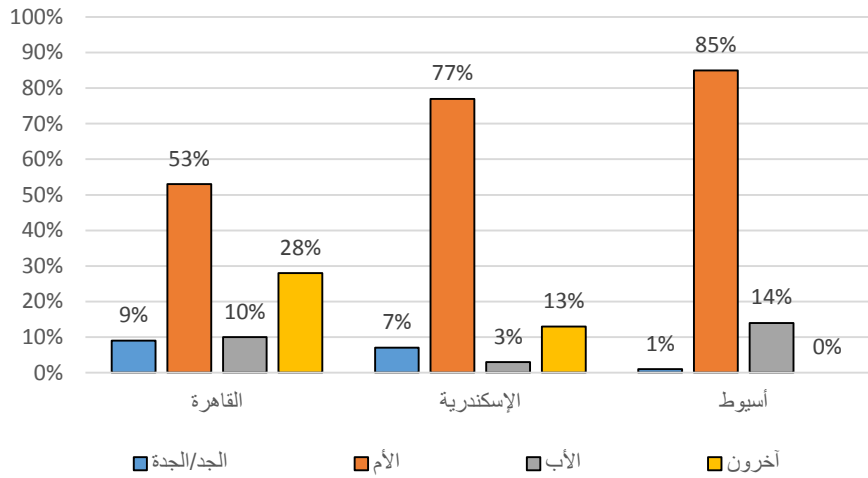
أوضح البحث الكيفي أن أغلب الفتيات في كل المناطق، وخاصة في الإسكندرية والقاهرة، لم يكنوا على درجة عالية من الوعي بطبيعة ختان الإناث، وغير مدركين إذا ما كانت ممارسته خطأ أم صوابا. الفتيات الذين سبق لهم أن سمعوا عن ختان الإناث سمعوا عنه من الأصدقاء، أو من خلال الإعلام. بعضهم سمع أنه غير قانوني، وغير أخلاقي، وضار، وأنه منتشر في صعيد مصر، وأن بعض الفتيات توفين أثناء العملية. وكان أكثر الفتيات وعيا من أسيوط؛ حيث تنتشر الممارسة انتشارا تاما تقريبا. لكن، على حين كان الفتيات في أسيوط الأكثر علما أن ختان الإناث غير قانوني، إلا أنهم قالوا أنه أمر طبيعي، وأنه يجعل الفتيات أكثر احتشاما واحتراما، وأنهم سوف يفعلون الشيء نفسه مع بناتهم.

بعض الفتيات قالوا أن ختان الإناث يمثل انتهاكا، وأنه ممنوع بالقانون والدين، واستمراره نتيجة غياب الوعي. لكن البعض مع ذلك يعتقد أن الفتيات غير المختنات سوف يواجهن المشاكل بعد الزواج.

"هبة" لديها أختين على الأقل، لكنها الوحيدة التي تعرضت لختان الإناث. تقول: كُنت حين كنا نعيش في المنيا، وحين جئنا إلى القاهرة، سمع أهلي أن الختان ضار بالفتيات، وممنوع في الدين، وأن الفتيات تنزف، فقررنا عدم ختان أخواتي".

في القاهرة قالت مجموعة من الفتيات أنهن مرتبات بين من يقولون أن ختان الإناث خطأ، ومن يؤكدون على أنه أمر ضروري. واحدة من البنات في أسبوط قالت أن والدتها لم تكن راغبة في ختانها؛ لكن جدتها أقنعت والدها بأن يفعل ذلك لأن أصل شرف البنات في الختان. وحين سئلت الفتيات عن معتقدن أنه الشخص صاحب القرار بشأن الختان، قالت الأغلبية أن ذلك مسئولية الأمهات (الشكل ٤,٦)

الشكل ٤,٦: توزيع الفتيات بشأن رأيهن فيمن بيده اتخاذ القرار بشأن الختان (بحسب المحافظة)



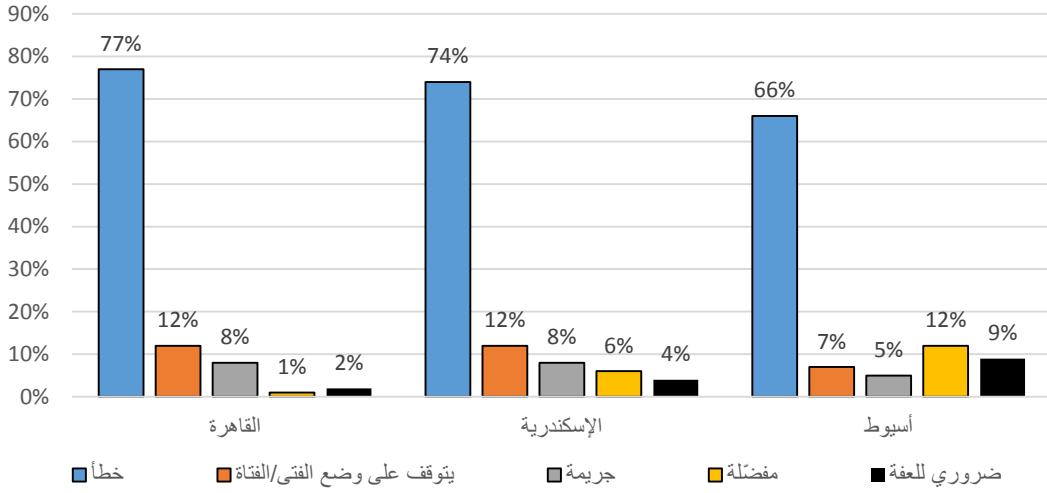
سألنا الأطفال إذا كانت واحدة من أخواتهم أو أي قريبة أخرى لهم قد تعرضت لختان الإناث، وما إذا كانوا ينوون ختان بناتهم في المستقبل. كما هو متوقع، وحيث أن كل الفتيات في أسبوط تقريبا مختنات، فقد أكد أغلب الفتيان والفتيات (٦٨%) أن لديهم أخوات أو قريبات مختنات، في حين كانت النسبة أقل بكثير في القاهرة (٢٩%) والإسكندرية (٢١%). مرة أخرى لاحظنا مستوى أعلى من الوعي بين الأطفال في القاهرة والإسكندرية عن أسبوط. أقل من نصف أطفال أسبوط بقليل ينوون ختان بناتهم في المستقبل، مقارنة بخمسة في المائة من أطفال القاهرة والإسكندرية. وكانت الفتيات في أسبوط أميل إلى التأكيد على نية ختان بناتهن في المستقبل (٥٢%) مقارنة بالفتيان (٤٢%).

أمينة، فتاة من الإسكندرية، قالت أنها تعرضت لختان الإناث منذ فترة ليست بطويلة. وقد أجبرها والدها على ذلك حين ذهبت لزيارته في الصعيد. تقول "كنت غاضبة منه لأنه أجبرني وأيضاً لأن ختان الإناث خطأ وقد نزفت كثيراً".

٤,٤ معارف ومواقف الأطفال من زواج الأطفال

ذكر أقل من ٥% من الأطفال المشاركين في الاستطلاع من القاهرة والإسكندرية أن فرداً واحداً على الأقل في أسرته (الطفل نفسه أو أحد أخواته أو آخرين) تزوج قبل بلوغ سن الثامنة عشر (لم يشترط السؤال أن يكون ذلك في فترة زمنية معينة). ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠% في أسبوط. وقد وافق الأطفال المشاركون في الاستطلاع على أن زواج الأطفال أمر خطأ، كما يتضح في الشكل ٤,٧.

الشكل ٤,٧: آراء الأطفال بشأن زواج الأطفال (النسبة بحسب المحافظة)



يعتقد بعض الأطفال المشاركين في الدراسة النوعية أن الذكر يمكن أن يتزوج في أي سن، طالما أنه أكمل تعليمه، ولديه الموارد المالية لإعالة أسرته. ومن الفتيات الذين سئلوا عن أي سن يرونه مناسباً للزواج، قال الجميع أن سن ١٩ أو أعلى وبعد الانتهاء من تعليمهم. في حين تباينت وجهات نظرهم حول السن المناسبة للزواج بالنسبة للفتاة، إلا أن أياً منهم لم يذكر سناً أقل من ١٩ عاماً (ما عدا في المناطق الريفية بأسيوط)، واتفقوا جميعاً على أن الفتيات يجب أن يستكملن تعليمهن. ذكر بعض الفتيان أن الزواج القسري هو انتهاك للحقوق وأن الزواج يجب ألا يحدث إلا بالموافقة الكاملة للفتاة المعنية. مع ذلك رأى صبي واحد من الإسكندرية، أن زواج الأطفال أمر مقبول إذا كانت الفتاة تحب الفتى وليس لديها أهل يقدمون لها الرعاية.

ذكرت الفتيات أعماراً مختلفة ترى أنها مناسبة للزواج، حيث اقترحت الغالبية العظمى ما بين ١٨ و ٢٦ عاماً. وافقت الفتيات كلهن تقريباً على أن الفتاة يجب أن تستكمل تعليمها أولاً، وأن زواج الأطفال والزواج القسري انتهاك للحقوق. لكن في الواقع ذكرت فتيات من المجتمعات المختلفة - حيث تم إجراء البحث - أن زواج الأطفال كان واقعاً للأصدقاء أو بعض أفراد الأسرة في مجتمعهم (ما عدا في المناطق الرسمية في الإسكندرية).

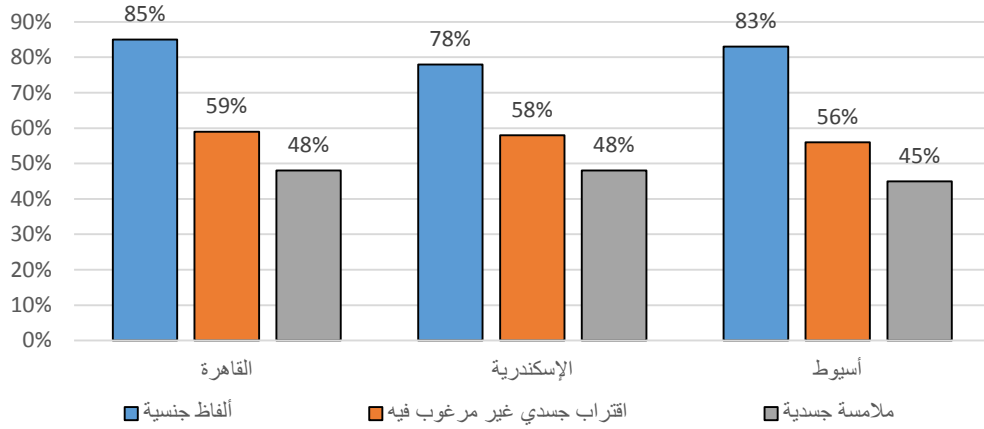
ذكرت أغلب الفتيات أنهن لن يتزوجن قبل سن الثامنة عشر وأن الدوافع وراء هذا القرار دوافع صحية وتعليمية وأسباب لها علاقة بمستقبلهن. لكن بعض الفتيات رأين أنه يجوز الزواج عند سن ١٦ أو ١٧ إذا كان اختيار الفتاة مسؤولاً وإذا كان الزوج ناضجاً ومتفهماً.

٤,٥ مواقف وممارسات الأهل والمدرسين والقيادات المحلية والدينية

التحرش الجنسي

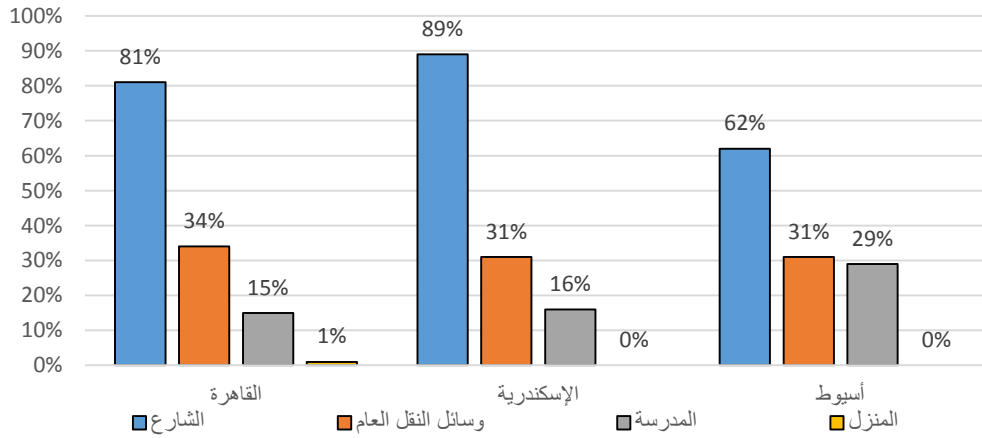
بشكل عام كان لدى الأهل مستوى مرتفعاً من الوعي بشأن الأشكال المختلفة من التحرش الجنسي (الشكل ٤,٨)، لكن كانت هناك فروق شديدة بين المناطق الجغرافية المختلفة في مستوى معارفهم، خاصة بشأن بعض أشكال العنف الجنسي، مثل استخدام الألفاظ الجنسية والملامسة الجسدية. في القاهرة والإسكندرية كان الآباء والأمهات في المناطق الرسمية أكثر معرفة بهذين النوعين من التحرش عنهم في المناطق العشوائية. وفي أسيوط كان الآباء والأمهات في المناطق الريفية أكثر معرفة عن استخدام التحرشات اللفظية، على حين كانوا في المناطق الحضرية أكثر معرفة عن الملامسات الجنسية.

الشكل ٤,٨ : نسبة توزيع الأمهات والآباء من حيث معرفتهم بأشكال التحرش الجنسي (بحسب المحافظة)



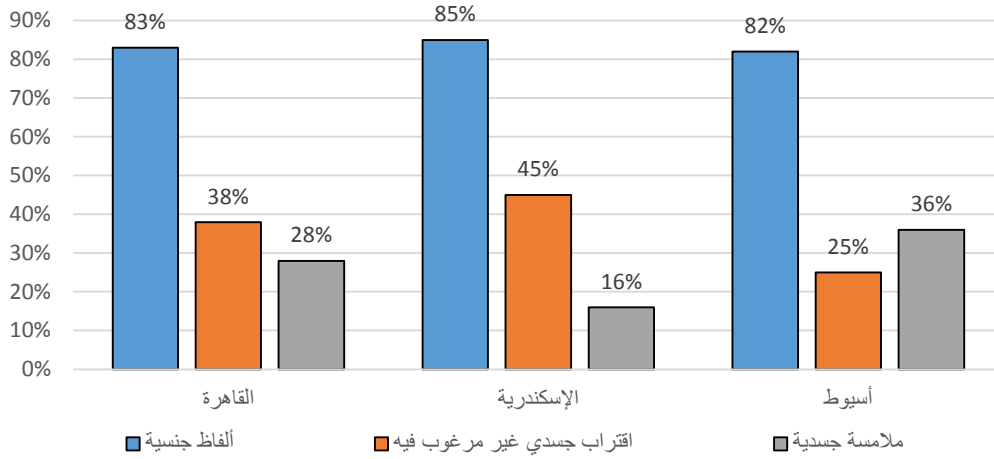
سُئل الأمهات والآباء إذا كانوا قد سمعوا أن أطفالهم أو أي من أصدقائهم تعرض لمضايقات في الماضي. نحو ١٣% من الآباء والأمهات في القاهرة وأسيوط و ١٠% في الإسكندرية سمعوا عن مثل هذه الحوادث. وذكرت الغالبية العظمى من هؤلاء أن ذلك يحدث غالباً في الشوارع وفي وسائل النقل العام (الشكل ٤,٩). وفي المقابل، لم يذكر أحد أن ذلك حدث في المنزل. يبين الشكل ٤,٩ أن التحرش الجنسي في المدرسة يبدو أكثر حدوثاً في أسيوط عن القاهرة والإسكندرية.

الشكل ٤,٩ : أماكن حدوث أشكال التحرش الجنسي طبقاً لروايات الوالدين (بحسب المحافظة)



وقالت الغالبية العظمى (أكثر من ٨٠ بالمائة) من الآباء والأمهات الذين كانوا على بينة من هذه الحوادث في المحافظات الثلاث، أن الشكل الأكثر شيوعاً كان استخدام الألفاظ الجنسية (الشكل ٤,١٠). ذكر حوالي خمس الآباء في القاهرة وأسيوط، وحوالي ١٢% في الإسكندرية أن حوادث التحرش الجنسي تحدث حين يتعرض أطفالهم أو زملاء أطفالهم لضغط الجناة، أو توقع مقابل مادي منهم.

الشكل ٤,١٠: أشكال التحرش الجنسي طبقا للروايات التي سمع عنها الآباء والأمهات (بحسب المحافظة)



المواقف

أظهر البحث النوعي أن الآباء في الإسكندرية لم يكونوا على استعداد للحديث - علنا - عن العنف الجنسي والتحرش. ذكر البعض أن تلك القصص مجرد أقاويل، بينما قال آخرون إن هذه المشاكل غير موجودة في منطقتهم. في القاهرة وأسيوط، كان الآباء أكثر انفتاحا بشأن هذه المسألة، حيث أظهر الآباء في القاهرة أعلى مستوى من الوعي حول مختلف أشكال التحرش والعنف الجنسي، وانتشارها والمخاطر التي تمثلها على كل من الفتيات والفتيان.

حَمَل كثير من الآباء مسؤولية الاعتداء الجنسي على شبكة الإنترنت، والتي هي - وفقا لهم - مليئة بموضوعات كاملة وعنيفة. أما الفتيان والفتيات فقد أعزوا الاعتداء الجنسي إلى تراجع الأمن وإنفاذ القانون منذ قيام الثورة في عام ٢٠١١. وفي نفس الوقت اعتبر المدرسون أن المسئول عن ذلك هو الهواتف المحمولة، والإنترنت، والتلفزيون، ودور السينما. وألقت القيادات الدينية باللوم على تأثير الثقافة الغربية، والإنترنت، والاحتفاظ السكاني، وتدهور الوضع الاقتصادي (حيث تنقسم أعداد كبيرة من الناس مساحات صغيرة). ذكرت القيادات الدينية أيضا مسألة نقل المعلمين المتهمين بالاعتداء الجنسي بدلا من فصلهم تماما، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار المشكلة. وأشاروا إلى أن تشديد الإجراءات الأمنية، وتحسين التعليم، وزيادة مشاركة المجتمع المدني في رفع الوعي من شأنه أن يساعد على مكافحة العنف الجنسي.

الممارسات

نتيجة الانتشار الحالي للعنف الجنسي والمواقف والمعتقدات، يتم تعليم بعض الفتيات كيفية حماية والدفاع عن أنفسهن. حتى أن بعضهن حملن السكاكين والمطاوي للدفاع عن النفس. ومع ذلك، ينصح الآباء بناتهم بشكل عام بالابتعاد عن الفتيان والرجال، بما في ذلك أفراد الأسرة من الذكور. ويُطلب من الفتيات، حين يكن في المناطق العامة، ألا يتحدثن أو يضحكن مع الفتيان، بما في ذلك من هم من بين أفراد الأسرة، لأن ذلك قد يُفهم على أنه دعوة للتحرش. - كما هو مذكور في القسم ٤,٢ - الشيء نفسه ينطبق على أسلوب حديث الفتاة أو ملابسها، وخاصة إذا ما كانت غير محجبة، ويُنصح الفتيات بتجاهل المضايقات لأن الاعتقاد السائد هو أن أي استجابة سوف تعني أنهن يرحبن بهذا السلوك - وهو اعتقاد مشترك بين الفتيان والفتيات في المحافظات الثلاث على السواء.

أضافت الفتيات أنهن لا يأتين برد فعل على المضايقة أو التحرش لأنهن يشعرن بالخجل، ويخشون أن يتفاقم الأمر. وفي المدارس، قال الفتيان أنهم يحمون الفتيات من سوء المعاملة الجنسية. وذكر مديرو المدارس أن سياسات المدرسة لا تتضمن نصوصا للتعامل مع سوء المعاملة الجنسية، رغم وجود نصوص تتناول سوء المعاملة الجسدية واللفظية.

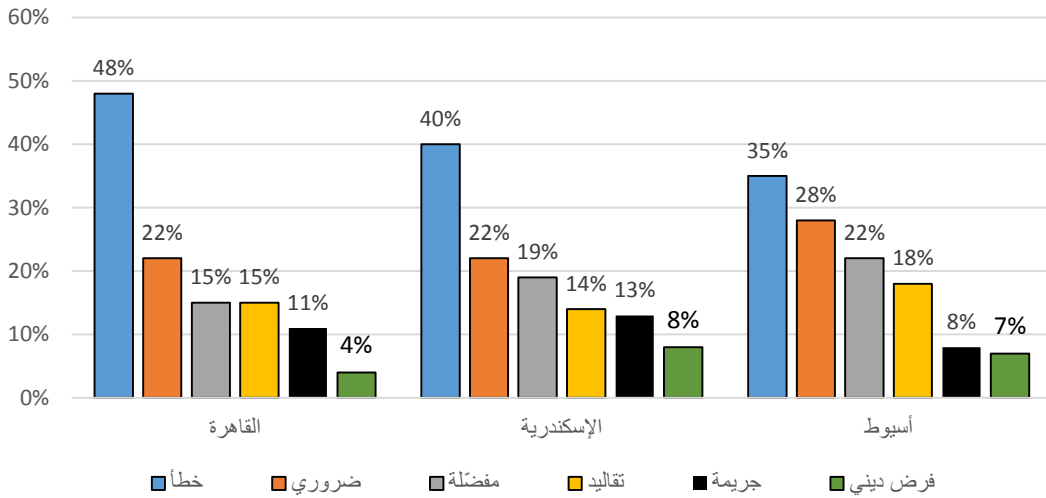
حين يكتشف أفراد الأسرة حدوث التحرش أو العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، يختار الكثيرون منهم التعتيم على الحادث والادعاء بأن شيئا لم يحدث بهدف حماية سمعة الفتاة. بعض الفتيات من القاهرة تحدثن عن احتمالات حدوث المشاكل النفسية في مستقبل حياتهن نتيجة لسوء المعاملة الجنسية.

تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

سُئل الآباء والأمهات عن رأيهم بشأن ختان الإناث. يوضح الشكل ٤,١١ أن الغالبية العظمى اعتبرته ممارسة خاطئة (٣٥ إلى ٤٨%)، يليها مجموعة رأت أنه أمر ضروري لضمان عفة الفتاة (٢٢ إلى ٢٨%). واعتبرت نسبة قليلة من الآباء والأمهات في كل محافظة أنه التزام ديني.

كذلك طلب من الآباء والأمهات أن يذكروا بالضبط ما يعرفوه عن إجراء ختان الإناث. فاتفق الآباء والأمهات في المحافظات الثلاث - في الأغلب - على ثلاثة جوانب: إزالة عضو "إضافي" من الجسد؛ أنها جراحة تساعد على تخفيض الرغبة الجنسية لدى المرأة؛ وأنها قطع عضو أو جزء من عضو بالجسد. وذكر الآباء والأمهات أن الأسرة هي المصدر الرئيسي للمعلومات بشأن هذا الإجراء.

الشكل ٤,١١: نسبة توزيع الآباء والأمهات بحسب رأيهم عن ختان الإناث (بحسب المحافظة)



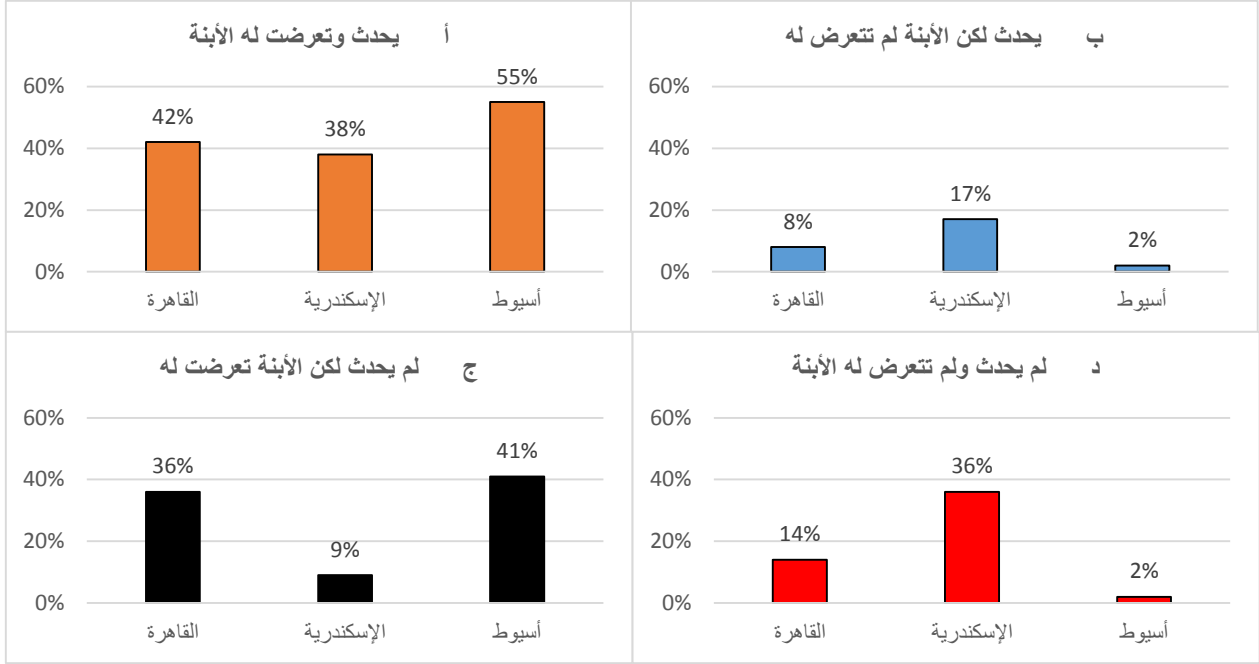
ممارسة ختان الإناث بحسب الوالدين والفتيات

سئل الآباء والأمهات عمًا إذا كانت بناتهم قد تعرضن لختان الإناث. في القاهرة والإسكندرية انقسمت الاستجابات بالتساوي تقريبًا بين من تعرضت بناتهم لهذا الإجراء (كل البنات أو بعضهن) وبين من لم تتعرض بناتهم له، وأكد أكثر من ٤٠% أنهم لم يعرضوا بناتهم له. لكن في أسيوط أكد ثلثا الآباء والأمهات أن بناتهم مختنات.

كشفت البحث عن بعض التباينات الهامة بين ممارسة ختان الإناث - بحسب رواية الآباء والأمهات - وبين الخبرات التي ذكرتها بناتهم. (الشكل ٤,١٢). الرسم البياني (٤,١٢ أ و د) يوضح الاستجابة الأحادية الجانب لكل من الآباء والأمهات من ناحية، وبناتهم من ناحية أخرى فيما يتعلق بالتعرض لختان الإناث. لكن بحسب (٤,١٢ ج) ذكر ٤١% من الآباء والأمهات في أسيوط، و٣٦% منهم في القاهرة أن بناتهم لم يتعرضن لختان الإناث. مع ذلك ذكرت بناتهم أنهم مررن بتلك الخبرة. هذا الإنكار من قبل الآباء والأمهات قد يكون بسبب معرفتهم أنهم يخرقون القانون، أو لأنهم غير مقتنعين بختان الإناث، وإنما تعرضوا للضغط لممارسته على بناتهم. كذلك من الجائز أن تدعي البنات أنهن تعرضن للإجراء على خلاف الحقيقة لتجنب وصمة عدم الامتثال لعرف اجتماعي. من ناحية أخرى يوضح الرسم البياني (٤,١٢ ب) أن ١٧% من الآباء والأمهات في الإسكندرية قالوا أن ختان الإناث أجري على بناتهم، في حين نفت البنات ذلك. وقد يكون تفسير ذلك في خوف الآباء والأمهات من تعرض بناتهم لوصمة العار بسبب عدم إجراء ختان الإناث، ومن ثم يصبحون غير قادرين على إعلان ذلك. الجانب الآخر من القصة قد يكون عدم رغبة الفتيات في الاعتراف بتعرضهن لختان الإناث لأنهن يرفضن ذلك الإجراء. هذا التباين في الآراء مهم لفهم ديناميكيات التغيير الاجتماعية؛ حيث يتبع أفراد المجتمع قواعد السلوك المتوقعة منهم كي لا يتعرضون

للوصل الاجتماعي، وحيث الامتثال للعادات الاجتماعية يصب في المصلحة الفضلى للفرد.^{١٤} فإن فهم هذه الديناميكيات أمر جوهري لاختيار أفضل السبل للوقاية من ختان الإناث.

الشكل ٤,١٢: توزيع نسبة ممارسات الوالدين وخبرات الفتيات بشأن ختان الإناث (بحسب المحافظة)



كذلك سُئل الآباء والأمهات عما إذا كانوا يبنون ختان بناتهم الأصغر، فقال ٢٥% منهم - أو أقل بقليل - في القاهرة والإسكندرية أنهم يبنون ذلك وارتفعت النسبة إلى ٣٩% في أسيوط.

وكشف البحث الكيفي عن أن الآباء والأمهات يعتبرون قضية ختان الإناث خطيرة وحساسة؛ حيث أنهم يربطون بينه وبين عفة الفتيات، ويعتبرون أنه شكل هام من أشكال "الطهارة".

وعلى الرغم من المضاعفات والمخاطر المحتملة يعتقد أغلب الآباء والأمهات أن ختان الإناث في مصلحة الفتاة. ويعتقدون أن الفتاة التي لم يجرى لها ختان الإناث تصبح معكرة المزاج، وقابلة للاستشارة الجنسية السريعة، ومفرطة النشاط - ويعتبرون أن كل هذه الصفات هي عيوب سوف تؤثر على حياة وسمعة الفتاة. وأظهرت الدراسة الكيفية أن بعض الآباء والأمهات يعتقدون أن ختان الإناث يقيد شهوة ورغبات الفتاة، ويجعلها أكثر نضجا وهدوءا وأدبا، ويزيد من فرصها في الزواج. مع ذلك، رأى عدد قليل من الآباء والأمهات في المناطق العشوائية في الإسكندرية عكس ذلك، فقالوا أن الفتيات اللاتي لم يتعرضن لختان الإناث أفضل وأنهم ينصحون الآباء والأمهات الآخرين بعدم تعريض بناتهم لهذا الإجراء. بشكل عام افترض الآباء والأمهات أنه ليس من حق العريس أن يسأل ما إذا كانت عروسه مختنة أم لا، رغم ذكر بعض الروايات حيث أخذت الحموات زوجات أبنائهن المتزوجات حديثا لإجراء ختان الإناث عليهن. كذلك اعتقد بعض الآباء والأمهات أن الفتيات اللاتي لا يجرين ختان الإناث يصبحن غير قادرات على الحمل.



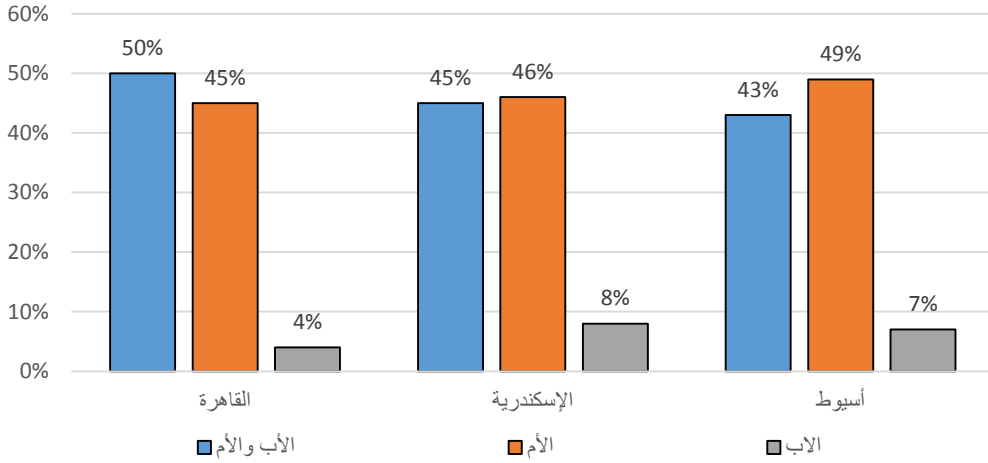
فقدت "سعاد" الوعي حين رأت أختها الأكبر مقيدة لإجراء ختان الإناث عليها، ثم استيقظت لتكتشف أنها أيضا كانت ضحية لنفس الأمر وكانت تشعر بالألم شديد.

شعر عدد من الآباء والأمهات أن ختان الإناث ليس ضارا طالما وافق عليه الطبيب. ودافع الكثيرون عن ختان الإناث الجزئي حيث يقطع جزء من البظر. ورأى آباء وأمهات آخرون أنه من الأفضل عدم إجراء ختان الإناث نهائيا، واعتبروه إجراء غير أخلاقي ومؤلم. وأضافوا أن بعض الأطباء غير مؤهلين لإجراء ختان الإناث، وأنه في كل الأحوال إجراء غير قانوني. وذكرت واحدة من الأمهات أنها تشعر أن الختان للفتيات فقط وليس للفتيات، وأن للبظر فوائد تشريرية للفتاة. وذكر أحد الآباء أنه لن يعرض ابنته لختان الإناث إلا لو قرر أحد الأطباء أنه ضروري جدا. كذلك بدل بعض الآباء والأمهات موقفهم من ختان الإناث بعد أن شاهدوا تأثيره السلبي على ابنتهم الأولى فقررُوا، نتيجة لذلك، عدم إيذاء بناتهم الأصغر.

بحسب الدراسة الكيفية، فضّل المدرسون الذين شاركوا في المقابلات في القاهرة والإسكندرية وأسيوط إجراء ختان الإناث. واعتبروا أنه يحمي عفة الفتيات، بل واعتقد بعضهم أنه على الآباء والأمهات أن يبحثوا عن طبيب آخر إذا رفض الطبيب الأول إجراءه. وقال بعضهم أنه يجب إجراء ختان الإناث بواسطة طبيبة "لمنع حدوث أي سوء معاملة". وادعى أحد المدرسين الذكور في أسيوط أن ختان الإناث أحد الوسائل لمنع الدعارة.

سئل الآباء والأمهات الذين أجروا ختان الإناث على بناتهم عن اتخاذ القرار ومن أجرى الختان. وكشف البحث الكيفي أنه رغم اختلاف منظور الآباء والأمهات بشأن الأمر؛ إلا أن قرار إجراء ختان الإناث كان غالبا بناء على الفحص بواسطة الطبيب. كذلك نصحت القيادات الدينية العائلات باستشارة الأطباء بشأن الحاجة لهذا الإجراء. يختلف الإجراء من فتاة إلى أخرى بحسب حجم البظر، وفي بعض الأحيان ينصح الأطباء بعدم إجراءه تبعا للحالة الصحية للفتاة. كذلك تقوم المقابلات بالفحص ونصح الآباء والأمهات بشأن إجراء الختان من عدمه، وكثيرا ما تكون النصيحة مدفوعة بحوافر مادية. حين يتعلّق الأمر بقرار الأسرة إجراء ختان الإناث على إحدى فتيات الأسرة من عدمه، يكون للجدّة في أغلب الأوقات الرأي الفاصل في الأمر باعتبارها أكبر نساء الأسرة سنا. وحين يتخذ الوالدين القرار، تقع المسؤولية غالبا على الأمهات. لكن الاستطلاع الكمي أظهر أن القرار يتخذ في الواقع الأم والأب معا أو الأم وحدها (الشكل ١٣، ٤). الغالبية العظمى من إجراءات ختان الإناث (أكثر من ثلثي الحالات في كل محافظة) أجراها طبيب. وأضاف بعض الآباء والأمهات أن الممرضات أجرين الختان (٢٠-٢٥% في كل محافظة).

الشكل ٤,١٣: توزيع نسبة الرأي حول من يتخذ القرار بشأن ختان الإناث (بحسب المحافظة)



كشفت البحث الكيفي أنه نظرا لإدراك الناس أن ختان الإناث إجراء غير قانوني، فإنه غالبا ما يتم في سرية داخل المنازل، أو في وقت محدد من اليوم (في الصباح الباكر)، لأن المعارضين لختان الإناث قد يتصلون بالشرطة إذا علموا بما يحدث.

وقال المدرسون أن حملات التوعية ليست ذات جدوى إلا إذا اقتنع الآباء والأمهات بأنفسهم أن الفتاة قد تنزف أو قد تتوفي نتيجة للعملية. وأضافوا أن حملة التوعية العامة التي تركز على المضاعفات الجسدية والنفسية و/أو الجنسية لختان الإناث لا يبدو أنها تؤثر على قرارات الوالدين بشأن ختان الإناث، طالما هم مقتنعون بشدة بأنه إجراء صحيح وضروري.

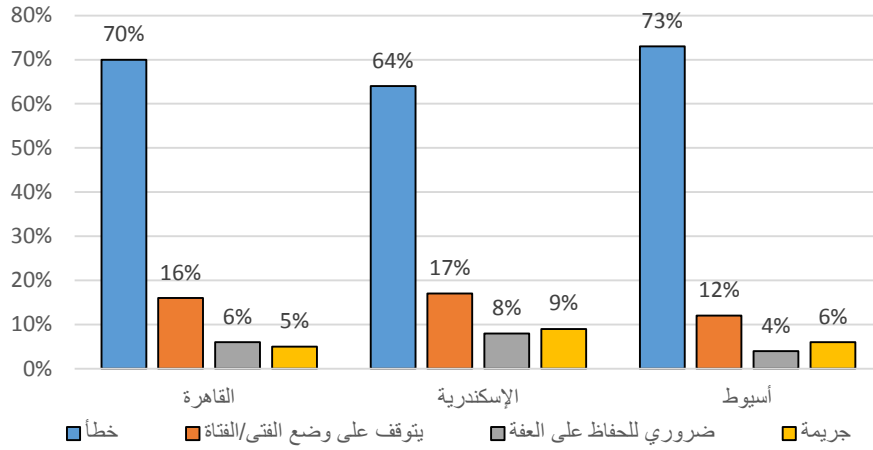
زواج الأطفال

مثلما هو الحال مع ختان الإناث تمتد جذور زواج الأطفال أيضا إلى العادات والتقاليد القديمة. ويعود استمرار حدوثه إلى معتقدات معينة، وغياب الوعي، وذلك رغم أنه غير قانوني بموجب القانون المصري. يستند الاعتقاد في صحة زواج الأطفال إلى الاقتناع بأن زواج الأطفال يحمي سمعة الفتاة (وعدم زواجها مبكرا يعني أن في سلوكها عيبا ما)، وأن الفتاة لن تعمل بعد زواجها وبالتالي فإن تعليمها أقل أهمية. كذلك فإن بعض العائلات ترغب في تزويج بناتها مبكرا كي تتخلص من مسؤولية رعايتهن.

ورغم أن زواج الأطفال غير قانوني، إلا أن بعض الشيوخ يعتقدون مثل هذه الزيجات بعد أخذ تعهد كتابي على العريس ألا يعلن عن الزواج قبل بلوغ الفتاة سن الثمانية عشر، وعندها يقوم بتسجيل الزواج رسميا ويخطر السلطات لكي يتم تسجيل الزواج لدى الحكومة.

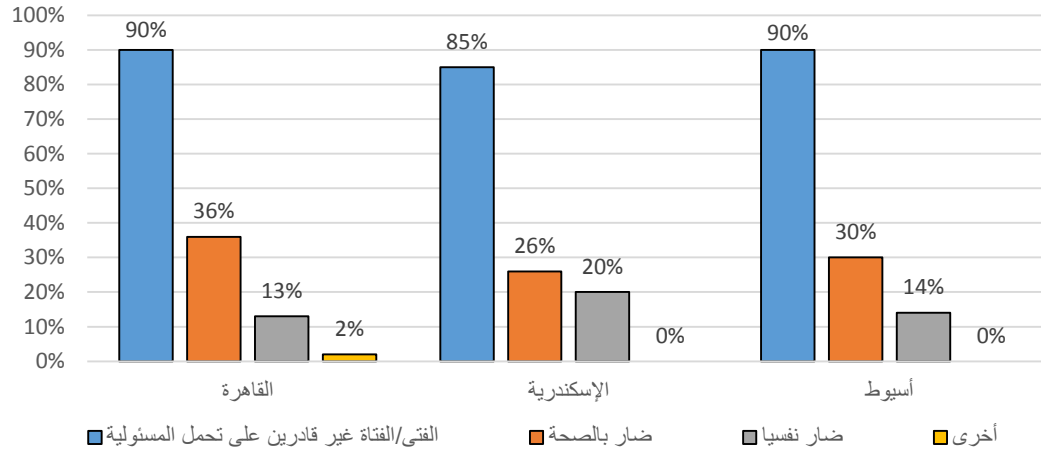
سُئل الآباء والأمهات عن رأيهم بشأن زواج الأطفال، فكان رأي الغالبية منهم في المحافظات الثلاث أنه خطأ تماما أن يتم الزواج قبل سن الثامنة عشر. إلا أن قلة - لها وزنها - رأت أن زواج الأطفال يعتمد على أحوال الفتى أو الفتاة (الشكل ٤,١٤).

الشكل ٤,١٤: توزيع نسبة رأي الوالدين بشأن زواج الأطفال (بحسب المحافظة)



حوالي ٧٥% من الآباء والأمهات في كل من المحافظات الثلاث يعتقدون أن لزواج الأطفال آثارا ضارة. وحين طُلب منهم تحديد هذه الآثار ذكرت الأغلبية أن الأطفال غير قادرين على تحمل مسؤوليات المنزل و/أو الأسرة. أما الضرر التالي فكان أن زواج الأطفال ضار بالصحة. (الشكل ٤,١٥)

الشكل ٤,١٥: توزيع نسبة رأي الوالدين بشأن الآثار الضارة لزواج الأطفال (بحسب المحافظة)



كشف البحث الكيفي تباينا في الآراء، حيث رأى بعض الآباء والأمهات أن الرابعة عشر سن مناسب لتزويج الفتيات. وأن الفتيات بدون شك يصبحن ناضجات جسديا ومستعدات للزواج ببلوغ سن السابعة عشر. ويرى هؤلاء الآباء والأمهات أن الفتيات غير المتعلّقات ليس لديهن شيئا أفضل يعلنه أو يتمنيه أكثر من الزواج، بل وادعى البعض أنه يجب تزويجهن مبكرا. وفي حال وصلت الفتاة إلى سن العشرين دون أن تتزوج، قال الآباء والأمهات أن الناس قد يظنون أنها تعاني العقم.

لكن هناك آباء وأمهات آخرون أكدوا على أهمية التعليم، وذكر ٢٠% أو أكثر منهم أن أفضل سن لزواج الفتاة هو بعد استكمال تعليمها، وبعد أن تصبح مسؤولة بالدرجة الكافية لرعاية منزلها. وعلى حين قال البعض أنه يجب أن تستكمل الفتيات تعليمها قبل الزواج، وافق البعض الآخر على "خطوبة" بناتهم وهن في المرحلة الابتدائية على أن يتم الزواج حين يكبرن.

أغلب المشاركين في المناقشات البورية كانوا يعلمون أن القانون المصري يمنع الزواج قبل سن الثامنة عشر. وذكر الآباء في أسيوط أن اختيار وقت الزواج يجب أن يكون متروكا للفتاة، إلا أن الأهل يزوجون فتياتهن في الواقع مع بلوغهن سن السادسة عشر، وذلك لأن العائلات "تكره البنات وترغب في التخلص منهن" بحسب رواية الفتيات. أحد أولياء الأمور قال أن الفتيات اللاتي يتزوجن مبكرا يحتفظن بشبابهن طوال العمر بحسب المعتقدات

السائدة. وبشكل عام شعر الآباء والأمهات أن سن الزواج للفتيان يجب أن يكون أكبر من ذلك: في أوائل العشرينات بل وأحياناً في الثلاثينات أو أكبر من ذلك.

كان رأي أغلب المدرسين أن السن المناسب للزواج هو الثامنة عشر فما فوق، لكن قلة منهم (خاصة في المناطق الريفية في أسيوط) قالوا أنه من الأفضل تزويج الفتيات في أصغر سن ممكن بداية من الثانية عشر (تبعاً لوضع الفتاة الاجتماعي والمالي والصحي)، وذلك لتجنب الإغراءات والفاحشة. وأضافت القيادات الدينية أن الوضع الاقتصادي الحالي أدى إلى تأخر سن الزواج، وادعوا أنهم يلتزمون بالقانون ولا يزوجون الأطفال الأصغر من سن الثامنة عشر. إلا أن أحدهم اعترف أن هناك استثناءات وأنه من المقبول تزويج الفتاة في سن أصغر إذا كانت ناضجة نفسياً وروحياً وجسدياً. واعتبرت القيادات الدينية أن أفضل سن للزواج يقع ما بين ١٨ - ٢٢ عاماً، وأن الفتاة في سن الرابعة والعشرين تعتبر كبيرة للغاية على الزواج.

٥. خدمات الدعم والأساليب البديلة للتأديب

أبرز النقاط

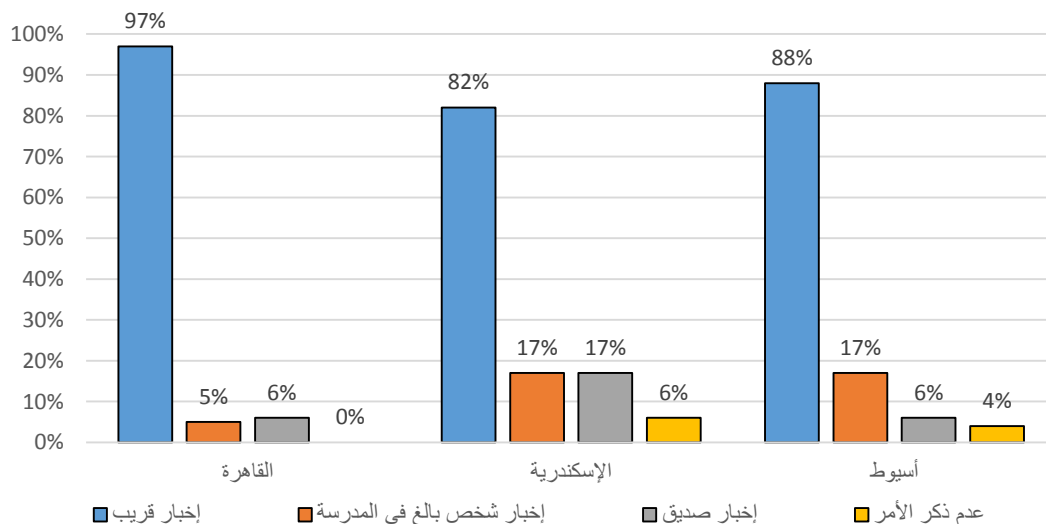
- كان أغلب الآباء والأمهات الذين شاركوا في الاستطلاع على وعي بحقوق الطفل وكان أغلبهم مؤيدين للقرار الوزاري رقم ١٩٩٨/٥٩١ (والذي استبدل في عام ٢٠١٤ بالقرار رقم ٢٣٤) الذي منع العقوبة الجسدية في المدارس. لكن نسبة من كانوا على علم بقانون الطفل الذي صدر في مصر عام ٢٠٠٨ (٢٠% فقط) ولم يتمكن سوى القليلون منهم من ذكر أي من القضايا المثارة فيه.
- قد لا يكون الآباء والأمهات على علم بالمصطلحات التي تصف أشكال التأديب البديلة، إلا أنهم استخدموها كثيرا في الواقع بما في ذلك المناقشة والمدح والتشجيع.
- يميل الأطفال الذين يتعرضون للإساءة إلى الهدوء والصمت بدلا من الإبلاغ عن الإساءة. أقل من نصف الأطفال الذين شاركوا في الاستطلاع كانوا يعلمون كيف يتصرفون إذا تعرضوا للإساءة، وأقل من ١٠% كانوا على علم بأي من الخدمات المتوفرة التي قد تساعدهم.
- كان أقل من ١٠% من الآباء والأمهات والأطفال وحوالي ٢٠% من العاملين في المدارس المشاركين في الاستطلاع على علم بوجود خط لنجدة الطفل أو برقمه وهو سهل التذكر: ١٦٠٠٠.
- يشعر نصف العاملين في المدارس الذين شاركوا في الاستطلاع أن منع العقوبة الجسدية في المدارس يجب أن يطبق في بعض الحالات فقط، وحوالي ٤٠% من هؤلاء في المناطق الحضرية يعتقدون أن هذا المنع يؤدي إلى عدم الانضباط وعدم الاحترام.
- كان ١٢% فقط من العاملين في المدارس (لا يوجد بينهم أحد من المناطق الحضرية) كانوا على معرفة بأساليب بديلة للتأديب وتحقيق الانضباط.

٥.١ معارف وممارسات الأطفال بشأن حقوقهم

أظهر ٧٠% من الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما في القاهرة أعلى مستوى معرفي بشأن حقوقهم الأساسية، حيث كانوا مدركين - على سبيل المثال - لحقوقهم في الصحة والتعليم والحقوق الأساسية الأخرى والضرورية للحياة والارتقاء، يليهم الأطفال في الإسكندرية (٥٧%) ثم أسيوط (٢٧%).

أقل من نصف الأطفال المشاركين في الاستطلاع (٤٩% في القاهرة و ٤٤% في الإسكندرية و ٣٩% في أسيوط) كانوا يعلمون تماما ما عليهم عمله في حال تعرضهم للإساءة أو العنف. لكن أغلب الأطفال في الثلاث محافظات اتفقوا على أنه من الأفضل إخبار أحد من الأقارب. الشكل ٥.١ يوضح ما يرجح أن يفعله الأطفال إذا ما تعرضوا للإساءة. في أسيوط فقط كانت الفتيات أميل من الفتيان إلى إخبار قريب موثوق فيه (٩٩% مقابل ٨٤%).

الشكل ٥.١: ردود الفعل المقترحة من الأطفال في حال التعرض للإساءة (بحسب المحافظة)

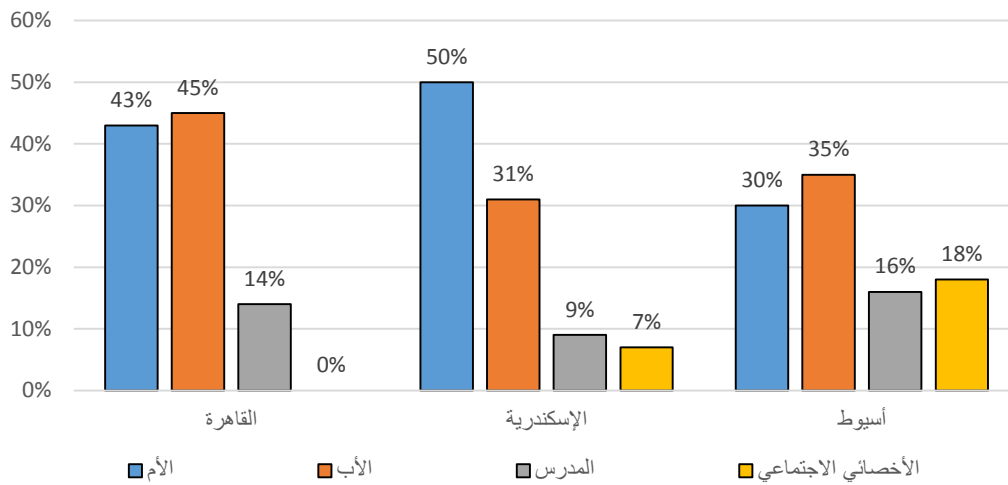


معلومات الأطفال عن خدمات الدعم

يمكن للأطفال المعتدى عليهم طلب المساعدة من خلال الشكوى إلى شخص يعرفونه، بدلا من استخدام خدمات حماية الطفل المتخصصة. وكان ١٥% فقط من الأطفال الذين قد تعرضوا لسوء المعاملة - أو يتعرضون للعنف - في القاهرة، ٢٢% في الإسكندرية، و ٢٩% في أسيوط اشتكى إلى شخص ما حول هذا الموضوع. وهذا يؤكد أن معظم الأطفال المعتدى عليهم يميلون إلى الصمت بدلا من إبلاغ أي شخص.

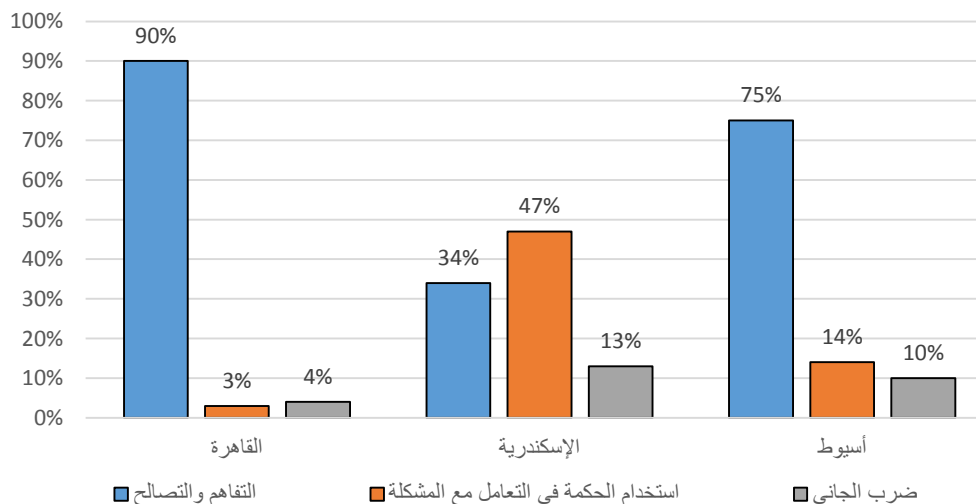
يوضح الشكل ٥،٢ الشخص الذي اشتكى له الأطفال في كل من المحافظات الثلاث، حيث اشتكى أغلب الأطفال لأبائهم. وفي الإسكندرية وأسيوط كان الأولاد أميل للذهاب إلى آبائهم (٣٤% في الإسكندرية و ٣٧% في أسيوط)، في حين كانت الفتيات أميل للذهاب إلى أمهاتهن (٦٥% في الإسكندرية و ٤٨% في أسيوط). في المقابل، فضل الفتيان في القاهرة الذهاب إلى أمهاتهم (٦٢%)، في حين كانت الفتيات أميل للذهاب إلى آبائهن (٧٤%).

الشكل ٥،٢: الشخص الذي اشتكى له الطفل (بحسب المحافظة)



الغالبية العظمى من الأطفال الذين أبلغوا عن تعرضهم للإساءة تلقوا مساعدة من شخص ما: ٨١% في القاهرة، ٦٣% في الإسكندرية، و ٨٧% في أسيوط. كانت الأمهات أكثر عرضة للتدخل نيابة عن أبنائهم (٤٩%)، وكان الآباء أكثر عرضة للتدخل نيابة عن بناتهم (٧٦%). في الإسكندرية كانت هذه النتائج معكوسة. ويبين الشكل ٥،٣ الإجراءات التي تم اتخاذها عادة عندما تدخل الأهل أو غيرهم لصالح الأطفال.

الشكل ٥،٣: الإجراءات التي اتخذها الشخص المتدخل نيابة عن الطفل (بحسب المحافظة)



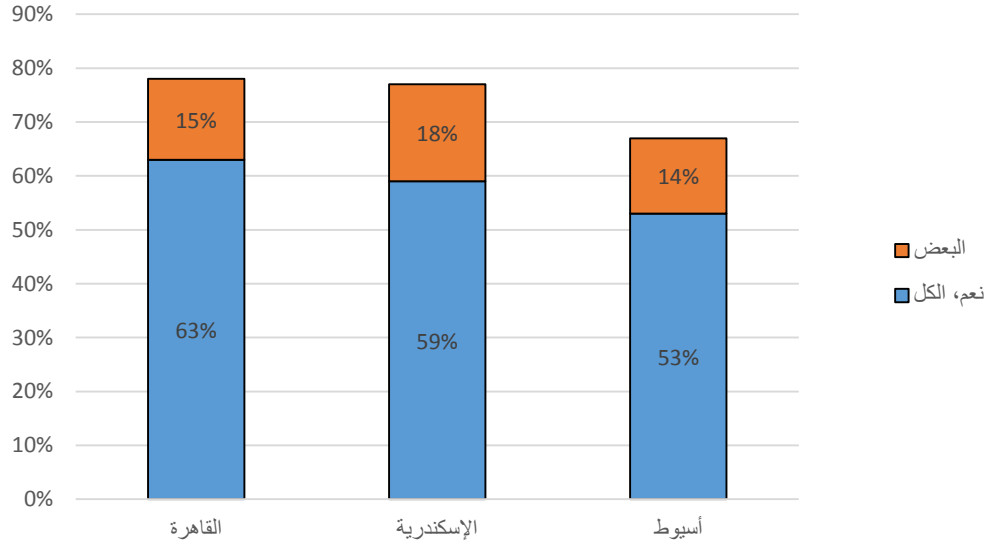
سُئل الأطفال عن التدخل الأنسب لمساعدتهم وحمايتهم من العنف. لم يعرف حوالي ٤١% من الأطفال في القاهرة، و ٢٧% في الإسكندرية، و ٤٤% في أسيوط أي شكل مناسب للتدخل، في حين اقترح الباقون ما يلي:

- ١- الاتصال بالشرطة، وعقاب الجاني، وتحديد خط ساخن لنجدة الطفل (حوالي ٢٠% في كل محافظة).
- ٢- السعي للحصول على حماية الأهل، ورفع الوعي ضد العنف، وسوء المعاملة (١٥% في القاهرة، و ١٦% في الإسكندرية و ٥% في أسيوط)
- ٣- ضرب الجاني (١٠% في القاهرة و ١١% في الإسكندرية و ٦% في أسيوط)

٥,٢ معارف وممارسات الأهل بشأن حقوق الأطفال

تم توجيه أسئلة للوالدين لقياس مدى معرفتهم بحقوق وقوانين الطفل. وقد وجدت النتائج أن غالبية الآباء الذين شملهم الاستطلاع في المحافظات الثلاث قد عرفوا ما هي حقوق الطفل، وكان أدنى مستوى من المعرفة (الشكل ٥,٤). بحقوق الطفل في أسيوط بين هؤلاء الذين تركوا الدراسة في أثناء أو بعد المرحلة الابتدائية.

الشكل ٥,٤: توزيع نسبة الآباء والأمهات الذين كانوا على معرفة بحقوق الأطفال (بحسب المحافظة)

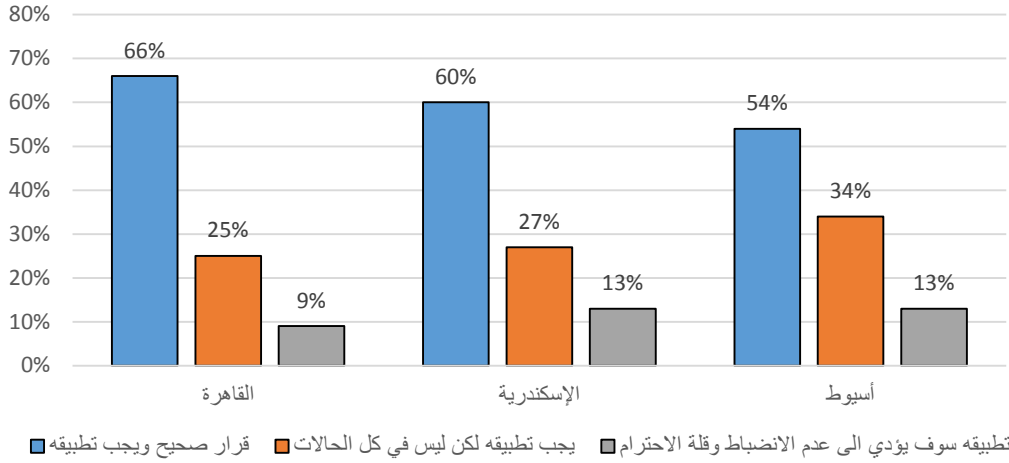


طُلب من الذين أكدوا معرفتهم لهذه الحقوق تحديد ما هي تلك الحقوق، فذكروا مجموعتين رئيسيتين من الحقوق. أولاً: الحقوق المتعلقة باحتياجات الطفل الأساسية، مثل الحق في التغذية، والتعليم، والرعاية الصحية، فضلاً عن الحق في اللعب (٨٢% في القاهرة، و ٨٠% في الإسكندرية، و ٨٧% في أسيوط). ثانياً: الحق في العيش في بيئة آمنة (خالية من العنف)، والتعبير عن أفكارهم بحرية (١٩% في القاهرة، و ١٦% في الإسكندرية، و ١٢% في أسيوط).

وفيما يتعلق بمستوى المعرفة بقانون الطفل الصادر في عام ٢٠٠٨ في مصر، كان أقل من خمس الآباء والأمهات في كل من المحافظات الثلاث (١٩% في القاهرة، و ١٤% في الإسكندرية، و ١٧% في أسيوط) على علم به. ومع ذلك، فإن معظم الذين كانوا على علم بالقانون، كانت معرفتهم شديدة العمومية. (٨٢% في القاهرة، و ٦٦% في الإسكندرية، و ٧٠% في أسيوط)، مع وجود أقلية صغيرة قادرة على ذكر أي من موضوعات المعينة الواردة به (١٢-٥%).

سُئل الآباء والأمهات أيضاً عن وجهات نظرهم بشأن القرار الوزاري رقم ٥٩١ لسنة ١٩٩٨ الذي تحظر العقاب الجسدي في المدارس (والذي تم استبداله بالقرار رقم ٢٣٤ لعام ٢٠١٤). ويوضح الشكل ٥,٥ أن معظم الآباء وافقوا على صحة هذا القرار، وأنه ينبغي أن يطبق المنع في الممارسة العملية.

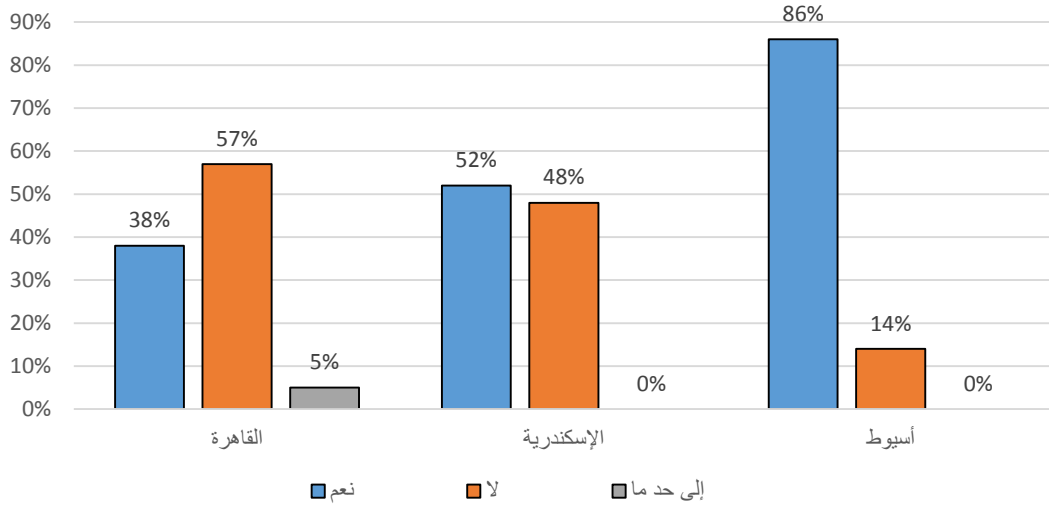
الشكل ٥,٥: آراء الآباء والأمهات حول القرار بمنع العقوبة الجسدية في المدارس (بحسب المحافظة)



٥,٣ معارف وممارسات العاملين بالمدارس بشأن حقوق الأطفال

سُئل العاملون بالمدرسة عما إذا كانوا يعلمون شيئاً عن القوانين المتعلقة بحماية الطفل، مثل قانون الطفل الصادر في عام ٢٠٠٨ في مصر. فأكد أكثر من نصفهم بقليل معرفته بالقانون. ومع ذلك، كان مستوى معرفتهم في أدنى معدلاته بشكل ملحوظ في المناطق العشوائية التي أجري فيها البحث، وفي أعلى معدلاته في المناطق الحضرية والريفية، كما هو مبين في الشكل ٥,٦. نحو ٨٤% من أولئك الذين كانوا على بينة بقانون الطفل ولا يعرفون سوى الأفكار العامة دون محتواه المحدد.

الشكل ٥,٦: توزيع نسبة العاملين في المدارس بحسب معرفتهم بقوانين حماية الطفل (بحسب المحافظة)



ردا على سؤال حول القرار الوزاري رقم (٥٩١) بمنع العقاب الجسدي في المدارس (والذي تم استبداله بالقرار رقم ٢٣٤ لعام ٢٠١٤)، كان رأي - أقل قليلاً - من نصف العاملين في المدرسة الذين شملهم الاستطلاع (٤٦%) أنه يجب تطبيقه في بعض الحالات فقط. ورأى أقل قليلاً من الثلث (٣٢%) أنه قرار صحيح تماماً ويجب تطبيقه، ويعتقد ٢٢% أنه يؤدي إلى عدم الانضباط وعدم الاحترام.

أما الموظفات والموظفين في المناطق العشوائية وخريجو كلية التربية. فكانوا أميل إلى الموافقة على القرار وتطبيقه (٣٨% و ٤٠% و ٣٧% على التوالي).

٥,٤ معارف واستخدام الأهل والأطفال والعاملين بالمدارس للخط الساخن لنجدة الأطفال

ثلاثة بالمائة فقط من الآباء والأمهات في القاهرة كانوا على علم بوجود خط نجدة الطفل في مصر الذي يديره المجلس القومي للطفولة والأمومة، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤% بالكاد في أسيوط و٧% في الإسكندرية. لم يستخدم أي من الآباء والأمهات الذين شملتهم الدراسة في أي وقت مضى خط المساعدة (وهو رقم قصير وسهل التذكر: ١٦٠٠٠).

من بين الأطفال الذين شملهم المسح، كان أقل من ١٠% في جميع المحافظات الثلاث يعرفون عن بعضا من الخدمات أو أماكن يمكن أن توفر لهم الحماية ضد العنف، مثل خط نجدة الطفل. وأقلية صغيرة جدا في الإسكندرية وأسيوط فقط سبق أن استخدمت هذه الخدمات المتاحة في وقت مضى.

وعلى النقيض من الآباء والأمهات، كان العاملون في المدرسة على مستوى أعلى بكثير من الوعي بخط نجدة الطفل (٢٠%). إلا أن المزيد من التحليل كشف بعض الفروق المفاجئة بين العاملين في المدرسة - بحسب المستوى التعليمي - حيث كان الحاصلون على تعليم أقل من شهادة جامعية الأكثر معرفة بوجود خط لنجدة الطفل (٣١%)، في حين كان المتخرجون من كلية التربية الأقل معرفة به (١٣%). حوالي ٢١% من أولئك الذين سمعوا عن خط النجدة قالوا أنهم يعرفون الرقم، وتمكن ٩٥% من هؤلاء من ذكره (١٦٠٠٠). خمسة في المائة فقط حاولوا استخدام الخدمة.

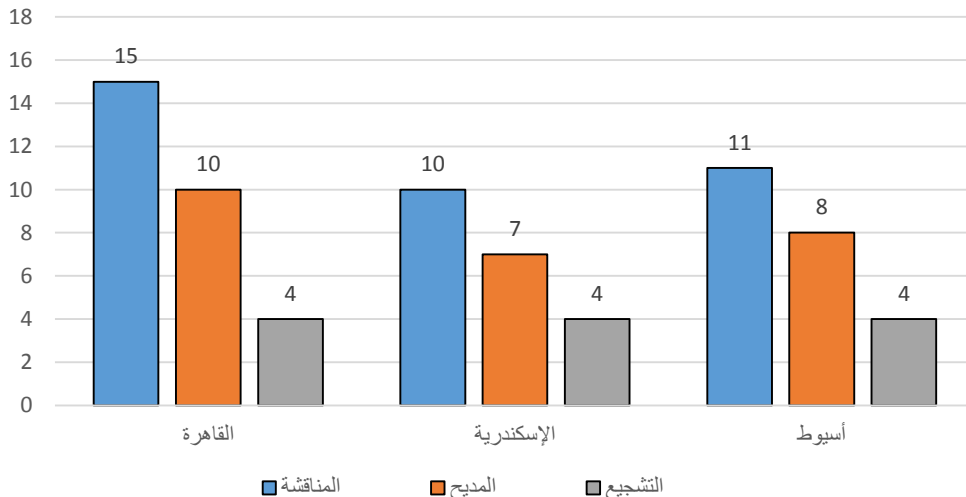
٥,٥ معارف وممارسات الأهل بشأن الأساليب البديلة للتأديب

أكد ١٠% فقط من الآباء الذين شملهم الاستطلاع في كل من المحافظات الثلاث على استخدام أشكال بديلة من الانضباط في مدارس أطفالهم، مثل المناقشة، والثناء والتشجيع، بدلا من الضرب والصراخ أو إهانة أطفالهم.

ومع ذلك، فإن غالبية الآباء أكدوا على استخدام أشكال بديلة للتأديب في المنزل. ٨٢% في القاهرة، ٧٦% في الإسكندرية، و٧٥% في أسيوط. وكان لافتا للنظر أنه على الرغم من أن الآباء لا يعرفون المصطلحات الدقيقة لطرق التأديب البديلة، إلا أنهم استخدموها كثيرا في الممارسة لتأديب أطفالهم. وذكر أولياء الأمور أنهم لم يتعلموا كيف يكونون آباء جيدين، وأنهم يمارسون الوالدية بالفطرة، أو بتقليد ما كان يفعله الآباء الآخرون من حولهم، أو ما فعله أبائهم وأمهاتهم معهم، أو من خلال التجربة. وأظهرت الأمهات على وجه الخصوص حرصا كبيرا لمعرفة كيفية التعامل بشكل صحيح مع أطفالهن في الحالات المختلفة.

أما الوسائل البديلة المستخدمة فكانت في المقام الأول المناقشات، والثناء والتشجيع. ويوضح الشكل ٥,٧ متوسط عدد مرات استخدام الآباء لهذا النهج في كل شهر.

الشكل ٥,٧: متوسط عدد المرات التي استخدم فيها الآباء والأمهات أشكالا بديلة من التأديب في كل شهر (بحسب المحافظة)



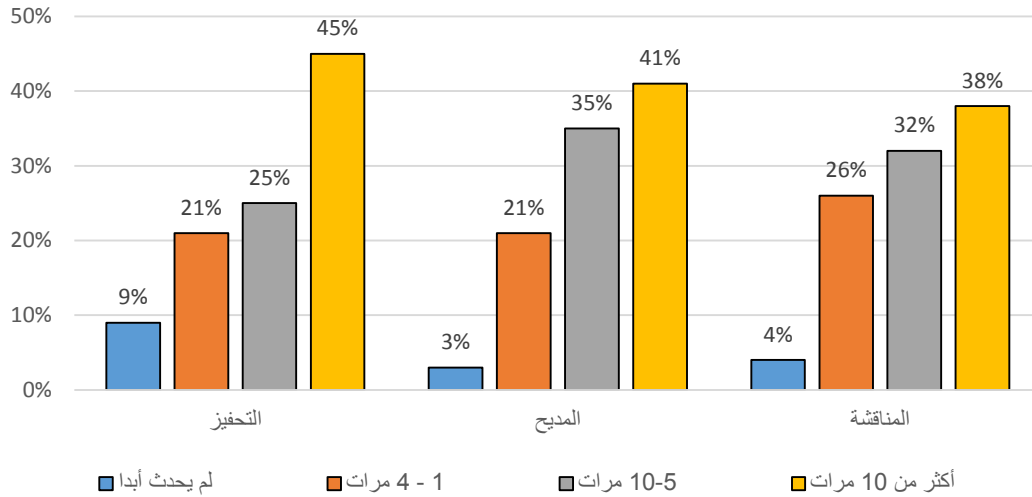
٥,٦ معارف وممارسات العاملين بالمدارس بشأن الأساليب البديلة للانضباط

١٢% فقط من العاملين بالمدارس سمعوا أو قرأوا عن وسائل بديلة للانضباط غير تلك التي يلجئون إليها. من بين من كانوا يدركون وجود تلك الوسائل البديلة ذكرت الأغلبية (حوالي ٨٤%) أنهم يطبقونها.

لم يسمع أي من العاملين بالمدارس في المناطق الحضرية في أسبوط التي شملها الاستطلاع عن أي أساليب بديلة للتأديب. وبشكل عام لم يحصل سوى ٣% من العاملين بالمدارس على أي تدريب على الأساليب البديلة للتأديب التي يمكن تطبيقها في الفصول.

سُئل كل العاملين في المدارس عن المعدل الدقيق لاستخدامهم للمناقشة والثناء والتشجيع مع الأطفال في المدرسة. ووجد البحث أن ٩٠% على الأقل من العاملين في المدارس استخدموا بعضاً من هذه الأساليب - على الأقل مرة واحدة - مع الأطفال في الشهر السابق على البحث. ويوضح الشكل ٥,٨ نسبة العاملين بالمدارس الذين استخدموا المناقشة والثناء والتشجيع. وكما هو واضح في الشكل كان تشجيع الأطفال على المشاركة في النشاط هو أكثر الأساليب استخداماً، يليه الثناء والمناقشة. ويلاحظ أن العاملين في المدارس في المناطق العشوائية كانوا الأقل استخداماً لأسلوب الثناء (٢٩%) والتشجيع (٣٢%). وفي المناطق الرسمية (٥٢%) كان الحاصلون على مستوى تعليمي أقل من الجامعي (٥٤%)، والعاملات في المدارس (٥٦%) الأكثر استخداماً للمناقشة والثناء والتشجيع.

الشكل ٥,٨: معدل استخدام العاملين في المدارس لأساليب الانضباط البديلة في المدرسة خلال الشهر السابق



هذا التناقض بين النسبة المنخفضة للعاملين في المدارس الذين أكدوا أنهم يعرفون أو يسمعون عن أساليب بديلة للانضباط، وبين النسبة العالية لمن يستخدم منهم تلك الأساليب؛ يوضح أن العاملين في المدارس - مثلهم مثل الآباء والأمهات - لا يعرفون المصطلحات الدقيقة للأساليب البديلة للانضباط رغم أنهم قد يستخدمونها.

٦. الخلاصة والتوصيات

٦.١ الخلاصة

أكدت هذه الدراسة أن الكثير من أطفال مصر؛ يتعرضون لأنواع مختلفة من العنف على يد من يفترض فيهم حمايتهم ورعايتهم. كذلك فإن هذا العنف - حتى في أشكاله الجسدية - كثيرا ما يكون مقبولا، ويُعتبر أمرا طبيعيا من قبل البالغين الذين يمارسونه؛ بل وأحيان من قبل الأطفال أنفسهم.

كشفت هذه الدراسة البحثية الكمية والكيفية التي أجريت في الإسكندرية وأسيوط والقاهرة، عن المعدل العالي للعنف ضد الأطفال ما بين ١٣ إلى ١٧ عاما بأشكاله المختلفة (الجسدي والنفسي والجنسي وأيضا من خلال الممارسات التقليدية الضارة). على سبيل المثال، تعرض نصف الأطفال تقريبا للضرب في خلال العام السابق على الاستطلاع، وارتفعت النسبة إلى ثلثي الأطفال في أسيوط. تحدثت العقوبة البدنية في المنزل وفي المدرسة. وتعرض الكثير من الأطفال للضرب بواسطة الأصدقاء وأطفال آخرين، مما يشير إلى شيوع البلطجة. وحين سئل الأطفال ما إذا كانوا قد تعرضوا للضرب بأداة مثل العصا أو الحزام، أكد ٧٠% من الأطفال المشاركين في الاستطلاع في أسيوط أنهم تعرضوا للضرب بالعصا على كف يدهم من قبل مدرسيهم.

كان العنف النفسي أكثر أشكال العنف شيوعا، التي تعرض لها الأطفال في العام السابق على الاستطلاع، حيث شمل ذلك ٨٦% من الأطفال في أسيوط و٧٦% في القاهرة و٧٢% في الإسكندرية. ويحدث العنف النفسي بالأساس في المنزل (٧٠%) مقارنة بالمدارس (١٤%). كذلك شهد الكثير من الأطفال ممارسات العنف المنزلي بين أفراد الأسرة.

الكثير من البالغين الذين شاركوا في الاستطلاع - بما في ذلك نصف الآباء والأمهات - لم يكن لديهم اعتراض على تعرض الطفل للعنف، طالما كان ذلك فيه المصلحة الفضلى للطفل. وبالتالي فقد شعر الآباء والأمهات ومعلمو المدارس أن من حقهم استخدام أشكال العنف المختلفة مع الأطفال، شرط أن يكون ذلك بدرجة "تناسب" مع ما اقترفه الطفل من خطأ. كذلك تأقلم الأطفال مع هذا العنف وقبلوا به، وتعايشوا معه؛ بل وفي أغلب الأوقات دافعوا عن آبائهم وأمهاتهم ووجدوا العذر لهم.

هناك العديد من التناقضات بين ما يعتبره الآباء عنفا، وبين ما يمارسوه فعليا. أبدى بعض الآباء بوضوح تفهما لأهمية التواصل والعطف؛ ولكنهم مع ذلك لا يزالون يعتقدون أن لديهم الحق في استخدام عقوبة قاسية إذا فعل أبنائهم شيئا لا يوافقون عليه. وادعى الآباء أنهم يلجئون إلى العنف في حالة عصيان الأطفال، أو ضعف الإنجازات المدرسية، أو لأنهم أنفسهم مرهقون نفسيا.

قال الآباء والأمهات أنهم لم يتعلموا أبدا كيفية تربية أطفالهم، وأن الأمر يأتي من الخبرة، مما يروونه حولهم، ومن تربيته هم شخصيا، سواء تضمنت التعرض للعنف الجسدي والنفسي أم لا. ثلثا الآباء والأمهات استخدموا أساليب تأديبية إيجابية مع أطفالهم في وقت ما أو آخر، مثل المناقشة، والتثناء، والتشجيع. كما أقرروا بأن المناقشة مع أطفالهم عادة ما تؤدي نتائج إيجابية. وبشكل عام أبدى الآباء والأمهات - وخاصة الأمهات - اهتماما حقيقيا بالتعرف على بعض أساليب تربية الأطفال الإيجابية.

أغلب الآباء والأمهات - الذين شاركوا في الاستطلاع - كانوا على وعي بحقوق الطفل، وكان أغلبهم مؤيدين للقرار الوزاري رقم ١٩٩٨/٥٩١ الخاص بمنع العقوبة الجسدية في المدارس (والذي استبدل بالقرار الوزاري رقم ٢٣٤ لعام ٢٠١٤). لكن أقل من ٢٠% منهم كانوا على علم بقانون الطفل الصادر عام ٢٠٠٨، ولم يتمكن سوى القلة القليلة منهم من ذكر بعض من القضايا الواردة به؛ أقل من ١٠% من الآباء والأمهات والأطفال والمدرسين كانوا على علم بوجود خط لنجدة الطفل ورقمه ١٦٠٠٠. وقال الأطفال أنهم سوف يلجئون إلى أحد الأقارب إذا تعرضوا لسوء المعاملة.

تؤكد البيانات التي جُمعت من الاستطلاع انتشار ممارسة ختان الإناث - وإن كانت هناك تباينات جغرافية ضخمة - وبحسب ما ذكره المشاركون في الاستطلاع، فقد تعرضت ٩٤% من الفتيات في أسيوط لختان الإناث مقارنة بـ ٦٥% في القاهرة و٣٩% في أسكندرية. كذلك كشف الاستطلاع عن التباين بين ما ذكرته الفتيات وما

ذكره الآباء والأمهات بشأن تلك الممارسة - خاصة في أسويط والقاهرة - ففي هاتين المحافظتين أكد ٤٠% من آباء وأمهات الفتيات ما بين ١٣ و١٧ عاما المشاركات في الاستطلاع أن ختان الإناث لا يمارس في أسرهم، وذلك عكس ما ذكرته الفتيات أنفسهن. فقد يكون هذا التباين نتيجة حساسية موضوع ختان الإناث، وقد يعكس مزيجا من عدم الدقة في إجابات الفتيات (لتجنب وصمة الانحراف عن العرف الاجتماعي) وفي إجابات الآباء والأمهات (الذين يدركون أن ختان الإناث جريمة لها آثار سلبية على بناتهن، ومن ثم لا يريدون الاعتراف بممارسته).

مثله مثل ختان الإناث تمتد جذور زواج الأطفال في العادات والتقاليد القديمة. ورغم كونه غير قانوني في مصر، إلا أن بعض المعتقدات وغياب الوعي يساهمان في استمراره. أقل من ٥% من الأطفال المشاركين في الاستطلاع في القاهرة والإسكندرية قالوا أن شخصا ما في أسرته المباشرة تزوج قبل سن الثامنة عشر - في الوقت السابق على الاستطلاع - وارتفعت هذه النسبة إلى ١٠% في أسويط. وقد اتفق كل الأطفال المشاركين في الاستطلاع على أن زواج الأطفال ممارسة خاطئة، على حين قال الآباء والأمهات أن السن المناسب لزواج الفتيات ما بين ١٤ إلى ١٧ عاما و فوق ٢٠ عاما بالنسبة للفتيان.

أكثر أشكال العنف الجنسي شيوعا بحسب الفتيات والفتيان ما بين ١٣ و ١٧ عاما الذين شاركوا في الاستطلاع هي التحرش اللفظي يليها الملامسة الجنسية. ولم يقل أي من الأطفال أنه أُجبر على الجماع الجنسي، أو أي محاولة لإجبارهم على الجماع الجنسي. إلا أن ذلك لا يعني أن مثل هذه الحوادث لا تحدث خاصة في ضوء السرية والعار المحيطين بهذا الأمر. اختلفت خبرات التعرض للتحرش اللفظي الجنسي بحسب النوع الاجتماعي، خاصة في القاهرة حيث تعرضت فتاتان من بين كل ثلاث فتيات لهذا الشكل من العنف. واعتقد بعض الآباء والأمهات والأطفال على السواء أن الفتيات مسئولات عن ذلك التحرش، بسبب ملابسهن أو سلوكهن. أما الفتيان فإنهم لم يعتبروا أن مجرد النظر إلى جسد الفتاة أو عمل تعليقات لفظية يعتبر تحرشا.

٦.٢ توصيات

أكدت هذه الدراسة الحاجة إلى تدخل عاجل للتعامل مع المعدلات العالية للعنف ضد الأطفال في مصر ولمواجهة المواقف التي تسمح بانتشار واستمرار هذا العنف.

من الواضح أن هناك حاجة إلى تدابير وقائية وحمائية وطنية حاسمة لتوصيل الخدمات اللازمة للأسر، وإلى وضع آليات للمتابعة، إضافة إلى دعم تغيير السلوك الاجتماعي بعيدا عن العنف، وفي اتجاه أساليب تأديب إيجابية وكذلك التخلص عن الممارسات الضارة والعنف.

خرجت هذه الدراسة بثمان توصيات رئيسية تؤكد على الحاجة إلى وضع سياسات وتدخلات محددة. وتتراوح هذه التدخلات ما بين قيادة الدولة لسياسة رفض تام للتسامح مع العنف ضد الأطفال، إلى دعم الأسر ورفع الوعي، وملاحقة الجناة، وأخيرا المتابعة الفعالة للعنف. كذلك أكدت الدراسة على الحاجة إلى تعزيز نظم الحماية، وإدماج برامج الوقائية، والحماية، ورفع الوعي في الخدمات الحكومية القائمة.

• على الحكومة المصرية أن تدعم جهودها من أجل الوقاية من العنف ضد الأطفال والاستجابة لاحتياجاتهم من ذلك. تتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في تحديد ونشر سياسة عدم التسامح مع العنف ضد الأطفال، - مع الحظر الصريح لأي شكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي - ضدهم. في نفس الوقت يجب على الحكومة أن توضح أدوار ومسئوليات الوزارات، والهيئات الحكومية، والسلطات المحلية في هذا الشأن، وأن تضع آليات فعالة للتعاون والتنسيق عبر القطاعات المختلفة على كافة المستويات. في هذا الشأن وفي ضوء الالتزامات والهيكل الحكومية القائمة؛ تصبح الحكومة هي أفضل طرف لقيادة تلك التدخلات؛ في حين يجب أن يكون للأطفال أيضا مساحة للتعبير عن رأيهم في وضع تلك السياسات. يجب التعرف على آراء الأطفال واحترامها في كافة المجالات الواقية والاستجابة لقضايا العنف ضدهم، إضافة إلى متابعة حدوثه.

• يجب أن يحصل الآباء والأسر على الدعم اللازم لتربية الأطفال تربية سليمة دون استخدام العنف ضدهم. ويجب على التدابير الخاصة أن تتضمن برامج توعية جيدة للآباء والأمهات عن الأساليب البديلة للتربية، يطبقها العاملون الصحيون والاجتماعيون، وتستهدف الأسر الأكثر عرضة لاستخدام العنف، إضافة إلى تعزيز

آليات الإحالة لحماية الطفل وخدمات الحماية الاجتماعية، كلما كان ذلك مناسباً. يجب أن تجتمع الحكومة والمجتمع المدني والقيادات الدينية لوضع تصور عن أشكال التدخل لمنع العنف وسوء المعاملة، ومن ثم تعزيز الأسر والأطفال المستضعفين، على أن تلعب منظمات المجتمع التجمعية والشبكات المحلية الأخرى أدواراً محورية في ذلك. ويمكن أن تصب التدخلات المجتمعية على مستوى المحافظة؛ حيث تقوم لجان حماية الطفل بالتنسيق ما بين المبادرات. وعلى المستوى المركزي يمكن للمجالس القومية مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للسكان، بدعم تلك المبادرات بالتنسيق مع الوزارات المعنية والهيئات غير الحكومية.

• **إعداد حملة إعلامية وطنية طويلة المدى لرفع مستوى الوعي بتأثير العنف على الأطفال، ولتعزيز الوسائل غير العنيفة في تحقيق الانضباط.** من الهام جداً تغيير المواقف والمعايير الاجتماعية التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال أو تشجع عليه. كما يجب على الحملات الإعلامية المدعومة من الحكومة والخاصة أن تشترك مع الاعتقاد السائد بأن استخدام العنف لتربية الأطفال يجعل منهم أفراداً أفضل، وكذلك أن تتناول الأعراف الاجتماعية التي تضيء الشرعية على مثل هذا العنف، وأن تسعى إلى تعزيز الأساليب البديلة في التربية. يجب أن تنقل هذه الحملة الإعلامية الرسالة الصحيحة إلى الجمهور باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي -على سبيل المثال - التي يشترك فيها الكثير من المراهقين والشباب. وكذلك استخدام الفضائيات ومحطات الإذاعة. كذلك يجب أن تصمم هذه الحملة الإعلامية تحت إشراف المتخصصين في الإعلام، وبالاستناد إلى تحليل متعمق لاحتياجات واهتمامات فئات الجمهور المستهدف، ولا بد من متابعة دقيقة لها لتتمكن من تقييم تأثيرها.

• **إعداد وتفعيل برامج للأطفال والمراهقين بشأن منع العنف، بما في ذلك برامج تشترك مع ظاهرة البلطجة.** إن الأطفال والمراهقين بحاجة إلى معرفة كيفية إدارة وتحدي العنف.^{١٥} وهناك حاجة إلى تناول أشكال مختلفة لمساعدة الأطفال والمراهقين على المناقشة وتحدي العنف، بما في ذلك تطوير مهارات تنقيب الأقران، والبرامج المدرسية، والأنشطة الرياضية، والترفيهية، وتدابير لمعالجة البلطجة عبر الإنترنت.^{١٦} وعلى وزارة التربية والتعليم أن تلعب دوراً رئيسياً في تصميم برامج تعمل على بناء المهارات في حل النزاعات، والتفكير الإبداعي، والقدرة على تحليل وجهات النظر حول العنف.

• **وضع سياسة وطنية لحماية الأطفال في المدارس مع تحديد آلية لمراقبة ومتابعة تنفيذها.** بما في ذلك تحسين مرافق المدرسة، وظروف العمل للعاملين فيها، ووضع سياسات حماية مدرسية. وكلها شروط أساسية للحصول على بيئة خالية من العنف في المدارس. وينبغي أن تكون مدعومة بسياسات حماية الطفل، على أساس عدم التسامح مع العنف بأي شكل من الأشكال. وينبغي أن تشمل هذه السياسات الإبلاغ الإلزامي عن الحالات الخطرة من العنف، فضلاً عن إجراءات للتحقيق والإحالة يدعمها نظام تقييم ذاتي، ومدونة قواعد لسلوك العاملين، ولجنة مدرسية تعالج حالات سوء المعاملة. يجب على وزارة التربية والتعليم تعزيز هذا النهج؛ من خلال وضع سياسة وطنية لحماية الأطفال في المدارس، مع إجراءات تنفيذية موحدة، وضمان توافق عمليات الدراسة مع اتفاقية حقوق الطفل، وبناء قدرات المعلمين لاستخدام أساليب الانضباط غير العنيفة.

• **هناك حاجة إلى خدمات دعم متخصصة للأطفال الذين يتعرضون للإيذاء والعنف الشديدين.** كسر حلقة العنف في حياة الأطفال ومساعدتهم على التأقلم مع عواقبه، يتطلب الخدمات المتخصصة التي تركز على الطفل مثل خدمات المشورة الآمنة، وآليات الشكوى والإبلاغ.^{١٧} ولتحسين أداء هذه الخدمات يوصي التقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال^{١٨} بوضع آليات آمنة، وحساسة للطفل، ومعلن عنها بشكل جيد، إضافة إلى آليات سرية ومتوفرة يديرها مقدمو خدمة مدربين بشكل بخاص؛ بحيث يتمكن الأطفال من إبلاغهم بحالات العنف. يشمل هذا خطوط مساعدة الطفل، وخدمات الإحالة عالية الجودة التي يتم تشغيلها من قبل ضباط شرطة متعاطفين مع الأطفال، وأطباء مهرة، وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين. كذلك يمكن للمجلس القومي للطفولة والأمومة -

UN (2013) ١٥

UNICEF (2014 b) ١٦

UN (2010) ١٧

UN (2006) ١٨

بالتنسيق مع وزارة التضامن الإجتماعي، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، والمجلس القومي لحقوق الإنسان- أن يبلوروا معا آلية فعالة ومزودة بإمكانيات جيدة للكشف عن الحالات والإحالة. كذلك يمكن لوزارة التضامن الإجتماعي أن توفر خدمات إرشادية صديقة للأطفال وتجهيز الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وفقا لذلك. كما تحتاج الشرطة إلى ضباط يراعون حماية الطفل، في حين هناك حاجة إلى نظام لمراقبة الحالات، والإصابات المترتبة عليها - تحت إشراف وزارة الصحة - للكشف والإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة. ويمكن لألية الشكاوى بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أن تكمل عمل خط نجدة الطفل للكشف عن المزيد من الحالات وإحالتها.

● **يجب ملاحقة الجناة في حالات العنف ضد الأطفال والممارسات الضارة.** يمكن مقاضاة فعالة لمرتكبي العنف أن تساعد في تغيير المواقف والسلوكيات العامة. على الرغم من أن مصر لديها قوانين لحماية الأطفال من العنف في المدارس والمؤسسات، وجرمت ختان الإناث، وحظرت الزواج قبل سن ١٨ عاما، إلا أن تنفيذ هذه التشريعات لايزال ضعيفا للغاية. وعلى الرغم من أن قانون الطفل يجرم العنف ضد الأطفال؛ إلا أن هناك بعض الغموض حول مقدمي الرعاية، حيث يسمح لهم بممارسة الانضباط إن لم يكن "متعمدا" (المادة ٧)، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر فيه. حتى الآن، لم يُحاكم سوى عدد قليل جدا من الجناة وتم إبلاغ الشرطة فقط في الحالات شديدة الخطورة.

● **وضع نظام مركزي للمتابعة وجمع البيانات.** فالبيانات ضرورية جدا لإثبات مدى فداحة سوء المعاملة والعنف الذي يتعرض له الأطفال في مصر، خاصة البيانات الخاصة بجرائم القتل، والاستغلال الجنسي، ومعدل انتشار الممارسات الضارة. يجب أن تستند هذه البيانات إلى مؤشرات واضحة تستخدم على الصعيد الوطني لمراقبة الوضع على مر الزمن. ويمكن لهذه البيانات أن تساعد في وضع سياسات للأطفال، وفي تحديد الأولويات من حيث الخدمات، والتنسيق من خلال الوزارات الأساسية، ولجان حماية الطفل. وتشمل الخطوات التالية - التي يجب وضعها في الاعتبار - تعزيز أنظمة المراقبة القائمة، وضمان الإبلاغ الإلزامي عن العنف ضد الأطفال (والتقارير السنوية عن حدوث حالات العنف الشديد)، وتعزيز نظم جمع البيانات من آليات الحماية الوطنية مثل خط نجدة الطفل ولجان حماية الطفل .

الملحق ١:

١. المنهجية

استخدم البحث عن العنف ضد الأطفال في محافظات الإسكندرية وأسيوط والقاهرة المنهجين الكمي والكيفي؛ حيث تكاملت المعلومات الناتجة عن المنهجين.

١.١ الدراسة الكمية

كان للعينة الكمية عنصران: الأسر والعاملون في المدارس، الذين يعملون مع الأطفال مباشرة. استهدف اختيار عينة المنازل الأطفال ما بين ١٣ و١٧ سنة وأحد الوالدين. أما عينة العاملين في المدارس فاستهدفت المدرسين ومديري المدارس و/أو الأخصائيين الاجتماعيين في المدرسة.

المعادلة التي استخدمت لتحديد حجم عينة استطلاع المنازل استندت إلى تقدير لهامش خطأ لا يزيد عن 100E% بمستوى ثقة يساوي ١٠٠ (١ - ألفا)%. وكانت المعادلة كالتالي:

$$n = \frac{Z_{\alpha/2}^2 P(1-P)D^2}{E^2},$$

حيث $Z_{\alpha/2}$ هو القيمة المرادفة لمستوى الثقة ١٠٠ (١ - ألفا)% مأخوذاً من الجدول الطبيعي المقنن و P هي النسبة الهامة لصفة ما متوفرة في قطاع من الأسر، على سبيل المثال، نسبة الأسر التي يتعرض فيها الأطفال للعنف الجسدي - بشكل عام - اختيرت قيمة P لتكون ٠,٥ قبل تطبيق الاستطلاع، وهو قياس تلخيصي شامل لتأثير الخطأ في اختيار العينة على التصميم المتبع في أخذ العينات. وهي النسبة الفعلية للخطأ المعياري في اختيار عينة عشوائية بسيطة. بشكل عام، وقبل التصميم الفعلي للعينة، غالباً ما تختار قيمة D لتكون ١,٥. أخيراً، E يشير إلى خطأ الاستطلاع و n يشير إلى حجم العينة. وبالتالي ففي ضوء استخدام مستوى ثقة يساوي ٩٥% وتقدير الخطأ بثلاثة في المائة، يمكن حساب حجم عينة المنازل كالتالي:

$$n = \frac{1.96^2 \times 0.5 \times (1 - 0.5) \times 1.5^2}{0.03^2} \approx 2400.$$

ويعني ذلك أنه مع مستوى ثقة ٩٥%، و هامش خطأ لا يتجاوز ٣% أعلى أو أقل من تقديرات الدراسة إذا استخدمنا عينة من ٢٤٠٠ أسرة - يصبح مستوى الخطأ في أخذ العينات مقبولاً علمياً. ويتناسب عدد الأسر التي سيتم اختيارها من كل محافظة مع حجم السكان في هذه المحافظات، الذي يخضع بدوره لحجم العينة التي تعكس أيضاً نوع التفاصيل المطلوبة في الاستطلاع (رسمية / غير رسمية في الإسكندرية والقاهرة والمناطق الحضرية / الريفية في أسيوط).

كذلك عقدت المقابلات مع عينة مستهدفة من ٥٠٠ من العاملين مباشرة مع الأطفال، والأسر، وفي المدارس وذلك من ١٠٠ مدرسة اختيرت عشوائياً. وتحسباً لاحتمال أن تصل نسبة عدم الاستجابة للاستطلاع إلى ١٠% فقد زاد حجم العينة ليصبح ١١٠ مدرسة.

من كل وحدات العينة الأولية المختارة بالنسبة لعينة الأسر، اختيرت ٤ إلى ٥ مدارس عشوائياً (الابتدائية والإعدادية، أو الثانوية). كما اختير خمسة عاملين من كل مدرسة لعقد المقابلات (أربعة مدرسين ومدير أو أخصائي اجتماعي).

وكان اختيار عينة الأسر متعدد المراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: تحديد حجم العينة لكل محافظة

حددت هذه المرحلة عدد الأسر التي سيتم اختيارها من كل محافظة بما يتناسب مع حجم السكان، بما لا يقل عن ٣٠٠ حالة مختارة من كل فئة فرعية ذات أهمية للدراسة، مثل مكان الإقامة.

وفقا لأحدث التقديرات لحجم السكان في المحافظات المصرية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تمثل القاهرة حوالي ٥٠٪ من السكان المستهدفين، الإسكندرية حوالي ٢٧٪ وأسيوط حوالي ٢٣٪. وبناء على هذه الإحصاءات ومع الأخذ في الاعتبار التمثيل المناسب للمناطق الريفية/الحضرية في أسيوط، تم اختيار ١٠٠٠ أسرة من القاهرة، و ٧٠٠ أسرة من الإسكندرية، و ٧٠٠ أسرة من أسيوط.

المرحلة الثانية: تحديد الوحدات الأولية لأخذ العينات

في محافظات القاهرة والإسكندرية كانت الوحدات الأولية هي التجمعات السكانية العشوائية والرسمية. في محافظة أسيوط كانت تلك الوحدات هي المدن في المناطق الحضرية والقرى في المناطق الريفية. واختيرت عينة متراسة لهذه الوحدات.

على الرغم من أنه عادة ما تتقاطع التجمعات السكانية الرسمية والعشوائية جغرافيا ولا توجد إحصائيات دقيقة متوفرة عن حجم السكان في كل حي. مع ذلك فإن بعض الإحصائيات الرسمية تفترض أن حوالي ٦٠ إلى ٧٠٪ من سكان الحضر في القاهرة والإسكندرية يعيشون في مناطق عشوائية وأن ٣٠ إلى ٤٠٪ يعيشون في مناطق رسمية. بالتالي فإن ٧٠٪ من الوحدات الأولية كانت من التجمعات السكانية العشوائية، و ٣٠٪ من التجمعات السكانية الرسمية في كل من الإسكندرية والقاهرة. بالنسبة لأسيوط تقول إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حوالي ٧٠٪ من السكان يعيشون في المناطق الريفية، و ٣٠٪ في المناطق الحضرية. مع ذلك - ولضمان تمثيل أفضل للمقيمين في المناطق الحضرية - قررنا اختيار ٤٣٪ من عينة أسيوط من المناطق الحضرية.

الجدول ١١: عدد الأسر في كل قطاع في الثلاث محافظات

المحافظة	إجمالي	عشوائي	رسمي	حضر	ريف
القاهرة	١٠٠٠	٧٠٠	٣٠٠	-----	-----
الإسكندرية	٧٠٠	٤٩٠	٢١٠	-----	-----
أسيوط	٧٠٠	-----	-----	٣٠٠	٤٠٠
إجمالي	٢٤٠٠	١١٩٠	٥١٠	٣٠٠	٤٠٠

للخطأ في اختيار العينات عنصران، أحدهما متعلق بالتباين بين الوحدات الأولية والثاني يخص التباين داخل الوحدات الأولية. لذلك، من الضروري إيجاد توازن بين عدد الوحدات الأولية وعدد الحالات داخل كل وحدة أولية. لتقليل عنصر الخطأ في اختيار العينة داخل كل وحدة أولية تم اختيار ١٠٠ أسرة من كل وحدة أولية، وبذلك تم اختيار ٢٤ وحدة أولية من قائمة الوحدات الأولية المتاحة لتصبح لدينا عينة من ٢٤٠٠ أسرة. بالتالي تم اختيار ١٠ مناطق في القاهرة و ٧ في الإسكندرية و ٧ في أسيوط. في القاهرة تم اختيار ٧ تجمعات سكنية عشوائية وثلاثة رسمية، وفي الإسكندرية منطقتين رسميتين و ٥ مناطق عشوائية وأخيرا في أسيوط تم اختيار ثلاث مناطق حضرية (واحدة رسمية واثنين عشوائيتين) وأربع مناطق ريفية.

وقد استخدمت قوائم بالتجمعات السكانية الرسمية والعشوائية لإرشاد اختيار الوحدات الأولية في القاهرة والإسكندرية. بالإضافة إلى ذلك تم استخدام قوائم المناطق الحضرية والريفية في أسيوط لاختيار وحدات العينة الأولية. وقد حصلنا على تلك القوائم من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من الوحدات الأولية في كل إطار.

الجدول ٢١: عدد الوحدات الأولية لاختيار العينة وتصنيفها في الثلاث محافظات

المحافظة	إجمالي الوحدات الأولية	العشوائية	الرسمية	الحضر	الريف
القاهرة	١٠	٧	٣	-----	-----
الإسكندرية	٧	٥	٢	-----	-----
أسيوط	٧	-----	-----	٣	٤
إجمالي	٢٤	١٢	٥	٣	٤

المرحلة الثالثة: اختيار الأسر

تضمنت المرحلة الثالثة من اختيار عينة الاستطلاع عدة خطوات. أولاً: حصلنا على خرائط لكل الوحدات الأولية وقسمناها إلى عدد من القطاعات متساوية الحجم تقريباً (بافتراض وجود ١٠٠٠ أسرة في كل قطاع)، ثم اخترنا قطاعين عشوائياً وعقدت المقابلة مع عينة من ٥٠ أسرة في أحد القطاعات لديها طفلة في المرحلة العمرية المحددة في الدراسة، ثم عينة أخرى من ٥٠ أسرة في قطاع آخر لديها طفل في المرحلة العمرية المحددة في الدراسة. وفي كل أسرة اخترنا أحد الوالدين وأحد الأطفال من المختارين لسؤالهم عن العنف.

حدد الباحثون الأسر في كل قطاع من خلال عملية اختيار عشوائية منتظمة كالتالي.

- الذهاب إلى مركز المنطقة المختارة أو القرية (النقطة حيث السكان موزعين بالتساوي تقريباً من كل الجوانب)
- اختيار نقطة لمساء ومستوية لوضع زجاجة أو قلم جاف.
- تدوير الزجاجة حين تتوقف الزجاجة عن الدوران، يتم السير في خط مستقيم في الاتجاه الذي تشير إليه رأس الزجاجة (هذه الخطوة تحدد عشوائياً اتجاه الحركة)
- اختيار رقم عشوائي من ١ إلى ١٠ لاختيار أسرة في ذلك الاتجاه.
- التوجه إلى محل سكن تلك الأسرة لتحديد ما إذا كان لديها الأشخاص المطلوب مقابلتهم. فإن توفروا تعقد معهم المقابلة.
- للانتقال إلى محل المقابلة التالي، يترك خمسة منازل، ثم التوجه إلى المنزل التالي والتأكد من جديد من توفر أفراد الأسرة المطلوب مقابلتهم.
- وفي حال وجود فريقين من فرق الاستطلاع في نفس المنطقة يتوجه أحدهما في الاتجاه الذي تشير إليه رأس الزجاجة على حين يتجه الآخر في الاتجاه المضاد.

نتج عن هذه العملية عينة من ٢٤٠٠ طفل مع الوضع في الاعتبار عدم توفر استجابة في ١٠% من الحالات. كذلك اخترنا من كل وحدة أولية في المتوسط خمس مدارس عشوائية (بإجمالي ١١٠ مدرسة). ٨٠% من المدارس كانت مدارس عامة أو حكومية، و٢٠٥ منها كانت إما مدارس خاصة أو تابعة لمؤسسة الأزهر الإسلامية. وقد ضمت عينة المدارس مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية. في كل مدرسة عقدت المقابلة مع أربع مدرسين، ومدير، أو أخصائي اجتماعي.

المرحلة الرابعة: تصميم الاستبيان

تم تصميم ثلاثة استبيانات. الاستبيان الأول استهدف التعرف على نسبة الأطفال الذين تعرضوا أو شاهدوا أي شكل من أشكال العنف، ورد فعلهم لهذا العنف، إضافة إلى معرفتهم بالقوانين المعنية، وآليات المساعدة المتاحة. الاستبيان الثاني كان يستهدف الوالدين ويسعى إلى جمع المعلومات عن مواقفهم، ومعارفهم، وممارساتهم فيما يتعلق بالأشكال المختلفة للعنف، إضافة إلى سلوكياتهم. الاستبيان الثالث تم تصميمه لينتقل معارف العاملين بالمدارس، ومواقفهم، وممارساتهم فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال. وقد تم تصميم الاستبيانات الثلاثة بحيث تتضمن المتغيرات الموضوعية في الاعتبار قبل بداية البحث (النوع، الفئة العمرية، مكان الإقامة، مكان التعرض للعنف، الوضع العائلي للوالدين، المستوى التعليمي للوالدين والجنس).

اختُبرت الأدوات مع الوالدين والأطفال (في منطقة عشوائية في القاهرة) ومع المدرسين (في منطقة رسمية في القاهرة) في دراسة استطلاعية استمرت ليومين في فبراير ٢٠١٣. ثم تمت مراجعة الاستبيانات لمزيد من توضيح الأسئلة التي وجدنا أنها صعبة في صياغتها، أو صعبة على فهم المشارك. بعد ذلك صيغت الاستبيانات في شكلها النهائي - فيما يتعلق باللغة وتصنيف الإجابات - وذلك بمشاركة وموافقة أعضاء الفريق، ويونيسف، واللجنة الاستشارية. أخيراً تم ترميز الاستمارات وأضيف لها غلاف تعريف خارجي قبل الدخول في مرحلة الطباعة.

عقب تلك المرحلة استخدمنا الاستمارات المشفرة في تدريب جامعي البيانات الميدانية والمشرفين الميدانيين. عُقد التدريب قبل أقل من أسبوع من بداية العمل الميداني لضمان عدم نسيان المعلومات. استمرت عملية جمع المعلومات الميدانية من مارس إلى مايو ٢٠١٣. كما تم وضع دليل مختصر لترميز الهوية والأسئلة المفتوحة وتم استخدامه. بعد ذلك تمت مراجعة الاستمارات وترميزها بواسطة محررين مكتبيين لضمان اتساقها وشموليتها. هذا وقد أشرف الباحثون المسؤولون عن إدخال البيانات على إدخال البيانات الكمية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم

الإجتماعية ومراجعة دقتها. ثم تم تجميع البيانات الكمية الناجمة عن الاستطلاع الأسري والمدرسي وتنظيمها وتحليلها إحصائياً. واستخدم المتوسط والانحراف المعياري للبيانات الكمية، إضافة إلى الاختبارات الإحصائية لقياس الفروق بين المتوسطات. ثم تم حساب عدد ونسبة توزيع الاستجابات المختلفة باستخدام معامل مربع كاي، واختبارات أخرى بحسب ملائمتها للبيانات المراد تحليلها.

١,٢ البحث الكيفي

انقسم المشاركون في الدراسة الطيفية إلى أربع فئات: (١) الفتيان والفتيات ما بين ١٣ و ١٧ عاماً؛ (٢) الآباء والأمهات (ولم يكونوا بالضرورة أهل الأطفال الذين عقدت معهم المقابلة)؛ (٣) العاملون بالمدارس؛ (٤) القيادات المجتمعية والدينية.

عقد فريق البحث ٤٨ مناقشة بؤرية و ١٢ مقابلة معمقة. الجدول ٣١ يوضح توزيعهم بحسب المكان وخصائص الأشخاص. في كل محافظة أجريت ثمان مناقشات بؤرية مع الفتيان وثمانية مع الفتيات. كذلك عقدت المناقشات البؤرية مع الآباء والأمهات وأربعة مع المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين في كل محافظة. فيما يتعلق بالمقابلات المعمقة عقدت اثنتان مع مديري المدارس في كل محافظة، إضافة إلى اثنتين مع القيادات المجتمعية والدينية.

الجدول ٣١: توزيع مناقشات المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة

إجمالي	أسيوط		الإسكندرية		القاهرة		المناقشات البؤرية
	ريف	حضر	عشوائية	رسمية	عشوائية	رسمية	
٢٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢	فتيان
	٢	٢	٢	٢	٢	٢	فتيات
١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	الوالدين ومقدمو الرعاية
١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين
٤٨	١٦		١٦		١٦		الإجمالي
إجمالي	أسيوط		الإسكندرية		القاهرة		المقابلات المعمقة
	ريف	حضر	عشوائية	رسمية	عشوائية	رسمية	
٦	١	١	١	١	١	١	مديرو المدارس
٦	١	١	١	١	١	١	القيادات المجتمعية والدينية
١٢	٤		٤		٤		الإجمالي

وضع فريق البحث عدداً من الأدوات التشاركية للتقييم الكيفي لكي يتم بعضها البعض الآخر، للوصول إلى فهم أفضل للموضوعات التي تناولتها الدراسة. واستخدمت أدوات مختلفة للتثليل في المناقشات البؤرية. وقد وضعت هذه الأدوات ثم تم تدقيقها بعد الانتهاء من الدراسة الاستطلاعية الكيفية.

وضعنا نظام ترميز لالتقاط وتحليل البيانات، وتمت ترجمة تفرغ المناقشات البؤرية وتحويلها إلى نص نثري لالتقاط ما شارك به المشاركون. كما استخدمت مقتطفات من كلمات الذين أجريت مع المقابلة لتوضيح ودعم وجهات النظر محل النقاش. كذلك تم تفرغ ملاحظات الباحثين الميدانيين المسجلة أثناء المقابلات المعمقة المناقشات البؤرية وترجمتها إلى الإنجليزية وتسجيلها على الكمبيوتر في خطوة واحدة.

١,٣ اعتبارات أخلاقية

صممت الاستطلاعات على أساس العدل واحترام الفرد والفائدة. بداية كان يجب على الأب أو الأم أو مقدم الرعاية أن يوافق على إدراج أسرته/ها في الاستطلاع. كذلك كان يجب أن يوافقوا على مشاركة طفلهم في الاستطلاع. بعد أن يقدم أحد الوالدين/مقدم الرعاية الموافقة على الأمرين، طلب من الطفل أن يعطي موافقته الخاصة شفهيًا في وجود شاهد. وقد تمت طمأنة الأطفال أن موافقتهم ليست إجبارية، حتى وإن وافق الوالدان على مشاركتهم. ولم تبدأ المقابلة سوى بعد أن أعطى كل من الوالدين/مقدم الرعاية والطفل موافقتهم.

كذلك حصلنا على موافقة مسبقة مدعومة بالمعرفة من المشاركين في المناقشات البؤرية والمقابلات الفردية المعمقة، ووثقت تلك الموافقة كشرط للمشاركة. تضمن هذا التوثيق توقيع المشارك، أو توقيع طرف ثالث (شاهد) في حال كان المشارك أمياً. وقد راعينا التأكيد على أن الموافقة لا تعتبر مؤشراً على أن الطفل تعرض للعنف - لتجنب تخويف المشاركين المحتملين - ولضمان ألا يشعروا بأنهم في مواجهة بشأن أي أفعال اقترفوها أو لم يقترفوها.

تضمنت استمارة الموافقة التي وقع عليها المشاركون معلومات عن الهدف من الدراسة، وأساليب تربية الأطفال، وتأديبهم، المستخدمة في المجتمع المصري. كذلك أخطر المشاركون بالجهات القائمة على البحث، إضافة إلى فوائد ومخاطر المشاركة المباشرة وغير المباشرة، حيث تضمنت الأخيرة إمكانية التوتر النفسي. وقد قدم يونيسف - بالاشتراك مع مركز خدمات التنمية - قائمة بالأخصائيين والمنظمات التي تقدم الإرشاد والدعم للأطفال، وأفراد الأسرة المتعرضين لسوء المعاملة، خاصة الجسدية والجنسية. وقد أعطيت هذه القائمة لكل المشاركين قبل المقابلة أو المناقشة البؤرية، لضمان ألا يشعر طفل بعينه - في أي مجموعة - أنه اختير بسبب تعرضه للعنف. كان هدفنا أن نخلق سياقاً يتميز بالمساواة.

كذلك تم التأكيد على المشاركين أن من حقهم رفض الإجابة على أي سؤال يجعلهم يشعرون بعدم الراحة، وأن يتوقفوا أو ينهوا المقابلة في أي وقت. وقد تم الاحتفاظ بكل البيانات الناجمة عن الاستطلاع الكمي والملاحظات التي دونت في المناقشات البؤرية في مكان آمن ولم تكن متاحة سوى للباحثين الأساسيين.

١,٤ التعريف المستخدم للعنف

فيما يلي تعريفات للمصطلحات المستخدمة للإشارة إلى أشكال العنف المختلفة التي تناولها التقرير:

العنف الجسدي وسوء المعاملة الجسدية هو الاستخدام المتعمد للقوة الجسدية ضد الطفل مما يؤدي، أو قد يؤدي، إلى أذى جسدي لحياته أو ارتقائه أو كرامته.

يتناول هذا البحث أربع أنواع من العنف الجسدي:

النوع الأول: الدفع أو شد الشعر أو شد الأذنين، أو القرص، أو الجذب من الملابس أو الرج.

النوع الثاني: التعرض للركل أو الضرب

النوع الثالث: التعرض للضرب بالعصا، أو الحزام، أو أداة خشبية، أو الكرياج

النوع الرابع (جسيم): الحرق بمياه ساخنة، أو الحرق بأداة معدنية، أو الإجبار على تناول مواد حارة، أو الحبس في مكان مغلق، أو التقييد بحبل، أو الخنق، أو التهديد بيندقية، أو سكين، أو أداة حادة

العقوبة البدنية هي شكل من أشكال العنف الجسدي الذي عرفته لجنة اتفاقية حقوق الطفل في التعليق العام رقم ٨ بأنها أي عقاب تستخدم فيها، أو ينتوي فيها استخدام القوة الجسدية، ويكون الغرض منها إلحاق درجة معينة من الألم أو الأذى، مهما خفّت شدته" وفي الأغلب يتضمن ذلك "الصفع"، أو "اللطم"، أو "الضرب على الردفين" باليد، أو باستخدام أداة.

العنف النفسي أو العاطفي هو سلوك متعمد ينقل للأطفال رسالة كئيبة بأنهم عديمو القيمة، أو مليونين بالعيوب، أو غير محبوبين، أو غير مرغوب فيهم، أو مهددون بالخطر، أو أن قيمتهم مشروطة بمدى تلبية احتياجات الآخرين. يمكن أن يتخذ العنف النفسي شكل الإهانات، أو السب، أو التجاهل، أو العزل، أو الرفض، أو التهديد، أو اللامبالاة العاطفية. كما يمكن أن يتضمن اللوم، والتقليل من الشأن، والإهانة، والتخويف، والترهيب، والعزل. بمعنى آخر أنه سلوك مؤذي، أو قد يكون مؤذياً أو غير حساس لاحتياجات الطفل الارتقائية، ويمكن أن يتسبب في ضرر نفسي أو عاطفي للطفل. كذلك فإن مشاهدة العنف المنزلي يمكن تصنيفها باعتبارها عنف نفسي.

الإهمال يعني فشل الآباء والأمهات أو مقدمي الرعاية في الاستجابة لاحتياجات الأطفال الجسدية والعاطفية، في ظل وجود الإمكانيات والمعرفة وتوفر الخدمات التي تساعد على ذلك؛ أو عجزهم عن حماية الأطفال من التعرض للخطر.

العنف الجنسي هو أي فعل جنسي يمارس ضد رغبة الطرف الآخر. ويتضمن عدداً من الاعتداءات بما في ذلك الإجبار على الإيلاج الجنسي الكامل (على سبيل المثال الاغتصاب)، ومحاولة الإجبار على فعل جنسي، أو الملامسة

الجنسية غير المرغوب فيها (على سبيل المثال التلامس الجنسي)، والتحرش الجنسي بدون ملامسة (على سبيل المثال التهديد بالعنف الجنسي، أو التعرية، أو التحرش الجنسي اللفظي). وتحدث كل هذه الأفعال لضحايا لم يوافقوا عليها، أو غير قابلين للموافقة عليها، أو رافضين للسماح بهذا الفعل.^{١٩}

تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، يشير إلى كل العمليات التي تتضمن الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الخارجية للإناث، أو إحداث أي إصابة للأعضاء التناسلية للإناث لأسباب ثقافية، أو أي أسباب أخرى باستثناء الضرورة الطبية. وتمثل هذه الممارسة تهديدا ضخما لحياة الفتيات ورفاهتهن. وقد سجلت حالات لفتيات توفين أثناء إجراء هذه العادة. كما يمكن لختان الإناث أن يؤدي إلى مضاعفات طبية مستمرة مثل الالتهابات. كذلك فإن ختان الإناث يحرم الفتيات من حياة جنسية كاملة وطبيعية، وقد يؤدي إلى مضاعفات نفسية وجنسية تبقى معها العمر كله.

تعريف زواج الأطفال هو الزواج الرسمي أو العرفي قبل بلوغ سن الثامنة عشر، مع وضع احتمال أن يكون الزواج بالإجبار، حيث لا يكون للطرف الأصغر سنا قدرة على التحكم في العلاقة.

قائمة المراجع:

- CDC (2009). *Sexual Violence Surveillance, Uniform Definitions and Recommended Data Elements*, Center for Disease Control and Prevention - National Center for Injury Prevention and Control, Atlanta. http://www.cdc.gov/violenceprevention/pdf/sv_surveillance_definitions-2009-a.pdf
- CDC (2012). *Understanding Sexual Violence Fact sheet*, Center for Disease Control and Prevention, Atlanta. http://www.cdc.gov/ViolencePrevention/pdf/SV_FactSheet-a.pdf
- UN (2006). *Report of the independent expert for the United Nations study on violence against children*. United Nations, New York.
- UN (2010). *Guidelines for the Alternative Care of Children A/RES/64/142*, General Assembly, United Nations.
- UN (2011). *the Global Survey on Violence against Children, Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children*, United Nations, New York. http://srsg.violenceagainstchildren.org/page/Global_Progress_Survey_2011
- UN (2013). *The UNICEF Strategic Plan, 2014-2017, Realizing the rights of every child, especially the most disadvantaged E/ICEF/2013/21*, United Nations.
- UNICEF (2013 a). *Female Genital Mutilation/Cutting: A statistical overview and exploration of the dynamics of change*, UNICEF, New York.
- UNICEF (2013 b). *UNICEF Egypt Statistics in Focus: The extent of violent discipline for children in Egypt*. Analysis of the child disciplinary module, applied in 2009 round 5, as part of Information and Decision Support Center (IDSC) quarterly Household Conditions Survey from July 2008 to January 2012, UNICEF Egypt, Cairo.
- UNICEF (2014 a). *Hidden in Plain Sight. A statistical analysis of violence against children*, UNICEF, New York.
- UNICEF (2014 b). *Ending Violence against Children. Six Strategies for Action #END Violence (Strategy 2; Helping Children and adolescents manage skills and challenges)*, UNICEF, New York.
- UNICEF (2014 c). *Female Genital Mutilation/Cutting: What might the future hold?*, UNICEF Data and Analysis Section, New York.
- UNICEF (2014 d). *Preventing and Responding to Child Sexual Abuse and Exploitation: Evidence review*, UNICEF, New York.
- UNICEF (2010). *The Dynamics of Social Change Towards the Abandonment of Female Genital Mutilation/Cutting in Five African Countries*, UNICEF Innocenti Research Center, Florence.
- WHO (2011). *Global School-based Student Health Survey, Egypt Fact Sheet*, WHO, Geneva. http://www.who.int/chp/gshs/Egypt_GSHS_FS_2011.pdf